www.kassiounpaper.com

859

الاثنين 23 نيسان 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

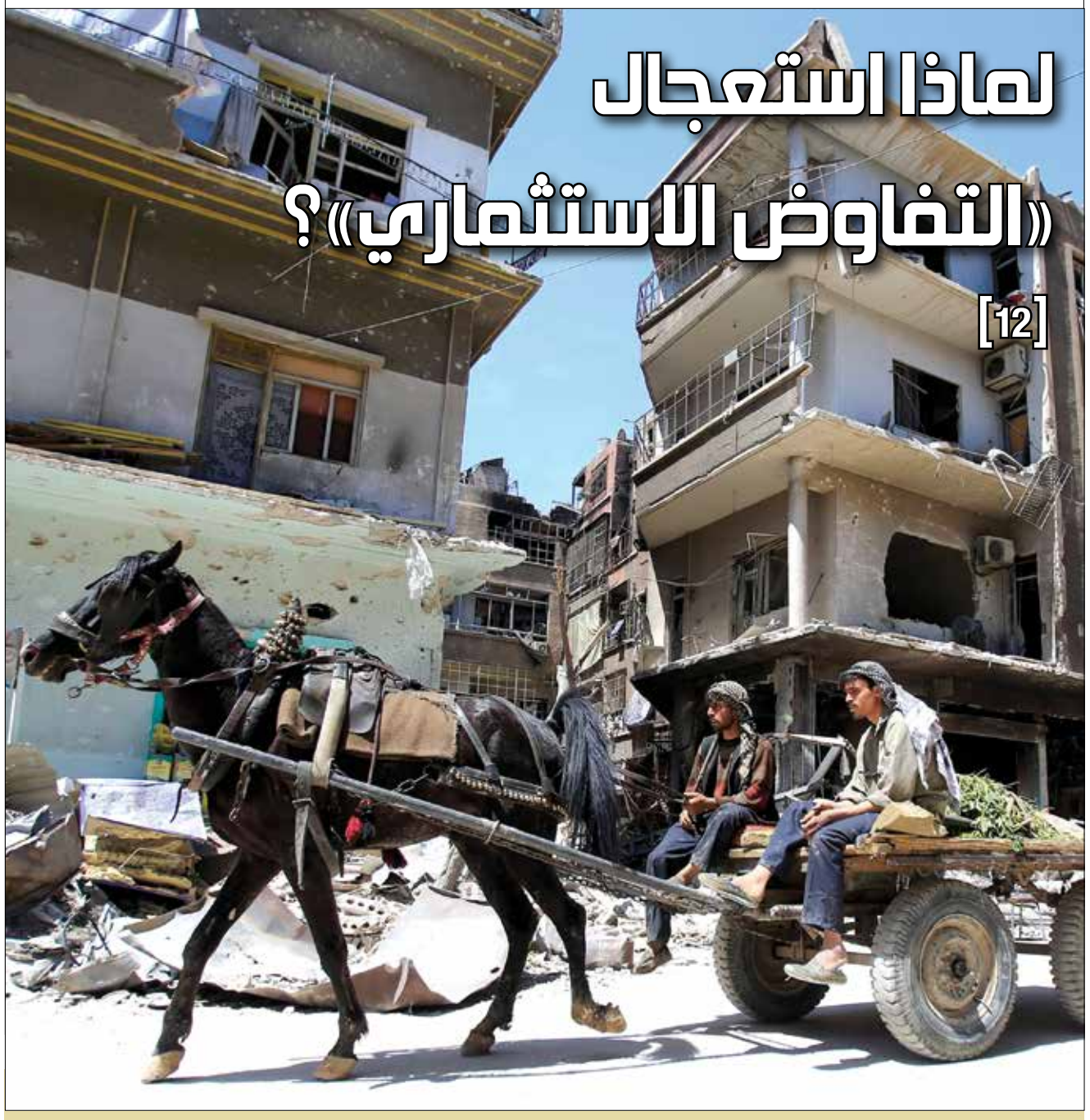

لماذا استعجال «التفاوض الاستثماري»؟ [12]

الافتتاحية

المسارات الثلاثة = 2254

لم يكد يمر أسبوع واحد على العدوان الغربي الفاشل ضد سورية، حتى عادت الأمور لتنتظم ضمن مسارها الموضوعي باتجاه تفعيل ثلاثية «جنيف، أستانا، سوتشي»؛ وهو ما ظهر جلياً في اجتماع لافروف مع دي مستورا يوم 20 نيسان الجاري.

الجديد في المسألة هو أن الاعتراف بهذه الثلاثية قد اتخذ شكلاً جديداً مع الاجتماع آنف الذكر؛ فالحديث لم يعد ضمن حدود «مسارات موازية لا مانع من وجودها في حال أثبتت أنها داعمة للمسار الأساسي في جنيف»، كما كان ممكناً أن يُفهم من تصريحات دي مستورا والغربيين على السواء، بل انتقلت الأمور للحديث عن مسارات متوازية ومتكاملة وينبغي تفعيلها جميعها، وبحسب كلمات دي مستورا نفسه فإن: «المفاوضات بشأن التسوية السورية في سوتشي يجب أن تصبح أكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي، والمحادثات في أستانا من الأفضل أن تعقد بشكل أكثر انتظاماً»، كما أن هنالك ضرورة لـ«دعم مسارات التسوية السورية الثلاثة».

يأتي ذلك بالتزامن مع إطلاق الولايات المتحدة لشرط تعجيزي جديد للاشتراك في مفاوضات جنيف، والذي عبرت عنه المتحدثة باسم البيت الأبيض بالقول: «إن الجانب الأمريكي سيعود إلى المفاوضات مع دمشق إذا ما كشفت الحكومة السورية عن الأسلحة الكيميائية التي في حوزتها». وأنّ ذلك إذا حدث فإنه سيشجع الولايات المتحدة على «العودة إلى المفاوضات في جنيف».

وضمن المحاولات البائسة المستمرة لتفسير ما يجري وفقاً لأهواء ونزعات المتضررين من الحل السياسي، يتفق المتشددون في الطرفين على نعي مسار جنيف ومن ورائه القرار 2254؛ فجهة تدفع باتجاه حلول سوتشي «وفق تفسير محدد ومحدود» محل جنيف، وجهة تدفع نحو الوصول إلى قرار دولي جديد بديل عن 2254. ولكن الوقائع العنيدة تقود نحو الاستنتاجات الأساسية التالية:

أولاً: القرار 2254، المصنوع في روسيا والصين أساساً، والذي وافقت القوى الغربية عليه على مضض، وفي نيتها عدم السماح بتطبيقه، كان ولا يزال صراط الحل الذي تدور كل المسارات حوله.

ثانياً: مسارا أستانا وسوتشي اللذان تم استحداثهما لتجاوز التعطيل الغربي لمسار جنيف ولدفع هذا المسار قدماً، ورغم عدم الاعتراف الجدي بهما في بداية الأمر، بل والمحاولات الواضحة والعلنية أحياناً لإفشالهما، فإنهما قد نجحا وأصبحا جزءاً معترفاً به من عملية التطبيق الشاملة للقرار 2254 بالتلازم مع مسار جنيف.

ثالثاً: أهم من ذلك كله أنّ الشرط التعجيزي الجديد الذي طرحته واشنطن على محادثات جنيف، وإذ يكشف مجدداً عداءها الفعلي للحل السياسي في سورية، فإنّه فوق ذلك محاولة فاقعة لنسف مسار جنيف نفسه، محاولة سرعان ما جرى تطويقها ضمن معادلة واضحة: القرار 2254 سيتم تطبيقه عبر المسارات الثلاثة معاً، سواء اشترك الغرب في هذه العملية أم لم يشترك!

شؤون عمالية

استثمار معاكس في «عصير الجبل»

04

ملف «سورية 2018»

«فوضى خلاقة» بنكهة تركيّة

05

شؤون عربية ودولية

طائرات ورقية تُرعب طائرات حربية

18

شؤون استراتيجية

الرأسمالية تتموّه لتستغل أكثر

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

السياحة قاطرة النمو؟

تركت الأزمة الوطنية العميقة ، آثاراً تدميرية على شعبنا، وتكاليف إعادة إعمار ما نتج عن هذه الكارثة باهظة، فقد قدرتها مصادر مختلفة بمئات المليارات من الدولارات، ويبدو أن وزارة السياحة ستبدأ من طرفها أولاً في إعادة الإعمار، من خلال ما تطرحه من مشاريع استثمار سياحي بلغت إلى هذا الوقت ما مقداره 178 مشروعاً سياحياً، وزعتها على محافظتي اللاذقية وطرطوس، حيث تبلغ قيم المشاريع المرخصة 842 مليار ليرة سورية، وهو رقم ليس بالقليل، سيكون استثماره وفقاً للتسهيلات التي تعلن عنها الحكومة عادةً من أجل جذب رأس المال الذي سيقوم بعملية الاستثمار في تلك المناطق المحددة له، والتسهيلات الممنوحة عادةً ما تكون بتسهيل دخول وخروج الأموال بما فيها الأرباح المحققة من عملية الاستثمار، وهذه الأموال دورانها سريع لا يحتاج لمدد زمنية طويلة، كما هو الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الصناعي والزراعي، ولا يحتاج ليد عاملة كثيرة، كما هو الوضع في الصناعةً والزراعة، ولا تخضع لقوانين العمل السوري كما يجب، ويريح بال الحكومة من أن تكون لها اليد الطولى في توظيف الأموال، في مشاريع تعمل على تخفيض نسب الفقر، والبطالة، وتكون عائديتها الأساسية لخزينة الدولة لتؤمن من خلالها الاحتياجات الأساسية، والمتطلبات الضرورية التي تحتاجها أغلبية الشعب السوري، من سكن، وهو قد ضرب أرقاماً قياسية في تكاليفه، ومن تعليم، ونسبة التهرب من التعليم عالية بسبب ضيق حال الفقراء وإضطرارهم لتشغيل أولادهم، ومن صحة، وقد حلقت تكاليف التداوي والعلاج في السماء، ولا قدرة للأغلبية من الفقراء على التداوي والعلاج، وشراء الدواء اللازم وغيره وغيره من القضايا التي لا مجال لذكرها.

إن التوجه نحو الاستثمار السياحي ليس وليد اللحظة، بل هو توجه قديم مع الحكومات السابقة كلها ومع كل حكومة جديدة يتعزز هذا التوجه، ويأخذ شكلاً متجدداً في كل الخطط والتوجهات التي تطرحها الحكومات، ليبقى الاستثمار في المجالات الأخرى الصناعية والخدمية والزراعية، التي هي القاعدة التي سيرتكز عليها النمو الحالي واللاحق، مرهوناً للظروف والتغيرات التي يمكن أن تحدث، وتغير الاتجاه نحو الاستثمار في الاقتصاد، الذي يؤمن التنمية الحقيقية لهذا الشعب المكلوم.

القانون في خدمة رأس المال

القوانين عادة تعبّر بجوهرها عن المصالح العميقة للطبقة السائدة، ولهذا فإن ضرورات هذه الطبقة تقتضي بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يحقق السيادة والهيمنة لهذه الطبقة سياسياً واقتصادياً، ولا يضيرها من تمرير بعض القضايا في التشريعات والدستور، تشير إلى بعض الحقوق للغالبية العظمى من بقية الطبقات، التي توسم بأنها فقيرة، ولكن حتى هذه الحقوق التي تثبتها القوانين، بما فيها أبو القوانين «الدستور» يجري التحكم بطرق تأمينها لتلك الغالبية بما لا يتناقض مع تحقيق الربح الأقصى الذي تسعى له الطبقة السائدة، وتعمل على تحقيقه بشتى الوسائل المتاحة لها وهي كثيرة.

■ عادل ياسين

الأمثلة كثيرة على ما نقوله، ابتداءً بمواد الدستور المتعلقة بأن الدولة ملزمة في تأمين فرص العمل، وتأمين الأجور التي تكفل مستوىً معيشياً للعمال ولكل العاملين بأجر يحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم، وليس انتهاءً بحق الإضراب كوسيلة أكدها الدستور، وهي حق مشروع للعمال من أجل الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وبهذا يكون أصحاب الحل والعقد هم من يضعون العصي في عجلات دوران الدستور، ويضعون الحجج والمعيقات والتبريرات المختلفة بما فيها القمعية، كي لا يصل العمال ومن يشبههم إلى حقوقهم، التي تذهب لتعزيز ونهب الثروة التي ينتجها هؤلاء.

ما أن نعلم أن هناك إضراباً عمالياً أو حتى مظاهرةً، حتى تسارع الدولة لتعلن عبر أدواتها المختلفة عن مواجهة ذلك، تحت بند: أن هدفها هو تطبيق القانون وفرض سلطة الدولة، وهي في هذا المجال محقة ربما لكن بالمقابل لماذا لا نسمع عن حماية القانون، وضمان تطبيق الدولة لنصوص الدستور التي تؤيد الإضراب، وتنادي بالعدالة الاجتماعية، وربط الأجور بالأسعار، بل نرى دائماً: أن الدولة هي التي تخالف الدستور وعدم تطبيقه، وتصدر قوانيناً تتعارض مع أحكامه؟.

الدستور الجديد عام 2012 جاء نتيجة للحراك الشعبي السلمي الذي انطلق عام 2011 حيث الضرورة فرضت جملة التغييرات التي جاءت بالدستور: كحق الإضراب وتغيير المادة الثامنة القديمة وغيرها من المواد التي بقي تطبيقها معطلاً، كما هي حقوق المواطنين الأخرى المنصوص عليها في الدساتير السابقة، لأنه حسب مقولة من يملك يحكم، فإن قوى الرأسمال التي تستحوذ على نسبة 87 % من الدخل الوطني هي التي تحكم ولن تنفذ هذه النصوص، بل ستعمل على الحفاظ عليها، وستعمل على زيادة أرباحها على حساب أصحاب الأجور.

الدولة تعمل على إصدار القوانين التي تتلائم مع مصالح قوى الرأسمال والتي تؤمن لها البيئة القانونية اللازمة لزيادة أرباحها، عبر نهب أصحاب الأجور، بحيث يصبح نهبهم قانونياً «ولو كانت مخالفة للدستور»إلا أنه يكفي أن تفرض السلطة سلطة، أمر الواقع على باقي فئات الشعب، مستعينة بنصوص دستورية وقانونية قديمة «كقوانين العمل» تفرض من خلالها سطوتها على الشعب المنهوب.

لمَ لا، والأزمة ساهمت بتعميق الفَساد وزيادة سطوته تحت شعار: محاربة الإرهاب، وتم تمرير العديد من القوانين الهامة لصالح قوى الفساد مثل: قانون التشاركية، وقوانين الاستثمار، والمرسوم رقم 66، واليوم تستغل هذه القوى شعار إعادة الإعمار لتمرير قوانين تؤمن لها مستوى نهب عال على حساب المواطنين، من خلال قانون الاستثمار المزمع إصداره، أو من خلال القانون رقم 10 الخاص بالمناطق التنظيمية، والذي يعتبر نقلة نوعية لقوى الفساد، وشركات التطوير العقاري والمستثمرين.

حتى لو خرج علينا من يعطينا دروساً في القانون، ويشرح لنا مصداقية حكومتنا، ويعطي الشرعية لأفعالها وتصرفاتها، فمن قال أن الحقوق والقوانين خارج الصراع الطبقي في المجتمع؟ بل القوانين في ظل المجتمع الطبقي تصبح أدوات رأس المال لفرض ما «يناسب مصالحها» على المجتمع، وتتطلب منهم احترامها تحت غطاء: أنها قانونية وشرعية، وصدرت وفق الأصول المرعية والدستور.

فأي إضراب عمالي اليوم للمطالبة بزيادة الأجور، أو لتعديل لقوانين العمل، وقوانين التشاركية والاستثمار، هو بحد ذاته دعوة لتطبيق القانون، وفرض هيبة الدولة، وهو عمل وطني من الدرجة الأولى، يفضي لحماية الدستور، ووقف التعدي عليه من قبل أي كان، سواء من الحكومة عبر تشريعاتها وسياساتها، أو من قوى الفساد المُخدمة لمصالحها بتلك السياسات.

القوانين تعبر بجوهرها عن المصالح العميقة للطبقة السائدة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً

البسطات.. «كل شي بحقو»

بعد بضعة أيام من الحملات المتصاعدة التي شنتها محافظة دمشق للحد من إشغالات الأرصفة، عادت كثير من البسطات في مناطق مختلفة من العاصمة، تلك البسطات التي تشكل مصدر رزق للعديد من الشبان الذين لم تعطهم الحكومة غير الوعود بفرص العمل، إلى جانب كونها حلاً اقتصادياً لشريحة واسعة من المفقرين.

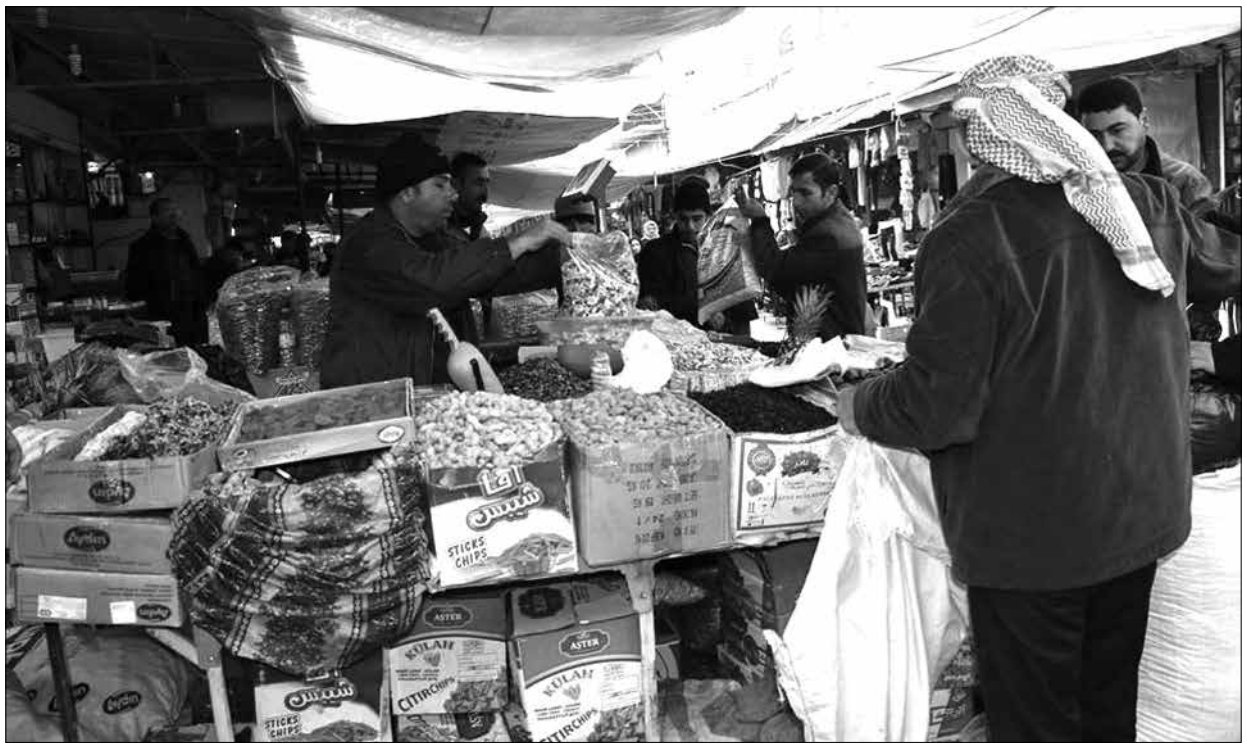

إن على المحافظة أن تقبل بوجود البسطات بدلاً من محاربتها باعتبارها جانباً من النشاط الاقتصادي الذي يقتات منه وأن تفرض لذلك شروطاً منطقية

■ غزل الماغوط

ففي حي الشيخ سعد، بإمكانك أن ترى بعضاً من البسطات التي تفترش الأرصفة مساء، ما قد يدفعك إلى التساؤل عن حملات البلدية المصحوبة عادة بالضجيج الإعلامي، واستعراض العضلات على الشرائح الفقيرة، وما آلت إليه اليوم، وهو ما أجاب عنه أحد الباعة في حديث ودي، حيث أكد: أن المحافظة سمحت لهم بفرش بسطاتهم بعد السادسة مساء، واختتم كلامه قائلاً: «طبعاً كل شي بحقو»

بصراحة

بعيداً عن الثمن الذي يترتب على الباعة تقديمه بشكل غير مباشر لدوريات المحافظة، يغدو السؤال الأكثر إلحاحاً، هو: الغايات الحقيقية من وراء ملاحقة أصحاب البسطات، والتضييق عليهم؟ والذي يؤكد كثيرون أنه يأتي ضمن سياق دعم أصحاب المحلات التجارية، وحمايتهم من منافسة البضاعة الرخيصة والعثور على طرق ملتوية جديدة لتحصيل المزيد من الأرباح ـ من أي عامل ـ مهما كانت متواضعة.

التنظيم كبديل معقول

تشكل البسطات في مختلف المناطق مصدر رزق لكثير من الأسر، وما دامت الحكومة عاجزة أو «متعاجزة» عن خلق جبهات عمل، وإيجاد فرص عمل حقيقية لملايين العاطلين عن العمل، فإن عليها ببساطة، أن تقبل بوجود البسطات بدلاً من محاربتها، باعتبارها جانباً من النشاط الاقتصادي الذي يقتات منه الآلاف، وأن تفرض لذلك شروطاً منطقيةً، كأن تخصص لها مساحات معينة، أو تسمح بها في أيام أو ساعات محددة، لقاء ضريبة مدروسة تعود إلى الدولة، وتستثمرها في خلق فرص عمل إنتاجية، تدعم الاستقرار الذي تفتقر إليه هذه الفئة، وهو بطبيعة الحال أفضل بكثير من أن يجري استغلالها وسرقة أرباحها المتواضعة من قبل هذا أو ذاك من موظفي المحافظة.

يشكل انعدام التنظيم في هذه المهنة سبباً رئيساً لحرمان العاملين من أبسط حقوقهم

حلول جزئية

تقوم المحافظة حالياً، بالترخيص لبعض البسطات وفق معايير موسمية، ومنها: الحمضيات والفول والذرة والمشمش، وهو ما يقدر بنحو300 بسطة لكل موسم طبقاً لتصريحاتها السابقة، إلا أن ذلك لا يعد كافياً لاستيعاب الأعداد الهائلة من «المعتاشين» على البسطات، كما أن أغلبها لا يحمل صفة الموسمية وإنما يشكل مصدر دخل رئيس على امتداد العام، كبسطات البالة والخضراوات والألبسة والإكسسوارات.

عمل غير منظم

يشكل انعدام التنظيم في هذه المهنة، وفي كثير من المهن الأخرى التي رأت النور أثناء الأزمة، أو تنامت بشكل مطرد خلالها، سبباً رئيسياً لحرمان العاملين فيها من الحصول على أبسط حقوقهم، ويبقيهم عرضة للاستغلال، أو لخسارة عملهم في أية لحظة، ويمنع الاستقرار الاقتصادي الذي تحتاجه المجتمعات كي تتعافى وتزدهر، والمسؤولية في ذلك تقع على عاتق الحكومة المتمسكة بالنهج الليبرالي ومساوئه التي لا حصر لها، والتي انتهت بنا اليوم إلى ما وصلنا إليه من بطالة وإفقار واستغلال.

الطبقة العاملة

فرنسا_ تجدد الاحتجاجات

دخل عمال السكك الحديدية الفرنسية يوم 18 نيسان بإضرابات جديدة احتجاجاً على خطة الإصلاح الحكومية.
كما شارك عمال مترو الأنفاق في باريس بهذا الإضراب، حيث تم تشغيل نصف عدد القطارات فقط، في خط «آر إي آر» الذي يصل إلى مطار «شارل ديغول» الدولي، وتوقفت خدمات السكك الحديدية في الشركتين المشغلتين للقطارات «تي جي في» وشركة السكك الحديدية الفرنسية «إس إن سي إف»
يأتي هذا الإضراب في سياق حركة إضرابات عمالية في مجالات النقل، أبرزها: في شركة الخطوط الجوية الفرنسية «آير فرانس» التي رفضت نقاباتها عرضاً حكومياً لإنهاء إضراب العاملين فيها والمستمر منذ فترة.

الجزائر_ ممارسات مدمرة

دخل الطيارون العاملون في الخطوط الجوية الجزائرية بإضراب عن العمل صبيحة يوم 18 نيسان، دون إشعار مسبق، مما سبب شللاً كلياً داخل المطار، وعادوا إلى العمل بشكل تدريجي في اليوم نفسه.
والجدير ذكره أن هذا الإضراب جاء احتجاجاً على تصريحات وزير النقل والأشغال العمومية الأخيرة، التي وصف من خلالها شركة الخطوط الجوية الجزائرية بأنها «شركة خردة»، ما اعتبره العمال تقصيراً في حقهم ومردودهم داخل الشركة، وكذلك خبرتهم، وتدميراً ممنهجاً للشركة، معتبرين قرار الإضراب أيضاً احتجاجاً على قرار إقالة مدير العمليات الجوية، ومدير الصيانة الجوية، والصيانة التقنية، إلى جانب مدير البرمجة، هذه الإقالات التي أقرها المدير العام بالنيابة عن الخطوط الجوية الجزائرية.

تونس_ أساتذة المعاهد

دخل أساتذة المعاهد الثانوية التونسية يوم 17 نيسان في إضراب مفتوح احتجاجاً على سياسات الحكومة تجاههم، ورفضها التفاوض حول عدد من المطالب التي دعوا إلى تحقيقها منذ العام 2015.
تطالب النقابة العامة للتعليم الثانوي منذ أشهر، بفتح باب الحوار بينها وبين وزارة التربية، من أجل تفعيل المطالب التي يرى الأساتذة أنه تم تهميشهم فيها، بعد عملية الصد التي وجدوها من الوزارة المذكورة، رغم إعلانهم في أكثر من مرة، استعدادهم للتحاور من أجل تجاوز كل الإشكالات العالقة التي تسببت في حجب أعداد التلاميذ، بالنسبة إلى السداسي الأول من العام الدراسي، ويرى الشارع التونسي أن للأساتذة الحق في اتخاذ خطوات تصعيدية من أجل تنفيذ مطالبهم.

إسبانيا_ تظاهرة المتقاعدين

تظاهر عشرات الآلاف من المتقاعدين في الشوارع وفي عدة مدن إسبانية، يوم 17 نيسان، في إطار حملة غير مسبوقة للدعوة للحصول على معاشات تقاعدية أكثر عدالة، وكان العامل المحفز للاستياء بين المتقاعدين الإسبان هو: المطالبة بزيادة نسبتها 0,25% في معاشات التقاعد للسنة الخامسة على التوالي، ما يترجم إلى زيادة تتراوح بين 2 و 6 يورو«2,50 و 7,40 دولار» في الشهر.
وقالت مجموعة من النساء، خلال الاحتجاج في مدريد : الأمر محرج، نحن غاضبون، لقد ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل كبير، كل عام نفقد القوة الشرائية ولذلك يجب تعديل المعاشات لزيادة أسعار المنتجات الأساسية، مثل: الغاز والكهرباء والهواتف والطعام.

استثمار معاكس في «عصير الجبل»

إن من يدافع عن إقرار قانون التشاركية، وكأنه طوق النجاة الوحيد، على مقياس الرمد أفضل من العمى، يتناسى بأن ضالته غير المنشودة أساساً، هي في الأموال الضرورية لترميم وإعادة تأهيل المعامل والمنشآت المتوقفة عن العمل، والتي تتمركز في جيوب وخزائن الفاسدين الكبار، الذين اغتنوا من دماء وجوع المنتجين الحقيقيين للثروة.

■ وائل منذر

على رأي المثل الشعبي «وشهد شاهد من أهلها»

قلبت المؤسسة السورية للتجارة المعادلة، من خلال إعلانها عن استثمار شركة عصير الجبل الخاصة شبه المتوقفة والغارقة بالخسائر، في الوقت الذي تتوجه فيه الحكومة لطرح معامل القطاع العام المتوقفة والمخسرة للاستثمار من قبل القطاع الخاص.

صادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، على عقد الاستثمار الموقع بتاريخ 2018/2/19، بين السورية للتجارة وشركة عصير الجبل المساهمة والمغفلة في السويداء، لاستثمار المصنع وتصنيع جميع أنواع العصائر الطبيعية والمربيات والكونسروة بقيمة 250مليون ليرة سورية، ويتضمن عقد الاستثمار: أن تقدم الشركة كامل المنشأة الصناعية والتجارية مع التجهيزات والتراخيص والعناصر المادية والمعنوية ليتم استثمارها من قبل المؤسسة السورية للتجارة: تحت اسم «وحدة المؤسسة السورية للتصنيع»، ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، تبدأ من تاريخ استلام المصنع لقاء بدل استثمار سنوي بقيمة 50 مليون ليرة سورية تدفع من قبل السورية للتجارة على دفعتين، الأولى: عند الاستلام. والثانية: بعد انقضاء ثلاثة أشهر، وذلك بالنسبة للسنة الأولى، وبقية السنوات ويتم الدفع مع بداية كل عام.

الجدير ذكره، أن العقد جاء بعد عام ونصف من المفاوضات حول الطريقة الأمثل للاستثمار، وما بين تقاسم الأرباح بين الطرفين مناصفة، أو دفع مبلغ سنوي وهو ما تم من خلال العقد الذي تم توقيعه.

شركة عصير الجبل

شركة خاصة مساهمة مغفلة منشأة على قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 تأسست عام 1993 برأسمال وقدره 400 مليون ليرة سورية وضمت 1750 مساهماً، ومنذ عشر سنوات على الأقل، لم يحصل المساهمون على أرباحهم، بحجة أن الشركة خاسرة، وهناك دعاوى قضائية كثيرة لا تزال قائمة، وقد بلغت خسائر الشركة في نهاية عام 2017 نحو 100 مليون ليرة سورية، ولم تزد الكميات المستعملة والمصنعة من الفواكه عن 320 طن أي: ما يعادل 1% من الطاقة الإنتاجية للمعمل، وتعاني الشركة من مشاكل في التمويل وصعوبة في تأمين الفواكه وتسويق المنتج النهائي.

الشركة تصنع اليوم جميع أنواع العصائر، وكونسروة البندورة والفول والحمص والبازلاء، وتعد أكبر مصانع العصائر الطبيعية والمركزة على اختلاف أنواعها، وهو المصنع الوحيد المتخصص في تصنيع العصير المركز.

بموجب الاتفاق الجديد تتحمل «السورية للتجارة» قيمة الإصلاحات في حال كانت قيمتها لا تتجاوز خمسة ملايين ليرة سورية، كما تترتب عليها الرسوم والضرائب كافة الناجمة عن عملية الاستثمار، وجميع نفقات المياه والكهرباء والهاتف، ويترتب على المنشأة حسب العقد المبرم بين مدير عام السورية للتجارة، ورئيس مجلس إدارة شركة عصير الجبل حل المشاكل جميعها ابتداءً من الضرائب والرسوم والديون، والقرارات القضائية الصادرة ضدها، قبل بدء عملية الاستثمار، كما يحق لـ السورية للتجارة الاستعانة بمن تراه مناسباً لتشغيل المصنع، إضافة إلى حقها بإبرام عقود تشغيل مع الغير وتكون الإدارة من حق المستثمر فقط، والمنتجات المتعلقة بعمل المصنع يتم تسويقها باسم المستثمر.

تتأخر وزارة التجارة الداخلية في تشغيل حركة الإنتاج في المعمل الذي استثمرته

آمال العمال المرجوة من الاتفاق

يعمل في الشركة خمسة وثلاثون عاملاً وعاملة مثبتين، والباقي عمال موسميون تصل أعدادهم أثناء المواسم حوالي 100 عامل وعاملة، وهم غير مشمولين بالتأمين الشامل، ويتقاضون أجوراً تتراوح بين 35 و50 ألف ليرة سورية، وهم مسجلون بالتأمينات الاجتماعية بالحد الأدنى للأجور 16765 ل.س، وتحتسب للعمال ترفيعة كل سنتين 9% ولا يتم احتساب أية طبيعة عمل تتناسب مع خطورة عملهم، وينقل هؤلاء العمال عبر وسائط نقل على حساب الشركة، ولدى الشركة طبيب متعاقد ليوم واحد في الأسبوع فقط.

يعاني العاملون في عصير الجبل، من غياب وسائل وأدوات السلامة والصحة المهنية «خوذ، أحذية، بدلات عمل خاصة، نظارات»، في ظل وجود مخاطر متمثلة بالتعامل مع مواد كيمائية، مثل: الصود الكاوي، الأسيد، ضمن معدلات الحرارة والضغط العالي، الناتجة عن طناجر ومراجل طبخ المواد الأولية، حيث سجلت عدة إصابات حروق وتشوهات خطيرة وأمراض مهنية، كالربو والأمراض القلب وارتفاع الضغط الشرياني، ومع ذلك يتعالج العمال على حسابهم الخاص دون أية مساهمة من الشركة، فالأدوية والعلاج والاستراحات المرضية الصادرة عن مشفى السويداء الحكومي أيضاً على حسابهم الخاص، فظروف العمل الخطيرة لم تشفع لهؤلاء العمال في احتساب طبيعة عمل تتناسب مع خطورة عملهم، أو حوافز إنتاجية، أو حتى زيادة على الراتب المقطوع، في ظل ارتفاع الأسعار وفلتان الأسواق غير المسبوق، والشركة لا تلتزم بزيادة الأجور، إلا إذا صدرت مراسيم من الدولة بذلك، وتقوم بتشغيل العمال أثناء توقف العمل بالشركة بقوة المواد القانونية الواردة في عقد العمل الموقع مع العامل، والمرفق باستقالة موقعة دون تاريخ، ليضمن رب العمل من خلاله تشغيل العامل داخل وخارج الشركة.

مطالب النقابيين

تحاول اللجنة النقابية في هذا المعمل، رغم ضعف أدوات الضغط لديها على إدارة الشركة، تحصيل ما تيسر من حقوق ومطالب للعمال وهي:

1_ الزيادة الدورية لأجور العاملين في الشركة لسد الفجوة الكبيرة بين الحد الأدنى للرواتب، وضرورة المعيشة، والمطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعمال.

2_ تشميل جميع العاملين بالضمان الصحي، والتكفل بتكاليف العلاج والأدوية والاستراحات المرضية.

3_ احتساب طبيعة عمل تتناسب مع خطورة العمل.

4_ تأمين مستلزمات ووسائل الصحة والسلامة المهنية.

5_ تثبيت العمال في أماكن عملهم، وعدم تشغيلهم داخل وخارج الشركة كوسيلة للضغط عليهم باتجاه تقديم استقالتهم في ظل الأزمة الراهنة.

بعيداً عن الخصخصة

إن إتمام الاتفاق بين الشركة والقطاع العام، ممثلاً بوزارة التجارة الداخلية، والقاضي بتحريك عجلة الإنتاج مقابل مبلغ سنوي بقيمة 50 مليون ليرة سورية، فيه مكاسب عدة، منها: تثبيت العمال، وتشغيلهم وحفظ حقوقهم بشكل يضمن استمرارية الإنتاج، وتشميل العاملين في الشركة بالطبابة الكاملة، أسوة بباقي القطاعات، ولذلك لم يعد مقبولاً التأخر من قبل السورية للتجارة في البدء في تشغيل المعمل، وخصوصاً بعد مضي شهرين على توقيع العقد.

الأولوية اليوم للبلد، وذلك بتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية من مواد أولية وطاقة ويد عاملة ودعم فئات الشعب الفقيرة والمهمشة.

دروس الجلاء

تأخذ مفاهيم الاستقلال، والتحرر الوطني أشكالاً متعددة، تبعاً لضرورات المرحلة التاريخية للبلد المعني، والاستحقاقات الموضوعية التي تفرض نفسها على جدول الأعمال.

■ المحرر السياسي

أولاً: إن تحقيق الاستقلال الوطني في 17نيسان عام 1946 يعتبر منجزاً تاريخياً، وإحدى الضرورات التاريخية التي تتعلق بالوجود والكرامة والتعبير عن الذات، ومن هنا فإن الرؤية العدمية التي بدأت تظهر تجاه هذا التاريخ الوطني، لا وصف لها، إلا كونها تعبيراً عن العجز والدونية تجاه الآخر من جهة، والخيانة الوطنية من جهة أخرى، وإحدى محاولات إعادة صياغة الوعي التاريخي بحيث يتم قبول أي شيء.

ثانياً: الاستقلال الوطني ليس منجزاً لذاته، بل هو الأساس الذي لابد منه لاستكمال عناصر «الذات الوطنية» بكل أبعادها، فمفهوم النضال الوطني يبدأ بتحقيق الاستقلال السياسي، ولكن لا يقف عنده، وهو شرط لابد منه، ولكنه غير كاف، بل ينبغي أن يرتقي باستمرار، وصولاً إلى نظام سياسي ضامن للحفاظ على هذا المنجز من جهة، وتعميقه وإيصاله إلى غايته المنطقية، وهي: تأمين الحاجات الأساسية للإنسان.

ثالثاً: تزامنت مشاريع ومحاولات استكمال النضال التحرري، بمحتواه الاجتماعي في سورية بداية الستينات، مع تكون آليات الاستعمار الجديد على المستوى الدولي، ولم تستطع الشرائح الاجتماعية التي صعدت إلى السلطة على سلم المشروع القومي، استكمال المهمة بسبب عدم قيامها بالإجراءات الجذرية المطلوبة، سواء كان من جهة الانفكاك عن منظومة التبعية، أو ضرب مرتكزات الاستعمار الجديد في الداخل، أو تأمين آليات الرقابة الاجتماعية على جهاز الدولة « الحريات السياسية» فكان ذلك بداية انتكاس مفهوم الدولة الوطنية، والتحرر الوطني.

رابعاً: مع انهيار النموذج السوفييتي، كضامن دولي يوفر إمكانية استكمال التحرر الوطنيِ بأبعاده الاقتصادية– الاجتماعية، والديمقراطية، ومع تبلور شرائح اجتماعية لا مصلحة لها في الخروج من منظومة التبادل اللامتكافئ، وصولاً إلى تبني السياسات الليبراليةَ رسمياً منذ ما يقارب العقدين من الزمن، التي حملت خطر التفريط بكل المنجز الوطني التاريخي الذي بدأ بمعركة ميسلون، والثورة السورية الكبرى، وتحقيق الجلاء عام 1946، وهو الخطر الذي أصبح ملموساً منذ تفجر الأزمة عام 2011، بعد أن باتت تهدد وجود الدولة السورية نفسها.

خامساً: إن المعنى الملموس للنضال الوطني برمته في اللحظة التاريخية الراهنة، يكمن في الحفاظ على وحدة الدولة السورية، واستعادة السيادة الوطنية، وهي مهمة لا يمكن إنجازها كما تثبت الوقائع، دون الذهاب إلى حل سياسي حقيقي.

سادساً: إذا كان التوازن الدولي الذي تكون بعد الحرب العالمية الثانية، عاملاً أساسياً لتحقيق الجلاء، والوصول إلى الاستقلال الوطني، فإن التوازن الدولي الراهن يؤمن الظروف لاستعادة السيادة الوطنية، والحفاظ على وحدة الدولة السورية، بما يؤمن من إمكانية، لتنفيذ القرار الدولي 2254 كخريطة طريق للحل، وبكل ما يعنيه هذا القرار، من استئصال قوى الإرهاب نهائياً، وإيقاف الكارثة الإنسانية والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

سابعاً: من أهم الاستنتاجات التي تتعلق بتطور نموذج الدولة الوطنية، بما له وما عليه، هي: ترابط المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، حيث تبين بالملموس عدم إمكانية إنجاز أية مهمة من هذه المهام، دون أن تكون متكاملة مع الأخرى، فالوطن ليس مجرد جغرافيا وحدود، بل هو حدود وحقوق، هو كرامة الوطن والمواطن في آن معاً. إن رؤية كهذه، وكما نظن في الظرف التاريخي الراهن، هي استكمال لما قام به الرعيل الوطني السوري الأول، بدءاً من يوسف العظمة، والفعل النوعي الذي قام به، مروراً بسلطان باشا الأطرش، وحسن الخراط وابراهيم هنانو وصالح العلي ورمضان شلاش وسعيد آغا الدقوري، وطيب شربك ورفاقه من حامية البرلمان، ومعارك النضال ضد الأحلاف الاستعمارية، وضد العدو الصهيوني، التي شارك فيها الآلاف من السوريين، وتركوا لنا إرثاً وطنياً جامعاً يجب أن يبنى عليه، لإعادة إنتاج نسق المفاهيم الوطنية، لا لإلغاء القديم وتجاهله، بل لتعميقه وتجذيره حسب ضرورات اللحظة التاريخية الراهنة، وفي ذلك تحديداً يكمن الإخلاص والوفاء لقيم الجلاء العظيم، بما فيها تحرير كامل الأراضي السورية المحتلة، وطرد قوى الاحتلال الأجنبي.

■ موقع قاسيون الالكتروني

«فوضى خلاقة» بنكهة تركيّة

تفيد الأخبار الواردة من منطقة عفرين، إلى استمرار جيش الاحتلال التركي بمنع عودة أهالي عفرين، إلى بيوتهم في بلدات وقرى المنطقة، حيث يقيم ما يقارب مئة وخمسين ألف منهم في العراء، في ظروف إنسانية قاهرة، وفي ظل انعدام أدنى متطلبات الحياة، في الوقت الذي تم فيه توطين مئات المسلحين وأسرهم في بيوت وقرى منطقة عفرين..

إن خطر السياسة التركية، عدا عن أنها قوة احتلال، فإنها بهذه الممارسات إنما تؤدي إلى زرع صواعق تفجير، يمكن الاشتغال عليها، من كل القوى التي لا تريد إنهاء الأزمة السورية، وهي بذلك تعمل ضد روح ونص اتفاقات خفض التصعيد، وتتخادم على طول الخط مع استراتيجية «استدامة الإشتباك» الأمريكية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة السكانية للمنطقة، حيث الأغلبية الساحقة هم من المواطنين السوريين الأكراد، وتوطين غيرهم، واستمرار التهديدات التركية حول عموم الشمال السوري، متذرعة بوجود الاحتلال الأمريكي ودعم قوات الحماية الكردية، فإن المشكلة تصبح مركبة، من حيث درجة التعقيد ومستوى التشابكات القادمة، حيث يمكن أن تتحول إلى بؤرة توتر إقليمية، وساحة تنازع دولي، ومستنقع احتقان سوري_ سوري جديد.

لا شك أن المواقف غير المفهومة لبعض القيادات في قوات الحماية، قدمت الذريعة تلو الذريعة لتركيا، بالتدخل، وخصوصاً عندما رفضت قيادة هذه القوات المبادرة الروسية، لا سيما، وأن قوات الحماية، وبناها السياسية تحاول احتكار القرار الكردي، وتمنع أية قوى كردية أخرى سياسية أو مجتمعية في مناطق الشمال السوري، من الاجتهاد والبحث عن حلول. إن المسؤولية الوطنية السورية، والمسؤولية القومية تجاه المواطنين الاكراد، تفرض على هذه القوات الخروج فوراً من لعبة التجاذب الدولي والإقليمي الخطرة، والاصطفاف مع القوى الدولية والإقليمية والسورية التي تسعى إلى الحل السياسي للأزمة السورية، الذي يعتبر المدخل لوضع كل القضايا على جدول الأعمال، بما فيها طرد القوات التركية، وبحث المسألة الكردية في سورية.. ولكن بكل الأحوال، فإن ذلك يجب ألا تتخذ كشماعة لتبرير دور تركيا التي تجاوزت الحدود كلها، من انتهاك السيادة السورية، إلى جعل الساحة السورية ساحة لتصفية حساباتها مع حزب العمال الكردستاني، إلى منع مواطنين سوريين من العودة إلى بيوتهم وأماكن إقامتهم، وتوطين سوريين آخرين بدلاً عنهم، وتوتير الوضع السوري على عكس الدور المفترض لدولة ضامنة، ناهيك عن موقفها من العدوان الغربي الأخير على سورية، مما يضع وجود تركيا ذاتها في الترويكا قيد البحث.

وفي السياق نفسه، إن مبادئ القانون الدولي، وطبيعة الترويكا نفسها، ووظيفتها المتفق عليها، التي تحددت منذ إعلان موسكو التأسيسي، تفرض على الطرفين الضامنين الآخرين، «روسيا وإيران» لجم المحاولات التركية لتمرير أجندتها الخاصة، وردع سياسة الابتزاز التي تمارسها تركيا مع مختلف الأطراف، مستفيدة من مستوى التوتر في العلاقات الدولية، والصراع الجاري حول تثبيت ميزان القوى الدولي الجديد.

ماذا لو وضعنا أنفسنا في موضع القائمين على الكيان الصهيوني، ومؤسسيه... ونظرنا إلى الحدود الشمالية، حيث أرضنا "المحتلة في الجولان" وحيث يليها منطقة توتر في الجنوب السوري ويليها ساحة المعركة المتغيرة في سورية...

«ضع نفسك قليلاً في مكان العدو»

اللوحة تقول: إن الكيان لم يكن يوماً في وضع أعقد، على العكس مما يعتقده البعض بأنه يزهو «بتمزق الشعوب العربية»، وبانتقال النوايا التطبيعية لدى السعودية مثلاً إلى العلن، فأوقات الانعطاف الحادة كما هو عالم اليوم، لا تتيح مجالاً لطرفٍ هشٍ كالكيان الصهيوني «بالزهو أو المراقبة» أو الاعتماد على الخليج!

■ سعد خطار

ربما يكون الموقف «الإسرائيلي» من أوضح المواقف رغم ما أثير حوله من غموض، فالكيان ليس معنياً بالأطراف، بل هو معنيٌ إلى حد بعيد بتقسيم البلاد وتدميرها، وبأسوأ الأحوال هزّ وجود جهاز دولة، وتغيير ثوابت سورية تاريخية تتجاوز الأنظمة الحاكمة، ومعنيٌ أيضاً بظهور أطراف وقوى سياسية «ترفع القبعة» لمشاريعٍ السلام والتطبيع.

فعلياً، تدخل الكيان بشكل غير مباشر ولا يزال يتدخل، في كل ما يمكن أن يطيل أمد المعركة، ويمزق جسد المجتمع السوري. وإن كان ظهوره غير مباشر، إلا أن المنطق يقول: إنه لم يضيّع جهداً وسط ظروف الفوضى وسعياً لاستمرارها، وقام ويقوم بدعم «كل طرف قابل للشراء».

أما بشكل مباشر، فقد انتقل الكيان لاحقاً ليتدخل بالجنوب السوري وعلى المناطق الحدودية، وأصبحت عملية «دعمه اللوجستي» لأطراف من المعارضة المسلحة، مادة إعلامية مُسوّقة، وكانت واحدة من المفاصل التي هدفت إلى خدش الثوابت السورية، ومحاولة هز الموقف الموحد من العدو، ثمّ تلاها ظهور بعض الشخصيات الهامشية التي تعلن موقفاً «ما بعد التطبيعي»... وإن لم يكن للأولى أو للثانية أثرٌ في الموقف الشعبي العام، إلا أنها ساهمت في جعل بعض «المحرّمات السورية» مرئية وإن كانت منبوذة.

الموقف الأوضح كان عندما انتقل العدو الصهيوني للعمل العسكري المباشر، عبر ضرباته الجوية... وهذا النوع من السلوك كان يُوضع في سياق ضرباتٍ على أهداف عسكرية محددة، وتحديداً المرتبطة منها بالتواجد الإيراني، أو تواجد عناصر حزب الله اللبناني، أو شخصيات عسكرية بعينها، كما في اغتيال الشهيد القنطار، واغتيال قياديين آخرين من حزب الله.

ولكن هذه العمليات وإن كانت عسكرية نوعية في أحيان كثيرة، إلا أنها كانت تحمل رسائل سياسية في جميع الحالات: وهذه الرسائل لم تكن للأهداف والجهات المستهدفة فقط، بل كانت بالدرجة الأولى «للمجتمع الدولي»، وللأطراف الفاعلة في تشكيل مسار حل سياسي في الأزمة السورية. حيث يريد الكيان القول: «نحن طرف في المعركة وسنستمر بالقتال وإدامة الصراع». وكرر ضرباته بسبب رفضه لمسار الحل السياسي ككل، وحاجته للإعلان عن ذلك. وكررها لأنه لا يرى أفقاً له، في مسار الحل الدولي الذي يتبلور في سورية، تحديداً بعد قرار مجلس الأمن 2254، ورسم خارطة طريق للحل السياسي في سورية، تدعمها قوى دولية وإقليمية بجهد عسكري وسياسي واضحين.

الكيانُ الصهيوني كان يعوّل على قوى الفاشية الإرهابية الدولية المدعومة بالمال الأسود العالمي الأمريكي، أو الصهيوني، أو كليهما، وانتهى تعويله عليها، مع المحاربة الجدية للإرهاب. وكان يبني على أن مشروع الفوضى الأمريكي لا رجعة عنه، وإذا به أمام طروحات الانسحاب الأمريكية، بعد ضربات التشويش الاستعراضية الأخيرة. وكان قد توقع انهيار الدولة، وتحديداً الجيش ووصوله إلى نقطة اللاعودة، ولكن التوازنات الدولية الجديدة منعت هذا، بل أتاحت له استعادة قدرات في مواجهة العدو، واستعادت الأسلحة السوفييتية القديمة قدرتها على إسقاط الطائرات، وستتيح الأسلحة الحديثة مثل إس-300 قدرة ردع جوي استثنائية... وأخيراً، كان قد توقّع أن الدماء المسالة على الأرض السورية، ستتيح له موقفاً إقليمياً أقوى، تجعل ما فشل في تحقيقه في عدواني 2006 و2009 ممكناً، وتضرب عصب المقاومة، وتحيي دعاة التطبيع. ولكن الظرف الدولي والإقليمي أيضاً يغلق في وجهه عبر سورية، وبتراجع آمال مشروع التدمير، يزداد الموقف الإقليمي المعادي للكيان منْعةً وتوازناً بل وقوة عسكرية.

لا تمتلك «إسرائيل» اليوم إلا السلوك الانتقامي فإما أن تجازف بالفشل العسكري أو تستسلم لحلول لا تناسبها

«إسرائيل» اليوم لا تمتلك أن تستمر بالضربات اليائسة، التي لم تعد بلا ثمن منذ إسقاط طائرة الـ F16، وإسقاط 70% من الصواريخ الأمريكية... أما أن يتجه الكيان إلى حرب موسّعة في سورية، فإن فشلها العسكري شبه مؤكد، والمؤكد أن آثارها السياسية على الكيان مدمرة، وستكون بمثابة إحراقه كورقة أخيرة في مشروع الفوضى...

لا تمتلك «إسرائيل» اليوم إلا السلوك الانتقامي، وهي فعلاً لا تمتلكه تماماً، فإن بادرت إلى توسيع ردود فعلها العنيفة فإنها تجازف بالفشل في المواجهة العسكرية، وبخسارة المعركة السياسية تماماً، أما إن تركت الأمور تسير دون تدخل، فمسار الأزمة السورية نحو حل سياسي جامع، وسط أجواء دولية متغيرة، تريد إعادة الشرعية إلى مجلس الأمن وقرارته، ليفرض بعدها تطبيق كل قرارات مجلس الأمن التي تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة.

تصريح صحفي من منصة موسكو حول اجتماع هيئة التفاوض الأخير

اطلعت قيادة منصة موسكو من ممثليها ضمن هيئة التفاوض السورية على مجريات الاجتماع الأخير للهيئة والذي عقد خلال الفترة من 16 إلى 19 نيسان 2018 في العاصمة السعودية الرياض، ونظراً للتطورات المتسارعة التي يشهدها الملف السوري، وخاصة بعد ما جرى في الغوطة الشرقية وعفرين، وبعد العدوان الأمريكي الفرنسي البريطاني، فقد رأت منصة موسكو: أن من الضرورة بمكان أن تضع الرأي العام السوري أمام تقييمها لاجتماع الهيئة الأخير، والتي يفترض بها أن تلعب دوراً جدياً في الوصول إلى الحل السياسي الذي لن تنتهي الكارثة السورية دونه. ونكشف هذا التقييم في النقاط التالية:

أولاً: أكد ممثلونا خلال الاجتماع على رأينا بأن الهيئة، ومن خلال سلوك بعض القوى المتشددة فيها، قد تخلت عن دورها الوظيفي التفاوضي؛ حيث تجنح هذه القوى باستمرار لتحويل الهيئة إلى كيان سياسي، وهو أمر غير قابل للتحقيق، ولذلك فقد فشلت الهيئة في أن تكون كياناً تفاوضياً يجمع قوى مختلفة يستحيل دمجها في كيان سياسي.

ثانياً: تصر القوى المتشددة ضمن الهيئة حتى اللحظة، على طروحات من قبيل «حرب تحرير شعبية» وضرورة تفعيل وتوحيد العمل العسكري واستجلاب الدعم له، تحضيراً لحرب طويلة الأمد قد تمتد لعقود! وكأن هذه الهيئة هي هيئة أركان لحرب ستستمر عقوداً، وليست هيئة تفاوضٍ مهمتها الوصول إلى تنفيذ القرار 2254 بأسرع وقت ممكن.

ثالثاً: وقعت الهيئة بقيادتها في المحظور بتأييدها عبر القوى المتطرفة فيها، للعدوان الأمريكي البريطاني الفرنسي على سورية، والذي بات معلوماً أن الكيان الصهيوني قد ساهم بتحديد بنك أهدافه، « وذلك رغم أن مكونات ضمن الهيئة عبرت بشكل رسمي عن إدانتها للعدوان»، وهذا بالنسبة لنا هو خط أحمر من غير المسموح تجاوزه.

إنّ منصة موسكو، وإذ تؤكد من جديد إدانتها للعدوان الثلاثي بقيادة الولايات المتحدة على سورية، والذي استهدف بالدرجة الأولى جهود المسار السياسي لسوتشي وأستانا وجنيف، فإنها تؤكد على تصميمها السير في مواجهة كل المحاولات والمؤامرات التي تستهدف الالتفاف على 2254 عبر اختراع «مبادرات» جديدة باستمرار، أوروبية وغيرها...

وفي هذا الإطار، فإنّ منصة موسكو تؤكد أنها مستمرة في العمل الجاد من أجل استعادة دور الهيئة التفاوضي، وذلك بالتعاون مع قوى المعارضة المتوازنة والساعية بصدق نحو الحل السياسي، من داخل الهيئة ومن خارجها، وسنضع الأمم المتحدة وفريقها بصورة الوضع الناشئ.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية
دمشق
20 نيسان 2018

صون السلم العالمي ردعاً!

أعلن مجلس الأمن القومي الروسي: أن لجنة المجلس لشؤون التخطيط الاستراتيجي، بحثت مقترحات لتدقيق بعض بنود استراتيجية الأمن القومي الروسي نظرا للأوضاع الدولية الحالية.

■ قاسيون

وذكر المكتب الصحفي لمجلس الأمن القومي في أعقاب اجتماع اللجنة الذي ترأسه سكرتير المجلس نيكولاي باتروشيف، يوم الجمعة الفائت، أنه: «جرى بحث إجراءات إضافية لضمان الأمن القومي الروسي، نظراً لإقرار استراتيجية جديدة للأمن القومي في الولايات المتحدة، والضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والآيديولوجية غير المسبوقة على روسيا، من قبل الولايات المتحدة وحلفائها».

وأضاف بيان المجلس، أنه: «نظراً للتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية فقد تم بحث مقترحات حول إمكانية تدقيق بعض العبارات في استراتيجية الأمن القومي الروسي».

وأشير فيه كذلك إلى أنه: «جرى التأكيد على أن تحديد الأهداف الاستراتيجية وأولويات التطوير اللاحق للأمن القومي للبلاد، يجب أن يكون مبنياً على آلية فعالة لوضع توقعات بشأن العواقب السلبية المحتملة لظهور تحديات وأخطار جديدة، واتخاذ خطوات استباقية للتخفيف من تأثيرها».

وشارك في الاجتماع مسؤولون من جهاز الأمن الفدرالي، ووزارات الدفاع والخارجية والداخلية والطوارئ والعدل والتعليم والعلوم والتنمية الاقتصادية والثقافة والاتصال، والديوان الرئاسي وأكاديمية العلوم الروسية.

وأكد سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي على ضرورة زيادة الوضعية الهجومية للسياسة الخارجية الروسية في ظل السياسات الأخيرة للولايات المتحدة تجاه روسيا.

وأشار باتروشيف خلال اجتماع اللجنة المذكورة إلى أن التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه روسيا تتطلب وضع إجراءات إضافية لاحتواء تأثيرها. وقال: «من بين المهام الرئيسة يجب حل قضية زيادة الوضعية الهجومية للسياسة الخارجية، وضمان المستوى الكافي للدفاع وأمن الدولة والمجتمع الروسي»، مضيفاً أنه تجب زيادة فاعلية تنفيذ برامج إحلال الواردات في القطاعين العسكري والمدني للاقتصاد الروسي، وتهيئة الظروف لتطوير العلوم وتحقيق التقدم الاستباقي في مجال العلوم والتكنولوجيا، وضمان أمن الطاقة ومواصلة العمل على زيادة استقلالية المنظومة المالية الروسية، كما أشار إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتأثير الهدّام الخارجي، الذي يهدف إلى إفساد القيم الأخلاقية التقليدية والثقافية التاريخية، وكذلك مسائل الأمن المعلوماتي.

ولفت باتروشيف إلى أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة، خلافا لسابقتها، تولي اهتماماً أكبر لاستخدام القوة العسكرية كأداة لتفعيل المصالح الأمريكية على الساحة الدولية، مضيفاً أن «الاستراتيجية الأمريكية تهتم بضمان الهيمنة على منظومة الطاقة العالمية وتعزيز مكانتها الرائدة في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا».

وأضاف: إن ذلك لا يظهر في الخطاب الأمريكي فحسب، بل وفي أعمال واشنطن، مشيراً إلى أن الضربة الصاروخية الأمريكية البريطانية الفرنسية ضد سورية، والتي جاءت خرقاً لكل أعراف القانون الدولي تعتبر مثالاً واضحاً على ذلك.

وشدد أنه على خلفية السياسات الأمريكية الهادفة إلى فرض العزلة على روسيا، يجب البحث عن مجالات للتعاون مع الدول الأجنبية، مع عدم استبعاد التوصل إلى حل وسط مع الدول التي تتبع النهج الأمريكي.

إن صون السلم العالمي يتطلب لجم قوى الحرب وتأمين مستلزمات المواجهة الشاملة

وأكد: إن «السياسة الخارجية المستقلة لروسيا ودفاعها عن مصالحها الوطنية، تعتبرها الولايات المتحدة خطراً على هيمنتها المطلقة في العالم»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة انتقلت من سياسة التعاون مع روسيا إلى استخدام أدوات الردع والمواجهة الشديدة.

استناداً، الى هذه التصريحات، وخطاب الرئيس الروسي إلى مجلس الاتحاد الروسي، عشية الانتخابات الرئاسية في روسيا، يمكن الاستنتاج بأن العناوين الأساسية للسياسة الروسية لاحقاً هي:

ـ الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، والإمساك بزمام المبادرة.

ـ تشير التوجهات، إلى تحقيق المزيد من الاستقلالية المالية، أي: التقدم في ذلك المفصل الذي تهيمن عليه واشنطن، وكان أحد أهم مصادر قوتها.

ـ تأخذ التوجهات الجديدة بعين الاعتبار، النزوع العدواني لقوى الحرب في واشنطن، فالتفوق العسكري الأمريكي خلال المرحلة السابقة مكنّها من ابتزاز خصومها المفترضين، وحلفائها، مما يعني ضرورة وضع الردع العسكري على جدول الأعمال إذا اقتضى الأمر.

ـ تلاحظ التوجهات الاستراتيجية الجديدة، أهمية الاستمرار في كسر الهيمنة الأمريكية على منظومة الطاقة العالمية، التي تشمل وزن الدولار المستمد من كونه المعادل النقدي الأساسي في سوق النفط.

ـ إحلال الواردات، بما يتطلبه من سياسات اقتصادية جديدة.

ـ إن جملة التوجهات الجديدة التي أفصح عنها سكرتير مكتب الأمن القومي الروسي، تعتبر بمثابة بيان لإعلان تجذير المواجهة، مع الولايات المتحدة، بأبعادها المتكاملة الاقتصادية– الاجتماعية، السياسية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية.

قوى حرب_ قوى سلم

كم كان متوقعاً، بأن الأزمة الرأسمالية العظمى، قد تقود قوى الغرب الرأسمالي عموماً، والأمريكي خصوصاً إلى توسيع رقعة الحرب، ومع الفشل المتلاحق في استراتيجية تعميم، واستدامة الفوضى، بعد تصاعد دور القوى الدولية الصاعدة، اضطرت قوى الحرب إلى الدخول في احتكاك مباشر معها، مما وضع على جدول الأعمال، موضوعة صَوْن السلم العالمي، التي تتطلب لجم قوى الحرب، وتأمين مستلزمات المواجهة الشاملة معها.. مما يعني بداية استقطاب دولي جديد على أساس الموقف من قضية السلم، الأمر الذي يعني بدوره المزيد من الانقسام بين القوى الدولية المتراجعة، وتحديداً بين التيارات العقلانية، والتيار الحربجي، حيث كان ارتفاع صوت القوى المناهضة للضربة الغربية الأخيرة على سورية، سواء كان من النخب، أو الشارع ، ملامحها الأولى.

إن التراكم الكمي الذي يحدث منذ سنوات، وتحديداً زيادة وزن روسيا وحلفائها، شكل_ وكما يبدو_ الأساس للانتقال إلى حالة نوعية جديدة في الوضع الدولي، سمتها الأساسية فرض المزيد من التراجع، على قوى الهيمنة والاستفراد بالقرار الدولي، عبر تأمين الأدوات اللازمة للقيام بهذا الدور، في مواجهة القوى التي أوصلت الحضارة البشرية إلى مفترق طرق.

بلدان الأطراف

إن التأكيد على التراجع الأمريكي المحسوم، يعني: أن قوى الحرب ستستخدم كل ما لديها من أدوات، لتأخير العملية أكثر فأكثر، مما يعني أيضاً استمرار المخاطر، واحتمال إقدام تلك القوى، على مغامرات عدوانية هنا وهناك، ومن هنا، فإن المهمة الأولى التي تنتصب أمام القوى الوطنية في بلدان الأطراف، ومنها سورية: الإسراع بالخروج من دوامة العنف والحرب، إلى رحاب الحل السياسي، حتى لا تكون بلادنا ساحة لتصادم مباشر بين الكبار.

نجاح صناعي أم فشل حكومي؟

أكد وزير التجارة والصناعة المصري، حرص مصر على استعادة سورية لاستقرارها السياسي والاقتصادي، مشيراً إلى أنه يجرى حالياً دراسة إنشاء منطقة صناعية سورية متكاملة لصناعة النسيج على مساحة تصل إلى حوالى 500 ألف متر مربع.

■ سمير علي

وقد أكد أيضاً حرص الحكومة المصرية على تقديم كل أوجه الدعم للمستثمرين السوريين العاملين في مصر وتذليل كل العقبات التي تواجههم لإقامة المزيد من الاستثمارات في وطنهم الثاني مصر، موضحاً أن المنطقة الصناعية السورية والجاري دراسة إنشائها، تضم عدداً من المصانع المتخصصة في صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وهي الصناعات التي يمتلك المستثمرون السوريون فيها مزايا تنافسية كبيرة.

إثبات الوجود

الخبر أعلاه، تداولته العديد من وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية خلال الأسبوع الماضي، مع الكثير من التفصيلات والتحليلات والرؤى، وقد سبق ذلك خلال العام الماضي الكثير من الأخبار عن المدينة الصناعية السورية المزمعة في مصر.

فإنشاء مدينة صناعية سورية في مصر كان أحد المطالب التي تم التقدم باسم رابطة رجال الأعمال السوريين في مصر منذ مدة ليست بالقصيرة، بحسب وسائل الإعلام، وذلك على ضوء زيادة أعداد المستثمرين السوريين فيها، والذين ضخوا تدفقات استثمارية في مصر تقدر بحدود 800 مليون دولار، حيث استقبلت مصر هؤلاء خلال السنوات القليلة الماضية، نتيجة تداعيات الحرب والأزمة في سورية، وقد أثبتوا خلال هذه الفترة القصيرة نجاحهم في الداخل المصري، على مستوى مشروعاتهم التي أقاموها، سواء في المطاعم والمقاهي وغيرها، أو تلك التي تركزت بالصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة، مما فسح المجال أمامهم للتقدم بهذا المطلب.

مقارنة واجبة

إن ما يعنينا من الخبر أعلاه، بمفرداته وتفصيلاته وأفقه القادم، هو ما يفتحه من مجال للمقارنة بين واقع وحال الصناعيين في سورية، وما تعانيه الصناعة السورية عموماً من صعوبات ومعيقات مزمنة، على الرغم من كل الادعاءات بعكس ذلك من خلال أنماط التعامل الحكومي الرسمي عبر السياسات الاقتصادية المتبعة، رداً على مطالب وحقوق الصناعيين والمنتجين المزمنة، سواء خلال سني الحرب والأزمة، أو منذ عقود خلت، وبين التوجه الرسمي المصري باستقطاب الصناعيين السوريين مع استثماراتهم، والمزيد منها، مع كل التسهيلات المقدمة من أجل الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات والصناعات على مستوى الاقتصاد المصري، بما في ذلك ما يخص شروط وحقوق العمالة المصرية ونسبتها في هذه الاستثمارات الصناعية، وهي من دون شك مصيبة ومحقة بذلك.

فقد أطنبت الحكومات_ العتيدة المتعاقبة_ آذاننا عن سياساتها التشجيعية المستقطبة لرؤوس الأموال الاستثمارية، وقد صدرت خلال السنين الماضية الكثير من القوانين التشجيعية المضافة على ما هو صادر سلفاً بهذا المضمون خلال العقود الماضية، لكن واقع الحال يقول: إن تلك السياسات التشجيعية لم تستقطب قطاعات الإنتاج الصناعي أو الزراعي أو الحرفي عملياً، بل تلك القطاعات التي تبحث عن معدلات الربح العالية بأسرع وقت ممكن، وحتى دون توظيف رساميل كبيرة، مع فسح المجال أمامها لإعادة تصدير رساميلها مع أرباحها للخارج دون قيد أو شرط أيضاً، والأسوأ من ذلك هو ما تواجهه قطاعات الإنتاج من صعوبات ومعيقات لم تجد لها حلاً عبر الأروقة الحكومية وسياساتها حتى الآن.

السياسات التشجيعية لم تستقطب قطاعات الإنتاج الصناعي أو الزراعي أو الحرفي عملياً بل تلك القطاعات التي تبحث عن معدلات الربح العالية بأسرع وقت ممكن

السياسات التطفيشية

لعل الخبر «المثال» أعلاه، عن تجربة النجاح للصناعة السورية في مصر، والمتوجة بمطلب أصبح قيد التنفيذ على مستوى التسهيلات، والمدينة الصناعية المزمعة، يعطينا فكرة عما يتم التضحية به رسمياً، في ظل الاستمرار بالسياسات التطفيشية نفسها، على مستوى الاستثمار والصناعة والإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة، وغيرها الكثير من الإيجابيات التي نحتاج إليها أشد الحاجة، وخاصة خلال مرحلة إعادة الإعمار، التي تحتاج لتضافر جهود الجميع افتراضاً، علماً بأن مثال النجاح أعلاه يعتبر واحداً من أمثلة النجاح الكثيرة التي حققها السوريون في العديد من البلدان الأخرى، سواء خلال سني الحرب والأزمة، أو خلال الفترات السابقة.

والأسئلة التي تفرض نفسها بعد ذلك:

هل وصل لأسماع حكومتنا العتيدة خبر النجاح والفرص التي تفتح أمام الصناعيين والحرفيين السوريين في البلدان الأخرى؟

هل من جديد حكومي على مستوى حل الصعوبات والمعيقات التي تحول دون إعادة إقلاع المشاريع الصناعية والإنتاجية والحرفية، التي توقفت نتيجة الحرب والأزمة، بشكل فعلي بعيداً عن الوعود الخلبية؟

ما هي الإجراءات والتوجهات الحكومية من أجل إعادة استقطاب الاستثمارات السورية في الخارج، وخاصة ذات الطابع الصناعي والإنتاجي، من جديد؟

هل ستستمر الحكومة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية مع الكثير من التسهيلات والإعفاءات الممنوحة لها على حسابنا، كما على حساب الاقتصاد الوطني؟

في السقيلبية رفع رسم الإشغال 100%

بين الحين والآخر يطالعنا مجلس مدينة السقيلبية الموقر برفع الرسوم والضرائب المستوفاة من الأخوة المواطنين، وآخر ما حرر بهذا الشأن هو رفع رسم إشغال الأرصفة.

■ بديع مفيد المواس

ففي عام 2007 كانت ضريبة إشغال المتر المربع على الرصيف يومياً مبلغاً وقدره 5 ليرات سورية، وفي عام 2012 تم رفع هذا الرسم ليصل إلى 7 ليرات سورية، لنفاجأ مؤخراً بإعادة رفع هذا الرسم ليصل إلى خمسة عشر ليرة للمتر المربع، أي بنسبة قدرها أكثر من 100% عن الرسم الأخير، و 300% عما قبل سني الحرب والأزمة.

عريضة ومطلب

الأكثر تأثراً وتضرراً من رفع الرسم أعلاه، هم: أصحاب الأكشاك والبراكيات الحديدية في «سوق الهال» الكائن جانب كراج الانطلاق، والذي يعتبر من أسواق الهال القديمة في محافظة حماة.

وقد رفع هؤلاء عريضة تم توجيهها إلى المحافظة للمطالبة بالعودة إلى رسم الإشغال السابق، وفيما يلي بعضاً مما ورد فيها:

«قام مجلس المدينة منذ سنوات بإخضاعنا لضريبة إشغال رصيف، وكل فترة يقوم بإعادة الترسيم ورفعه بأشكال مختلفة، حتى وصل مؤخراً لأرقام لا طاقة لنا بها، خاصة وأن ظروف العمل بتراجع مستمر، وأغلبنا ليسوا سماسرة، بل متعيشين نعتاش من هذا العمل في السوق.

وقد ختموا العريضة بمطلب مراعاة الأوضاع المعيشية، وظروف البلد كأساس عند تطبيق الرسوم.

الإنصاف هو المطلوب

من المعروف للقاصي والداني: أن» سوق الهال» بالسقيلبية هو سوق شعبي أكثر من كونه «سوق هال» بما يحمله هذا الاسم من تضخيم لعمله ولنماذج القائمين على العمل فيه، فغالبية هؤلاء يعتبرون من شريحة أصحاب الدخل المحدود الذين يعيلون المئات من الأسر الفقيرة.

وفي ظل واقع التردي العام على مستوى معدلات الاستهلاك، بالتوازي مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتزايد أعداد المفقرين، فقد تراجع عمل هذا السوق حاله كحال بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ومن هذا المنطلق، إن الاستجابة لمطلب هؤلاء بالعودة عن قرار البلدية الأخير، واستيفاء الرسوم كما هو معمول به سابقاً، أي: 7 ليرات للمتر المربع، يعتبر من الإنصاف، خاصة أن آثار الحرب والأزمة ما زالت قائمة وتفعل فعلها على مستوى الكارثة التي يعيشها المفقرون بشكل خاص.

■ برسم محافظة حماة ومجلس مدينة السقيلبية

الزراعة والارتهان لأسواق التصدير

خبران لافتان بما يخص خطط الإنتاج الزراعي، تم تداولهما عبر وسائل الإعلام المحلية خلال الأسبوع الماضي.

■ عاصي اسماعيل

الخبر الأول: يتضمن الحديث عن شح المياه، وما يفرضه من تعديلات على خطط الإنتاج الزراعي، والثاني: حول خطط الإنتاج الزراعي بما يتوافق مع فرص التصدير.

مقدمات

لقد تداولت وسائل الإعلام منتصف الأسبوع الماضي خبراً يقول: «كشفت مصادر خاصة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أن انخفاض معدلات الهطولات المطرية، ونقص مخازين السدود، وقلة الموارد المائية المتاحة، دفعت لجنة الخطة الإنتاجية الزراعية لمناقشة واقع تنفيذ الموسم الشتوي «2017/2018» واقتراح التعديلات اللازمة على خطة الموسم الصيفي، لاسيما بالنسبة للمحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه».

الخبر لم ترشح معه أية تفصيلات إضافية على مستوى المحاصيل المستهدفة، فعلى الرغم من حقيقة شح المياه، وخاصة على مستوى معدلات الهطولات المطرية لهذا العام، لا ندري ما هي المحاصيل المستهدفة من التعديل المزمع على خطتها، ولعل الخشية بهذا الصدد أن تدخل بعض المحاصيل الاستراتيجية ضمن خطة الاستبدال والتعديل، مثل: القمح أو غيره.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخبر أكد: «أن مسودة المقترحات التي قدمتها اللجنة المؤلفة من «الزراعة_ الموارد المائية_ الاتحاد العام للفلاحين» تم رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء تمهيداً لإقرارها وفق صيغتها النهائية».

غايات

كما نقلت إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/4/17 خبراً يقول: «تستعد وزارة الزراعة لوضع خطة زراعية تهدف من خلالها إلى تحسين إنتاجها الزراعي المعد للتصدير، وبحسب المعنيين في الوزارة، فإن التصورات أو الملامح الأولية لهذه الخطة ترتكز على خيارين؛ الأول: من خلال استبدال الأصناف الموجودة حالياً بأصناف أخرى تكون أكثر قدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية، والثاني: من خلال استخدام التطعيم بأصناف ذات جودة أعلى أو ذات طبيعة تصديرية، وأوضح المعنيون: أن كلا الخيارين يحتاج إلى المزيد من الإجراءات على المديين المتوسط والطويل، ولاسيما بتغيير نوعية الإنتاج وربطه بالنوعية المطلوبة للتصدير».

وبحسب مدير التسويق الزراعي بوزارة الزراعة: إن هناك معوقات بنيوية للعملية التصديرية في الشق الزراعي، ضارباً مثلاً على ذلك بقوله: «ما زال هناك إصرار على الاحتفاظ بمزارع الحمضيات التي تواجه صعوبات في تسويقها داخلياً وخارجياً، في حين يمكن استبدال هذا الإنتاج بأنواع أخرى من المنتجات التي يمكن تسويقها خارجياً، وتعد ذات مردود أفضل بالنسبة للمزارع، مثل: زراعة التبغ والرمان والزهور والنباتات العطرية والغار والكمون والكزبرة، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على بعض الزراعات الأخرى».

الارتهان لأسواق التصدير

الخبران أعلاه يمكن اعتبارهما متكاملين، الأول: من باب المبررات والذرائع كمقدمات من أجل تعديل خطط الإنتاج الزراعي، والثاني: من باب الغايات والأهداف على مستوى هذه الخطط بما يحقق مصالح شريحة التجار والسماسرة والمصدرين، الباحثين عن المزيد من الأرباح على هامش الإنتاج الزراعي وبعقمه بالنتيجة، وبغض النظر عن أي شيء آخر، بما في ذلك مصلحة الفلاحين والمصلحة الوطنية.

ولعل الحديث عن المردود الذي يمكن أن يحققه المزارعون عبر الزراعات البديلة المقترحة، ليس أكثر من تغليف لحقيقة مصالح هذه الشريحة من المتاجرين بهذا الإنتاج، وخاصة المصدرين، كون الزراعات البديلة المقترحة ستكون مرتهنة لاحقاً لأسواق التصدير، ومصالح القائمين عليها داخلاً وخارجاً.

أما الأخطر فهو أن توضع الخطط الزراعية فعلاً وفقاً لهذا النمط من الترويج التصديري فقط، وخاصة بحال المغامرة باستبدال المحاصيل التي تعتبر استراتيجية، والتي يجب أن تكون خارج معادلات الربح والخسارة الضيقة على المستوى الوطني نظراً لطبيعتها وأهميتها ارتباطاً بمفهوم الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي

من المفترض، أن يكون الأمن الغذائي من أهم الأهداف التي تضعها الحكومات نصب أعينها، على مستوى الخطط القطاعية بتكاملها، كون الغذاء يعتبر حاجة إنسانية أولى تتمحور حولها ومن أجلها عمل جميع القطاعات.

وتعتبر سورية تاريخياً من الدول التي تمتلك مقومات الأمن الغذائي، وذلك لتنوع الإنتاج الزراعي فيها، على الرغم من كونها مصنفة ضمن المناطق الجافة.

ولعله من المفروغ منه، أنه خلال الحروب والأزمات يكتسب مفهوم الأمن الغذائي أهمية قصوى إضافية، لكن بالمقابل لم تكن السياسات الزراعية وخططها خلال سني الحرب والأزمة على المستوى المطلوب، حيث عانى قطاع الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، الكثير من التراجع، بالإضافة لصعوباته التاريخية المتمثلة بارتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب الصناعات المرتبطة به، وعدم إيلاء الحكومات المتعاقبة هذا القطاع الاهتمام الكافي على مستوى ضخ الاستثمارات فيه وتطويره، بل وتراجع الإنفاق عليه تباعاً.

التوحش بحثاً عن المزيد من الأرباح وفقاً لهذا النموذج قد يوصل البلد للتخلي عن زراعة القمح مثلاً والذي يعتبر أحد أهم مكونات الأمن الغذائي

وعلى الرغم من ذلك كله، فقد أثبت هذا القطاع أنه أحد أسباب صمود الدولة خلال السنين الماضية، على الرغم من تراجع المساحات المزروعة، وعلى الرغم من كل الخلل والعشوائية التي اتسمت بها عمليات الإنتاج والنقل والتسويق طيلة سنين الحرب والأزمة، بما فيها من عدم توافر عوامل الأمان على الطرق، والإتاوات التي فرضت بتسميات مختلفة على عمليات النقل، والتي تم تحميلها على تكاليف الإنتاج، لتستوفى من جيوب المستهلكين بالنتيجة، وما تبع ذلك من هجرة للزراعة بسبب الخسارات، نتيجة ارتفاع التكاليف، أو بسبب فائض الإنتاج، وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى.

على الجانب الآخر، لا بد من الإشارة إلى مستويات الدخول التي ترتبط بمفهوم الأمن الغذائي بشكل مباشر، والهوّة الكبيرة بين مستويات الدخول وقيمة مكونات السلة الغذائية التي يحتاجها الفرد يومياً، والسياسات الحكومية بهذا الصدد المتمثلة بتجميد الأجور، ورفع الدعم تباعاً أيضاً، وحال الفلتان في الأسواق على مستوى الأسعار، مع ما يعنيه ذلك كله من تفريط بالأمن الغذائي، لتأتيَ أخيراً مثل تلك الأخبار عن الخطط الزراعية المزمعة لتستكمل المهمة على ما يبدو.

خارج السرب

في ندوة الأربعاء التجاري التي عقدتها غرفة تجارة دمشق بتاريخ 2018/4/18، تحت عنوان «تصنيع المنتجات النباتية والحيوانية»، بحسب إحدى الصحف المحلية، اعتبر رئيس قسم التسويق الزراعي في وزارة الزراعة: أن الأمن الغذائي من التحديات الرئيسة، وأن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية، وأصبحنا نستورد حوالي نصف احتياجاتنا من السلع الغذائية الرئيسة. مشيراً إلى أن الإمكانات الكامنة لقطاع التصنيع الزراعي هائلة، وأن ما يستخدم من المحاصيل الزراعية في الصناعة نسبته محدودة لا تزيد على 2,3%.

كما تحدث أحد أعضاء غرفة التجارة عن استيراد البذار الزراعية، بأنه يعد مؤشراً خطيراً، ويهدد السلالات السورية، التي تصبح معرضة لخطر الزوال، حيث تتصف البذار المستوردة بالعقم والارتهان باستمرار إلى مصدريها من البلدان الغربية. وقد أبدى استغرابه من عدم إنشاء معمل للمبيدات الحشرية على مدى عشرات السنين، والإصرار على استيرادها رغم الكلف المرتفعة لها وغياب القدرة التصديرية عن منتجاتنا الزراعية.

وقد اقترح المجتمعون: إنشاء بورصة محلية للحاصلات الزراعية الرئيسية تتيح الإعلان الدوري عن أسعار الحاصلات الزراعية، مما يوجه المزارع لزراعة المحاصيل الأعلى عائداً، ويمكن في إطارها التعاقد بين المزارعين وشركات التصنيع الزراعي، ونشر خريطة التصنيع الزراعي عن جميع المحافظات عن طريق إعلان كل محافظة عن فرص الاستثمار في التصنيع الزراعي المتاحة لديها، وذلك لتسويقها للمصانع القائمة أم لإنشاء مصانع جديدة للاستفادة من هذه الفرص.

توحش ليبرالي

والسؤال الذي يتبادر للأذهان بعد ذلك: هل خيارات الخطط الزراعية على المدى الطويل وفقاً لما رشح منها حتى الآن، من تشجيع على زراعة «التبغ والرمان والزهور والنباتات العطرية والغار والكمون والكزبرة» غايتها ربط الإنتاج الزراعي بأسواق التصدير خارجاً، بحيث نصبح كبلدان البن والكاكاو والموز مثلاً، مع كل البؤس الذي تعيشه هذه البلدان؟!

ربما لا غرابة في ظل تزايد طغيان النموذج الليبرالي في السياسات الاقتصادية المتبعة، من أن يتم اعتماد مثل هذه الخطط الزراعية على المدى المتوسط والبعيد، بما يحقق مصالح شريحة أصحاب الأرباح، داخلاً وخارجاً، دوناً عن مصالح الفلاحين خاصة، والمواطنين عامة، وبعيداً عن المصلحة الوطنية نفسها، ومفهوم الأمن الغذائي المفترض، فالتوحش بحثاً عن المزيد من الأرباح وفقاً لهذا النموذج قد يوصل البلد للتخلي عن زراعة القمح مثلاً، والذي يعتبر أحد أهم مكونات الأمن الغذائي في سورية، أي أن نفقد رغيفنا بالنتيجة والمآل.

فهل من بؤس أكثر من ذلك، وجريمة أكبر من تلك، بنتيجة الاستمرار بهذه السياسيات؟!

القطاع العام الصناعي وطلقة الرحمة الخجولة

مرة جديدة تتنصل الحكومة من مسؤولياتها تجاه شركات القطاع العام الصناعي، وتتعامل معها حسب مقولة «إذهب أنت وربك فقاتلا»، حيث تم اتخاذ قرار بوضع دراسات جدوى اقتصادية لجهة الاستمرار في عملها، أو دمجها، أو استثمارها مع القطاع الخاص أو التشاركية.

■ عادل ابراهيم

الاجتماع الذي عقد بتاريخ 2018/4/21 بين القائمين على مؤسسات القطاع العام الصناعي مع رئيس الحكومة، وبحضور عدد من الوزراء كان عنوانه: «تحديد الخطوات العملية لتحقق هذه المؤسسات البعد الوطني في التنمية الشاملة».

قرارات مسبوكة

من جملة الخطوات العملية والمحددات التي تم إقرارها خلال الاجتماع نورد التالي:

ـ تحميل مسؤولية خسارة أية شركة أو مؤسسة من هذه المؤسسات لمجلس الإدارة، لجهة عدم تحقيق تنمية في أداء هذه الشركات.

ـ تفعيل خطة تدريب نوعية لكل الكوادر العاملة في المجال الفني والإداري.

ـ تطبيق مبدأ المحاسبة والتركيز على مشروع إصلاح المؤسسات الاقتصادية، الذي تعده هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

ـ إعادة تقييم واقع الشركات والمؤسسات، ووضع دراسات جدوى اقتصادية لجهة الاستمرار في عملها، أو دمجها، أو استثمارها مع القطاع الخاص، أو التشاركية.

ـ تقديم مقترحات حقيقية لجهة ضبط النفقات وزيادة الموارد.

ـ تقييم الهيكليات الإدارية ودمج الشركات.

الواضح من جملة هذه القرارات أعلاه: أن الحكومة ليست متمسكة بالقطاع العام الصناعي، وقد فتحت الباب على مصراعيه باتجاه التفريط به، من بوابة «الجدوى الاقتصادية» عبر «الدمج ـ الاستثمار مع القطاع الخاص ـ التشاركية» بالنتيجة والمآل.

المشكلة إدارية فقط

مشكلة القطاع العام الصناعي حسب رأي الحكومة تتلخص بـ «عدم محاسبة الوزير لإدارته» باعتبار أن «الخلل الأساس في القائمين على القطاع الصناعي من المديرين»، وهناك «تراكمات لعشرات السنين»، أما الحل فهو: «أن يمتلك القائمون على المؤسسات العامة الصناعية رؤية حقيقية لتطوير هذا القطاع، وتحقيق التنمية، والتوسع بكل منشأة»، خاصة وأن: «الحكومة وضعت كل ما من شأنه النهوض بالصناعة الوطنية من خلال الدعم والتشريعات والآلات والتجهيزات وحوامل الطاقة ...».

أما التناقض الصارخ فهو اعتراف الحكومة بأن هذا القطاع يعتبر «أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني»، وبأنه «يمتلك بنى تحتية كبيرة يجب الاستفادة المثلى منها»!

الحكومة ليست متمسكة بالقطاع العام الصناعي وقد فتحت الباب على مصراعيه باتجاه التفريط به من بوابة الجدوى الاقتصادية

المسؤولية الحكومية

مما لا شك فيه أن جزءاً هاماً من مسؤولية ما وصل إليه القطاع العام الصناعي، هو من ترهل وضعف وعجز، تقع على عاتق الإدارات المتعاقبة على هذا القطاع، وخاصة ناحية استشراء ظاهرة الفساد والمحسوبية في الكثير من مفاصل العمل فيه، لكن المسؤولية الأكبر من كل بد تقع على عاتق الحكومات المتعاقبة أيضاً، والتي تعاملت مع مشاكل هذا القطاع بشكل هامشي مقصود، ليس على مستوى ضعف المتابعة والرقابة والمحاسبة، التي تعتبر من الجوانب الإدارية، بل على مستوى تخليص هذا القطاع من صعوباته ومعيقات عمله التاريخية، خاصة ناحية مستلزمات ومكونات العملية الإنتاجية نفسها، اعتباراً من سياسات الأجور المتبعة التي انعكست على العملية الإنتاجية سلباً، مروراً بسياسات تخفيض الإنفاق الاستثماري على هذا القطاع ما جعله قديماً ومترهلاً، وليس آخراً بسياسات التحرير الاقتصادي والتشجيع الاستثماري، التي جعلته بالنتيجة بموقع الضعيف تنافسياً.

أما المشكلة الأهم فتتمثل بالرؤية الحكومية نفسها تجاه قطاع الدولة بشكل عام، والتي تم تكريسها عبر انتهاج السياسات الليبرالية المفتوحة منذ عقود، وطغيان مفهوم الربح الاستثماري والريع الاقتصادي وتعميمه، بغض النظر عن مآلات هذا الريع والربح، وفي أية جيوب ستصب بالنهاية.

وبناء عليه، فقد تم الانتقال من مفهوم الدولة الراعية إلى الدولة الريعية وفقاً لهذا النهج، أي: تقزيم الدور الاجتماعي للدولة وقطاعاتها، واقتصار ذلك على الجانب الاقتصادي الريعي المشوه منه، وصولاً للتضحية به وتصفيته غير المباشرة تباعاً بذريعة «الجدوى الاقتصادية».

وما عبارات «الاستثمار مع القطاع الخاص أو التشاركية أو..» إلا طلقة الرحمة الخجولة رسمياً على هذا القطاع، الذي «يعتبر أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني».

ولا نعلم بعد ذلك كله كيف من الممكن لهذه المؤسسات أن تحقق «بعدها الوطني في التنمية الشاملة» في ظل الاستمرار بنفس السياسات الليبرالية المعتمدة؟!

للحرفيين أوجه معاناة مشتركة

واقع الحياة الاقتصادية الاجتماعية في طرطوس ربما يمكن تلخيص جزء هامٍ منها، عبر ما تم عرضه من قبل الحرفيين خلال مؤتمرهم الذي عقد مؤخراً، باعتبارهم شريحة اجتماعية واسعة.

■ مراسل قاسيون

هؤلاء الحرفيون يتم تمثيلهم من خلال الجمعيات المنتسبين إليها، وهي: «معقبو المعاملات ـ الميكانيك والحدادة ـ الإلكترونيات ـ المهن اليدوية والتراثية ـ اللحامون ـ التصوير ـ النجارة ـ الصاغة ـ الخراطة والألمنيوم ـ المقالع ـ البلوك».

ومن خلال استعراض تسميات هذه الحرف لكم أن تتوقعوا ما تمثله هذه الشريحة الاجتماعية من اتساع وانتشار، وما تؤمنه هذه الحرف من فرص عمل واسعة، وما تقدمه على المستوى الإنتاجيّ والخدميّ من ضرورات حياتية، اقتصادية واجتماعية.

وعلى الرغم من أوجه المعاناة الخاصة والمرتبطة بكل حرفة حسب طبيعتها، إلا أن هناك أوجهاً عامةً للمعاناة المشتركة فيما بينها، والتي من الممكن تلخيصها بما يلي:

ـ الإهمال الرسمي والمزمن للمطالب التي يتم التقدم بها من قبلهم، سواء عبر كل جمعية منفردة، أو من خلال المؤتمرات السنوية.

ـ معيقات العمل والإنتاج والافتقاد للدعم الحكومي.

ـ العلاقة مع دوائر الدولة، وبعض المتطلبات الروتينية التي لا تخلو من أوجه الفساد.

ـ عدم وجود مشجعات ومحفزات للانتساب للجمعيات الحرفية واتحادها.

ـ عدم وجود ضمانات للشيخوخة والعجز.

ـ الحاجة لصناديق المساعدة.

ـ ارتفاع نسب الرسوم والضرائب المفروضة عليهم.

ـ شروط الانتساب للاتحاد بحاجة لبعض التعديلات.

ـ المنافسة الجارية مع غير المنتسبين للجمعيات الحرفية، خاصة في ظل الرسوم والضرائب السنوية المرتفعة التي يسددها المنتسبون.

ـ عدم الاهتمام بالخدمات العامة في التجمعات الحرفية، وخاصة على مستوى القمامة وترحيلها، برغم تسديد رسوم الخدمات.

ـ مشكلة العمالة الدوارة والمتسربة في القطاع الحرفي، والتسجيل في التأمينات.

لعل ما سبق أعلاه حول بعض أوجه المعاناة، يمكن تعميمه على الحرفيين في جميع المحافظات والمدن السورية أيضاً، وذلك ليس من باب التشابه، بل من باب التطابق على مستوى المعاناة المشتركة، والمطالب أعلاه.

ومع الأخذ بعين الاعتبار كِبَر هذه الشريحة واتساعها، بالإضافة إلى ما تؤمنه من فرص عمل كبيرة، وما تقدمه من إنتاج وخدمات، تظهر أهمية تلبية مطالبها، وضرورة الاهتمام بها ومعالجتها.

فهل من مجيب؟

إضاءات على السجل العقاري

نتيجة للغلط الذي ورد في القانون رقم 10 لعام 2018 الخاص بالمناطق التنظيمية، والذي طلب من المالكين وأصحاب الحقوق العينية للتصريح «بحقوقهم مرفقاً بالوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقه أو صور عنها» وهو ما أحدث حالة من الارتباك لدى المواطنين.

■ ميلاد شوقي

أولاً: تقديم التصاريح لا يطلب إلا بعد صدور مرسوم المنطقة التنظيمية في المنطقة المعينة.

ثانياً: كان يجب على القانون أن يشير إلى أصحاب الحقوق العينية غير المسجلة حقوقهم بالسجلات العقارية، بأن يبادروا إلى تسجيل حقوقهم لأن الحقوق العينية تنتقل وتكتسب من تاريخ قيدها في السجل، وفق ما عليه نصت الفقرة الأولى من المادة «825» من القانون المدني على أن: «الحقوق العينية تكتسب وتنتقل بتسجيلها في السجل العقاري» بحيث إنه إذا خلا السجل العقاري من أي قيد لحقوق رتبها عليه المالك لشخص آخر، عدت هذه الحقوق غير موجودة بالنسبة إلى الغير.

ونظام السجل العقاري المعمول به في سورية منذ ثمانين عاماً والصادر بموجب القرارين 188و 189 عام 1926 بياناته تتمتع بحجة مطلقة تجاه الجميع، وبالتالي دعوة المشرع للمالكين لإثبات حقوقهم غير صحيحة قانوناً، كون أملاكهم وحقوقهم العقارية مسجلة بالسجلات العقارية.

نظام الشهر العيني

عرفت المادة الأولى من القرار «188» لعام 1926 السجل العقاري بأنه: «مجموعة الوثائق التي تبين أوصاف كل عقار، وتعين حالته الشرعية، وتنص على الحقوق المترتبة له وعليه، وتبين المعاملات والتعديلات المتعلقة به».

ويتم تنظيم هذه الوثائق بالاستناد إلى معاملات التحديد والتحرير. ولكن العقارات غير المحددة لا تخضع لأحكام السجل العقاري.

ويعتبر نظام الشهر العيني، أو السجل العقاري نظاماً محكماً، من حيث ترتيبه ومن حيث حجيته؛ لأنه يخصص لكل عقار صفحة يُثبَّت فيها كل ما يرد على العقار من حقوق واجبة الشهر، وبذلك يتيسر لكل ذي شأن معرفة ما يهمه من هذه الحقوق، هذا إلى أن التصرفات التي تُشهر في السجل العقاري لا يتم شهرها، إلا بعد التحري عن صحتها تحرياً بالغاً. ونتيجة لهذا التشدد في التدقيق، فإن التصرف الذي يشهر في السجل العقاري يعطي قوة ثبوتية مطلقة وعلنية تجاه الجميع.

نظام السجل العقاري المعمول به في سورية منذ ثمانين عاماً والصادر بموجب القرارين 188 و189 عام 1926 بياناته تتمتع بحجة مطلقة تجاه الجميع

محتويات السجل العقاري

عددت الفقرة الثانية مشتملات السجل في المادة «1» من القرار «188» بما يلي: « يتألف السجل من دفتر الملكية ووثائق أخرى «دفتر اليومية. محاضر التحديد والتحرير. خرائط المساحة الرسوم المصورة بواسطة الطيارات. تصاميم المسح. الأوراق المثبتة «ويعدّ دفتر الملكية السجل الرئيس، وهو أهم وثيقة من وثائق السجل العقاري، حيث يحتوي على موجز لما تتضمنه الوثائق الأخرى، وتدون فيه الحقوق العينية العقارية بدءاً برقم العقار، وأوصافه، ونوعه الشرعي، واسم المالك، أو أسماء المالكين على الشيوع ومقدار حصصهم فيه، وما يترتب عليه وله من حقوق كالارتفاق، والحجوز وأحكام الإفلاس والدعاوى العقارية، والقيود الأخرى دائمة كانت أو مؤقتة، والتي تهدف بمجملها إلى قصر حق التصرف أو تقييده.

علانية السجل

كما أكدت المادة «86» من القرار «188» على أنه: «يحق لكل شخص أن يأخذ المعلومات المندرجة في السجل العقاري، لقاء تأدية الخرج النظامي عن الكشف والنسخ» ونظراً لعلانية نظام الشهر العيني، فإنه يمنع من نشوب المنازعات والخلافات، ويوفر مناخاً ملائماً لاستقرار المعاملات على أسس ثابتة من الثقة التي يوفرها السجل العقاري.

ويعدّ النظام الذي اتبعه القانون السوري، وهو نظام السجل العيني الذي يجعل القيد في السجل العقاري، هو المصدر الوحيد للحقوق العينية «العقارية» بحيث يعد هذا القيد حجة مطلقة تجاه العموم، ولا يجوز الطعن فيه.

دير الزور.. احتياجات على هامش مسلسل التعفيش

على الرغم من الشكاوى العديدة والحديث العلني عن مسلسل التعفيش العلني أيضاً، إلاّ أن حلقاته مازالت مستمرة إلى الآن، كما أن أغلب القضايا الحياتية والخدمية لم يجر أي تحريك فيها، رغم خطورتها على حياة المواطنين، وبعضها جرى تحريكها جزئياً.

■ مراسل قاسيون

فبعد حلقات تعفيش الأثاث المنزلي والمواد الغذائية والحيوانات، والألمنيوم والخشب والتنحيس، كانت آخر حلقة هي: تعفيش الحديد، والتي شملت الأبواب والنوافذ والأسوار للمنازل والدوائر الحكومية والحدائق والملاعب، ويتم ذلك علناً.

والسؤال الذي ما يزال يطرح نفسه: كيف تدخل الشاحنات الكبيرة والمقطورات، وتخرج علناً حاملة كل شيء، بوجود العديد من الحواجز داخل أحياء المدينة؟ وكيف تخرج من المدينة إلى المحافظات الأخرى، وأمامها عشرات الحواجز؟

شكاوى حول «النفوس»

وصلت شكاوى عديدة من أهالي دير الزور لقاسيون، تبين معاناتهم في الحصول على الوثائق، وخاصةً أبناء الريف، حيث خُصصت غرفة صغيرة لأبناء قرى وبلدات ومدن الريف الغربي، وأخرى لأبناء قرى وبلدات ومدن الريف الشرقي، وهذا ما شكل ازدحاماً كبيراً، ناهيك عن المعاملة السيئة، وهيمنة المتنفذين والفاسدين والسماسرة، فوصل مبلغ الحصول على سجل مدني «إخراج قيد» لأربعة آلاف ليرة، ومبلغ الحصول على شهادة وفاة إلى ستة آلاف ليرة، ويطالب الأهالي بنقل السجلات إلى المدن والقرى التي عاد إليها جزء من أهاليها، وعادت إليها بعض أجهزة الدولة، وخاصة مخافر الشرطة، مما يخفف عنهم المعاناة والأعباء المادية من أجور النقل، حيث تبلغ أجرة الراكب من وإلى مدينة موحسن 2000 ليرة، وهي تبعد حوالي 20كم عن المدينة رغم أن التسعيرة الرسمية الأخيرة 500 ليرة، وحتى هذه مرتفعة قياساً للمسافة!

حاجات المدينة الضرورية

في لقاء لقاسيون مع أحد النقابيين والمهتّمين بمصلحة دير الزور وأهلها، أكد أن المدينة بحاجة للتالي:

تطهير الأحياء والمنازل من الألغام والمتفجرات، واستمرار رفع الأنقاض، والسماح للأهالي بالعودة لمنازلهم في أحياء المدينة والريف دون قيود وتعقيدات أمنية.

دعم المدينة بالمعدّات الهندسية المتوسطة والكبيرة، بسبب حجم الدمار الكبير في أحياء المدينة.

مجبل إسفلت للدولة، حيث لا يوجد سوى مجبل خاص صغير، وبطاقة محدودة، لا تتناسب مع حجم الحاجة، ناهيك عن تحكمه بالمادة والسعر.

لحظ الموازنات للشركات الإنشائية والمؤسسات ليتيح لها ذلك هامشاً من الحركة ولتتمكن من العمل، وليس حصرها بالإدارة المحلية فقط.

دعم المشاريع المتوسطة والصغير بالقروض والمستلزمات، مما يسمح لها بالعمل، وتخفيف حجم البطالة الكبير.

الإصلاح الإداري لدوائر الدولة سواء بإزاحة الفاسدين، ومحاسبتهم، أو بترميم النقص من العاملين نتيجة الوفاة والتقاعد والهجرة والتهجير.

تأمين الأجهزة الطبية اللازمة للمشافي أولاً، لأهميتها وضرورتها، لا أن تصرف المبالغ على قشر الأرضيات.

تفعيل الكوادر الجامعية والكليات، وخاصةً الكليات العملية.

جمع السلاح المنفلت، بسبب الممارسات التي تتم، والتعدي على المواطنين وكرامتهم، وحصره بيد الجيش فقط.

الإسراع بتأمين الكهرباء، وتوسيع تأمين المياه بكميات كافية.

هذا غيضٌ من فيض من حاجات المدينة التي ذكرها النقابي، والتي أكد أن الأهالي حملوها له وشاهدها بأم عينه، فهل ستستجيب الحكومة والجهات المسؤولة لمطالب أهالي محافظة دير الزور، أم سيستمر التطنيش؟

يبدو من الإعلام الاقتصادي المحلي بأن رجال الأعمال الإقليميين والمحليين يدورون كالمكوك بحثاً عن فرصٍ في الرحاب السورية المدمَّرة...

المفاوضات الاستثمارية «المستعجَلة»

تتصدر إعادة الإعمار أعلى التصريحات الرسمية، فمن تقديرات إعادة الإعمار بحوالي 400 مليار دولار، إلى التعهدات بدور الأصدقاء، إلى التصريحات في المؤتمرات الدولية حول الاستعداد للمساهمة في إعادة إعمار سورية وغيرها الكثير...

■ عشتار محمود

وبالفعل تنتقل مشاريع استثمارية محددة اليوم إلى مرحلة المصادقة على العقود كما في استثمار الفوسفات، وينتقل بعضها إلى تعهدات ومبادرات للتعاون، كما في مؤتمر يالطا الاقتصادي الأخير، وما شمله بيانه الختامي من حديث عن شراكات تجارية واستثمارية وأدواتها المؤسساتية، مثل: مركز الحبوب الروسي السوري، وتجهيز الجرف البحري، وإنشاء مؤسسة مشتركة للإشراف على تنفيذ المشاريع الاستثمارية لاحقاً... بالإضافة إلى المبادرات الأخرى التي لا تزال قيد الدراسة، كما في مبادرة مجلس الأعمال السوري الإيراني للمساهمة في الصناعة السورية العامة، وإعادة تفعيل الخط الائتماني الإيراني.

اللحظة المناسبة

بين الشراكات الاستثمارية مع الغرب، وبين الشراكات الاستثمارية مع دول الإقليم والقوى الصاعدة، يستطيع المرء أن يقول مباشرة: إن الثانية أفضل من الأولى، أو بالأحرى: «أحلى المرّين».

فالاستثمار هو الاستثمار أياً كانت مصادره، أي: أنه يسعى عملياً إلى أقصى ربح ممكن، ومسعاه هذا يتناقض مع الحاجة السورية إلى كل مورد ممكن، حالياً وفي المستقبل. وهو ما يتطلب قوة تفاوضية للقائمين على المال العام مع المستثمرين، وهذه القوة ليست سمات ورغبات ونوايا الأفراد القائمين، بل لها محددات موضوعية تتعلق باللحظة السياسية، وبجاهزية المشروع الوطني، وتوفر البدائل، وكلها مرتبطة ببعضها البعض.

فعملياً، لحظة إعادة الإعمار في سورية تترافق مع انفتاح أفق تمويلي عالمي مختلف عن نمط التمويل الغربي، ومتمثل بالمبادرات الآسيوية التي تقودها الصين بالدرجة الأولى، وروسيا بالدرجة الثانية، مثل: مشروع الحزام والطريق الصيني، وتكامله مع المشروع الأوراسي الروسي، بالإضافة إلى المؤسسات والبنوك الأخرى، مثل: بريكس وبنك تمويل البنى التحتية وغيرها. ومقابل هذا النشاط فإن الغرب وسط أزمته الاقتصادية، والسياسية، وهو يعلن صراحة عدم استعداده للمشاركة إلا بشروط، ويرفض إزالة العقوبات والحصار أيضاً إلا بشروط، مما يجعل الأفق الاستثماري الواسع مفتوحاً حصراً من الشرق لسورية. وهو بتجربة الدول الأخرى يتيح فرصاً تمويليةً هامةً، منخفضةَ التكاليف، غير مشروطة، بالإضافة إلى فرص التعويضات والمساعدات التنموية الفعلية وغيرها.

«الالتقاط الوطني للحظة»

ولكن، هذا الجو العالمي يجب أن يلاقيه وعي ورغبة سورية بتحقيق أفضل الفرص الاستثمارية، أي: أن تطغى المصلحة العامة على عمليات التفاوض مع المستثمرين...

وعلى ما يبدو فإن هذه العقلية ليست حاضرة اليوم، وهي لا تحضر إلا عندما يكون الجو السياسي والاجتماعي في البلاد كافة، يسمح للناس بالدفاع عن مصلحتها العامة.

أما حالياً، فيتبين أن منطق «الاستعجال الاستثماري» سيؤدي إلى خسائر سيكون على السوريين ترميمها لاحقاً، كأن تستثمر الثروات الباطنية، مثل: الفوسفات بنسبة 30% فقط للجهة العامة، وأن يتم التجهيز لاستثمار أراضي الدولة، المنظمة وغير المنظمة، عبر شراكات استثمارات مع شركات خاصة عقارية تدير عملية إخلاء المناطق المأهولة، وإعمار مساكن مليارية، كما في تجربة مساكن الرازي التي يُراد تعميمها وفق القانون رقم 10 لسنة 2018.

يقول البعض: إن أي تحريك مبكر للعمليات الاستثمارية يساعد على إنهاض اقتصاد البلاد، وهذا صحيح بطبيعة الحال... إلا أن المشكلة أن أغلب مستثمري اللحظات الحالية التي تسبق الاستقرار، يفاوضون من موقع قوي، ودون توفر بدائل وخيارات واسعة في اللحظة الحالية. والمشكلة أيضاً أن جزءاً هاماً من «المستثمرين المستعجلين» هم من «مبيضي الأموال السوداء» التي جُنيت من الخسائر والدمار السوري، وجزءاً آخر ممن يبحثون عن صفقة رخيصة، وفرص ربح كبير وتكلفة قليلة، مع دولة في ظروف بلادنا وفي اللحظة الحالية.

إن تحريك العجلة الاستثمارية والتشغيل حالياً، ضرورة، ولكن إذا لم يترافق بقوة تفاوضية لدى الطرف السوري، مدفوعة بالمصلحة العامة والوطنية، فإنه سيتحول لاحقاً إلى أزمة جديدة، وسيكون على السوريين ترميمها.

جزء هام من «المستثمرين المستعجلين» هم من «مبيضي الأموال السوداء» وآخرون يبحثون عن صفقة رخيصة

إن الأداء التفاوضي الاقتصادي يجب أن يكون مدفوعاً بالمصالح الوطنية، ليسأل المستثمرين المحليين ووجوه الأثرياء الجديدة: من أين لك هذا؟ ويصادر «ثرواتهم المدماة»، وليضع المستثمرين الإقليميين أمام ضرورات المصلحة العامة السورية والنسب الضرورية للموارد العامة والنسب المتاحة لربح المستثمرين. ولكن هل مفاوضونا الحاليون مدفوعون بهذه المحددات، أو لديهم نوايا من هذا النوع؟ إن أداءهم الاقتصادي خلال سنوات الأزمة وما قبلها يقول غير ذلك...

الكهرباء 47% من استطاعة 2011

ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية منذ عام 2016 وحتى اليوم بنسبة زيادة 74%. وفق ما أشارت إليه تصريحات رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 18-14-2018. ومقابل نسبة الزيادة هذه في الإنتاج، فإن نسبة الزيادة في الاستطاعة المتاحة على الشبكة أعلى، حيث بلغت 2000 ميغا واط في 2016، وارتفعت حالياً إلى 4000 ميغا واط. ومن الممكن أن تصل إلى 5500 ميغا واط مع توفر كميات إضافية من الوقود، متمثلة بحوالي: 20 مليون متر مكعب من الغاز، و 8000 طن فيول.

يذكر بأن الاستطاعة المتاحة على الشبكة في عام 2011 بلغت: 8500 ميغا واط، أي: أن الاستطاعة المتوفرة حالياً تشكل نسبة 47% من الاستطاعة المتاحة في عام 2011.

وكانت الوزارة قد تحدثت عن خارطة استثمارية في قطاع الطاقة، جميعها مع شركاء روس وإيرانيين، منها: مشروع توسع محطة دير علي باستطاعة 750 ميغاواط بين 2019–2020، ومذكرة التفاهم مع الإيرانيين من أجل إعادة إصلاح المجموعة الأولى والخامسة في محطة توليد حلب الحرارية باستطاعة 400 ميغا واط، ومذكرة التفاهم مع تكنوبروم الروسية من أجل تركيب مجموعتين غازيتين باستطاعة 700 ميغا واط تعملان على الغاز والفيول، وكذلك مذكرة التفاهم التي أبرمت مع الروس من أجل تنفيذ محطة توليد باستطاعة 700 ميغا واط في محطة توليد دير الزور، إضافة إلى مذكرة التفاهم مع الجانب الروسي، لتنفيذ مجموعتين بخاريتين باستطاعة 700 ميغاواط بمحطة توليد محردة، وتوسيع محطة الزارة بموجب اتفاقية مع شركة صينية لزيادة استطاعتها 600 ميغاواط، وتنفيذ مجموعتين بخاريتين باستطاعة 700 ميغاواط بمحطة توليد تشرين.

تصدر تصريحات حكومية سنوية خلال سنوات الأزمة تعلن فيها حجم التجارة الخارجية خلال عام مضى، وعادة ما تصدر هذه التصريحات عن وزارة الاقتصاد، ولكنّها صدرت في هذا العام عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 18-4-2018... ومن التصريحات المذكورة يمكن تقدير حجم المستوردات السورية في عام 2017 ومقارنتها مع العام الماضي، وكذلك مقارنة التغيرات في الصادرات.

توقف تراجع التجارة الخارجية السورية

بلغ حجم المستوردات السورية في عام 2017 ما يقارب 4,2 مليار دولار، يمكن تقديرها من خلال تصريح رئيس الحكومة حول ازدياد المستوردات الصناعية، ومستلزمات الإنتاج إلى 3,36 مليار دولار في 2017، وهي التي تشكل نسبة 80% من مجمل المستوردات.

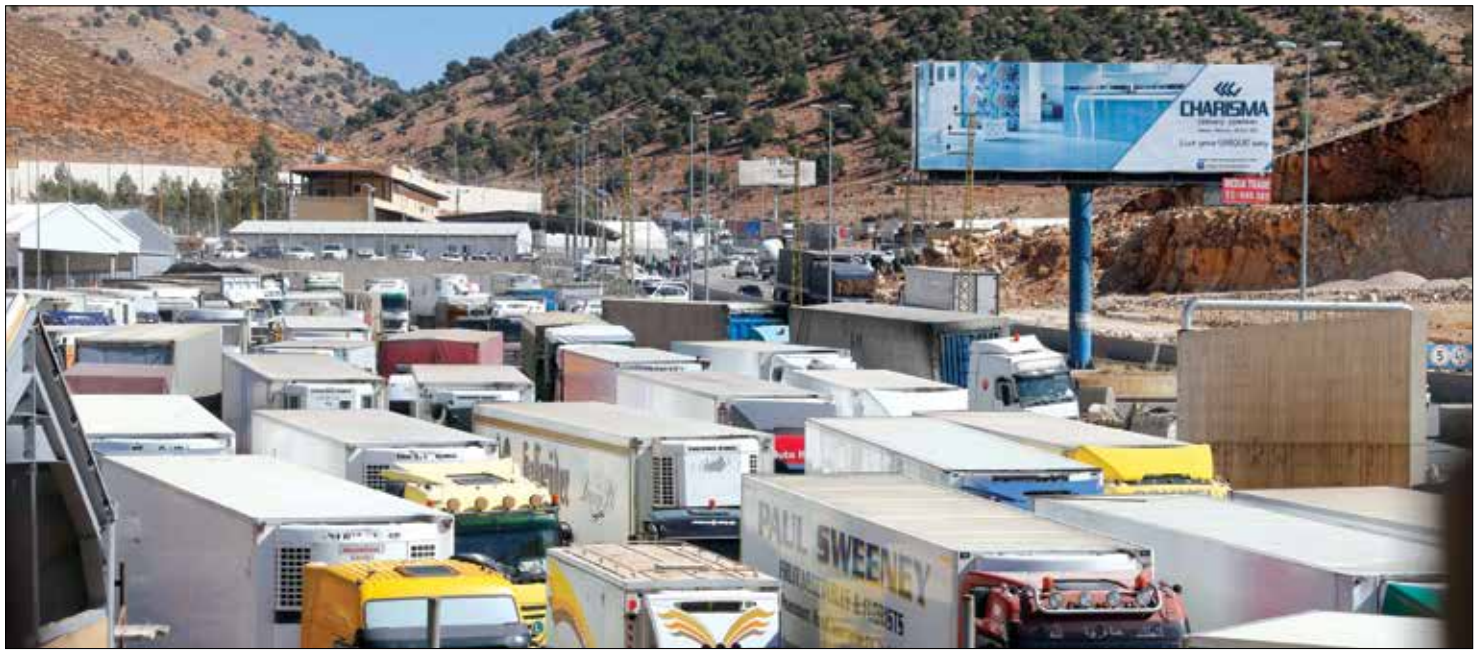

أما الصادرات فقط أشار رئيس الحكومة إلى أنها قد بلغت في 2017: 700 مليون دولار، ليكون حجم التجارة الخارجية الإجمالي من صادرات وواردات: 4,9 مليار دولار في عام 2017، وهو أقل من 20% من التجارة الخارجية السورية في عام 2011. ولكنه مساوٍ لرقم التجارة الخارجية السورية في العام الماضي وفق التقديرات الرسمية: 4,9 مليار دولار أيضاً.

بلغت المستوردات السورية في عام2016: 4,3 مليار دولار، بينما بلغت في عام 2017: 4,2 مليار دولار، أي: بتراجع يقارب 2,3% فقط، وهي أقل نسبة انخفاض للمستوردات السورية خلال عام من أعوام الأزمة.

فبين عامي 2015– 2016 انخفضت المستوردات السورية بنسبة 19% تقريباً، من 5,3 مليار دولار إلى 4,3 مليار دولار.

أما على مستوى الصادرات، فإن التصريحات الحكومية تشير إلى أنها قد ازدادت بنسبة 11%، من 629 مليون دولار في 2016 إلى 700 مليون دولار في عام 2017. وأن هذا هو العام الثاني على التوالي الذي تزداد فيه الصادرات السورية، حيث ارتفعت أيضاً من 574 مليون دولار في عام 2015 إلى 629 في 2017 أي: بنسبة: 9,5%.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن أرقام الصادرات الرسمية تختلف عن أرقام الصادرات السورية الواردة في بيانات التجارة الدولية: ICT، بينما تتطابق بيانات المستوردات السورية مع الأرقام الدولية حول سورية. ويعود السبب إلى أن جزءاً هاماً من الصادرات السورية يخرج تهريباً، ولأن الصادرات السورية لا تسجل بقيمها الفعلية، بل بقيم أقل لتخفيف الرسوم المفروضة عليها.

حيث تشير البيانات التجارية الدولية ict إلى أن الصادرات السورية أعلى من القيم الرسمية المذكورة، وهي تتراجع ولا تتوسع كما تذكر الحكومة: حيث كانت 800 مليون دولار في 2015 وانخفضت إلى 700 مليون دولار في 2016، بينما لم تصدر الأرقام الدولية لعام 2017 بعد.

■ وفق أرقام مركز التجارة الدولية ICT وتصريحات رئاسة مجلس الوزراء لعام 2017.

تراجع المستوردات والصادرات خلال 7سنوات- مليار دولار

بذار أمريكية... عوضاً عن المحلية

وزعت مؤسسة إكثار البذار ما يقارب 8% فقط من بذار القمح التي كانت توزعها قبل الأزمة، وفق تقديرات الباحثين الزراعيين في سورية. وتملأ السوق هذا الفراغ الذي تتركه هذه الجهة العامة، ولكن «بضاعة السوق» في مجال البذار مشكلة كبيرة تأثيرها مديد...

■ قاسيون

لفتت ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق، إلى موضوع هام يتعلق بالبذار الزراعية المستخدمة حالياً في السوق السورية، حيث أشار منار الجلاد عضو غرفة تجارة دمشق إلى أن استيراد البذار الزراعية حالياً، هو مؤشر خطير، وهو يهدد السلالات السورية، الأصيلة المنتجة محلياً، والممتدة عبر آلاف السنين. ويجعلها عرضة لخطر الزوال والانقراض، إذا لم تتوفر، ويعاد توزيعها. وإذا ما استمر الاعتماد على البذار المستوردة، وأغلبها بذار أمريكية من الشركات العالمية المهيمنة في هذا المجال. وهذا النوع من البذار معروف بمشاكله المتعلقة بكونها بذاراً عقيمةً، وتربط المستهلك بالمصدر المورد.

يضاف إلى هذا أن هذه البذار تستدعي أنواعاً محددة من الأمراض، وتتطلب أنواعاً محددة من المبيدات والأدوية، مما يؤدي إلى ضمان السوق المحلية. كثيرة هي التصريحات التي تحدثت عن استمرار عمل مراكز البحوث الزراعية، والقدرة على حماية الأنواع والبذار المحلية وحفظها. ما يعني أن مشكلة عدم توفر البذار المحلية لا تتعلق بظروف فقدان النوع، بل تتعلق بعدم توفر الكم الكافي من البذور المحلية، بسبب تراجع عمل المؤسسة العامة لإكثار البذار، وهي التي من مهمتها إكثارها وتوزيعها.

المفاصل الأساسية في الإنتاج الزراعي العام السوري، يمكن وينبغي استعادتها، وإن كانت البذار واحدة من أهم هذه المفاصل، وأكثرها إلحاحاً، إلا أن مجموعة أخرى لا تقل أهمية عنها، مثل: إنتاج الأعلاف، والأسمدة، والأدوية والمبيدات. بالإضافة إلى كل الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بإكثار الأنواع الحيوانية، وتوسيع التربية.

قد تكون الزراعة هي واحدة من القطاعات المرنة التي يستطيع فيها المزارعون نسبياً التكيف مع الظروف، ولكن هذا التكيف المشوه، يغير نوع البذار، والسماد، ومستويات الري، والأدوية، والعناية بالتربة، وكلها عوامل تحمل تأثيرات ليست فقط على دخل المزارع وكميات الإنتاج، بل تترك بصمتها على العملية الزراعية في المستقبل.

هل تكون العقوبات الاقتصادية: «أمّ المعارك»؟

تتحول العقوبات الاقتصادية يوماً بعد آخر إلى واحدة من الأدوات الأكثر استخداماً في المعركة الدولية المتصاعدة، تحديداً بين الغرب وروسيا. والعقوبات التي يقودها الأمريكيون، لا تزال في بداياتها، فهم حتى اليوم ينتقون قطاعات وشخصيات وشركات روسية لتطبق عليها عقوبات جزئية، ولم تنتقل العقوبات بعد إلى مستويات واسعة وشاملة، فالمعركة لا زالت طويلة ولكنها من أصعب المعارك.

■ ليلى نصر

بإمكان الولايات المتحدة أن تتلاعب بقيمة الشركات الروسية الكبرى المدرجة في أسواق المال العالمية، كما حدث مع شركة روسال عملاق صناعة الألمنيوم التي خسرت 50% من قيمتها السوقية بعد إدراجها في العقوبات. كما أنه باستطاعة العقوبات أن تسرّع عملية هروب رؤوس الأموال خارج روسيا، وهو ما يحدث الآن ففي الشهرين الأوّلَيْن من 2018 تضاعفت الأموال الخارجة من روسيا لتصل إلى 9،8 مليار دولار بينما كانت في 2017: 4،4 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وهذه العملية باستمرارها وتصاعدها قد تؤدي إلى انهيارات متسارعة في قيمة العملة الروسية، التي خسرت قرابة 10% من قيمتها تقريباً منذ بداية موجة انخفاضها الحالية.

بل أكثر من ذلك بإمكان الغرب أن يجمّد بل وربما يصادر جزءاً من الاحتياطيات الروسية البالغة: 458 مليار دولار تقريباً. ويستطيع كذلك أن يعزل الاقتصاد الروسي عن جزء كبير من التعامل الخارجي بالدولار، إذا ما تم حجب روسيا عن منظومة سويفت للتبادل العالمي بين البنوك، أي: أن يعرقل جزءاً هاماً من وصول منتجاتها إلى السوق العالمية، ويعرقل شركاتها عن عقد صفقات دولية، وهي التي تشكل تجارتها الخارجية نسبة 37% من ناتجها الإجمالي.

العقوبات على روسيا ستسمر

العقوبات سلاح فعّال فعلاً، وهي قادرة على هزّ الاقتصاد الروسي، وإجراء تغييرات هامة تطال جوانب حساسة، مثل: العملة، ومستويات الأسعار، وإمكانات التمويل والتجارة الخارجية، وبالتالي تحمل تأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الذي يتوقع الخبراء أن انخفاضه إلى الصفر ممكن، في حال استمرار وتيرة العقوبات.

حتى الآن يقول كبار المسؤولين الروس: إن روسيا تجهز نفسها لأسوأ الاحتمالات، ولكن بعض الاقتصاديين الروس يحذرون من خطورة هذه المعركة، ومن التباطؤ في أخذ الإجراءات الضرورية.

للولايات المتحدة أهداف من تدريج العقوبات على روسيا: حيث إن التدريج والتلويح يسمح بإطالة أمد الأزمات، ويفتح باباً للتفاوض، كما أن هذا النوع من العقوبات المحددة يهدف للضغط على النخب الروسية، وإجراء تصدعات في الحكم، وتشكيل وضع داخلي اقتصادي مضطرب، يجعل الأهداف الروسية التنموية الطموحة صعبة المنال، ويشكل أرضية متصاعدة من الاحتقان الاقتصادي الاجتماعي في الداخل الروسي.

أي: إن العقوبات عملياً تهدف إلى نقل الساحة الأولى للمعركة والمواجهة مع روسيا إلى داخلها، وإذا ما صعّد الغرب العقوبات دفعة واحدة، فإن ردود الأفعال الروسية ستكون «عنيفة»، ويصبح إغلاق كل الأبواب المفتوحة للغرب في الداخل الروسي ضرورة سريعة، وتزداد ضرورة تسريع بدائل التعاون المالي والنقدي البديل عن منظومة الغرب المالية المهيمنة، والتي تعتبر الأساس في قدرة العقوبات على التأثير... والغرب لا يريد للأمور أن تسير بسرعة، بل يريد إطالة أمد المعركة.

نتائج تجربة العقوبات الأولى

أجرى الغرب تجربة أولى في 2014، حيث كانت روسيا هي المستهدفة من أزمة النفط وتخفيض سعره للنصف، ثم عقوبات الاتحاد الأوروبي التجارية على روسيا عقب الأزمة الأوكرانية، وانخفض سعر الروبل، واضطربت الميزانية الروسية، ولكن هذا كان مؤقتاً... وأدت هذه العقوبات إلى سد بعض الثغرات المفتوحة في الاقتصاد الروسي منذ التسعينيات. فتحولت إلى حافز روسي للتركيز على قطاعات أخرى عدا النفط، فعاد القطاع الزراعي الروسي، والصادرات الروسية الزراعية إلى مستويات ما قبل التسعينيات. كما أبدى قطاع التصنيع غير الاستخراجي مرونة وتكيفاً مع الأزمة، فبعد أن تراجع نموه عام 2015 إلى –4%، عاد في عام 2016 لينمو بنسبة 1،1%، ثم لينمو في 2017 بنسبة 4،7%.

كما أن العقوبات الماضية سرعت إلى حد بعيد الخطوات الروسية تجاه آسيا، فأصبحت روسيا المصدّر الأول للنفط الخام إلى الصين، وتسارع تنفيذ مشاريع نقل الغاز السائل، ومد الأنابيب الضرورية له بين البلدين، ومؤخراً جرى نقل أول البواخر من غاز الأورال الروسي إلى الهند... ما يعني أن روسيا أعطت الإشارة إلى أن عزلها عن السوق الغربية، سيفتح لها سوق الطاقة الأكثر توسعاً في آسيا، عبر الصين أولاً والهند لاحقاً.

القطاعان المالي والنقدي هما الأخطر

العقوبات الماضية أدت إلى سد ثغرة في الاقتصاد الروسي، ولكن ثغرة كبرى لا تزال موجودة، وتحديداً في السياسات والسلطات النقدية والمالية، حيث توجد منطقياً أقوى الارتباطات والمصالح بين المنظومة المالية الغربية، والنخب الأوليغارشية الروسية صاحبة النفوذ.

العقوبات لأولى زادت مناعة الاقتصاد الروسي وبقي القطاع المالي - النقدي ثغرة كبرى إن لم تسد الآن ستربح «العقوبات» وتخسر روسيا

ففي عام 2014 وعقب تراجع العملة الروسية، أجرى البنك المركزي الروسي خطوات تجاه تعويم العملة الروسية، أي: تركها لتحددها السوق رغم العقوبات. بالإضافة إلى أنه لم تتم أية إجراءات للحد من خروج رؤوس الأموال من روسيا، بل على العكس من ذلك يرى بعض الاقتصاديون الروس: أن بنك روسيا المركزي كان يساهم هو ذاته في إخراج الأموال، وذلك عبر مراكمة الاحتياطيات الدولية. حيث يتم إخراج رؤوس الأموال على شكل استثمارات في الأوراق المالية الأجنبية، مثل: استثمار المركزي الروسي في سندات الخزينة الأمريكية: 93،8 مليار دولار، أو ودائع لدى البنوك الأجنبية تبلغ 70،4 مليار دولار، وغيرها.

حيث يشير البعض إلى أن مجمل ما خرج من رؤوس أموال خارج روسيا في الأشهر الثلاثة الأولى من 2018 قارب: 32،7 مليار دولار، من بينها 19،3 مليار دولار خرجت عبر بنك روسيا كوودائع واستثمارات الاحتياطي الروسي في الخارج...

في المقابل، هنالك مؤشرات تدل على التحضير لتجاوز هذه الثغرات، فعلى سبيل المثال: بدأت روسيا بتخفيض ملكيتها من سندات الخزينة الأمريكية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، كما تعتبر روسيا من أكثر الدول توسيعاً لاحتياطيها من الذهب، والذي أصبح يشكل نسبة 19% من الاحتياطيات الروسية في بداية 2018 بينما كان يشكل نسبة 15،7% في العام الماضي. حيث تأتي روسيا في المرتبة السابعة عالمياً من حيث حجم احتياطي الذهب المركزي لديها.

هل يخرج «بنك روسيا» الأموال؟

رغم وجود هذه الإجراءات والاتجاه الروسي لتوسيع الاحتياطي الذهبي، إلّا أن هذا غير كاف، ووتيرته بطيئة بالقياس إلى الضرورات التيً يراها بعض المحللين الروس، فعلى سبيل المثال: لا زالت الاحتياطيات الروسية بالدولار والجنيه الاسترليني تزداد لتشكل نسبة تزيد على نصف الاحتياطيات، وهذه مهددة بالعقوبات الأمريكية وبتدهور العلاقات مع بريطانيا، ويعتقد البعض: أن احتمال مصادرتها لا تجميدها فقط، يجب أن يوضع على الطاولة. كما أن الاحتياطيات الذهبية المتزايدة لا تزال تشكل نسبة قليلة من مجمل الاحتياطيات إذا ما قورنت بنسبة الذهب لاحتياطيات الدول الغربية، فمقابل 19% في روسيا، فإن نسبته في منطقة اليورو الوسطية 53،8% من الاحتياطيات، وفي الولايات المتحدة 74،5%.

وبينما تمتلك روسيا حوالي 1826 طناً من الذهب الاحتياطي، فإن الولايات المتحدة تمتلك 8133 طناً، رغم تشكيك البعض بهذه الكميات الأمريكية. ويشير الخبراء الروس، إلى أن عملية بيع الاحتياطي الروسي من سندات الخزينة الأمريكية وشراء الذهب، أو حتى تحويل مجمل احتياطيات الودائع الأجنبية الأخرى للذهب، قد يرفع الاحتياطي الروسي إلى أكثر من 7960 طناً. ويحمل تأثيرات كبرى على أسعار الذهب العالمية، وعلى أسعار الدولار، وعلى مفهوم النظام النقدي، والاحتياطي الدولي.

العقوبات الغربية، هي استخدام المعركة الاقتصادية التي تكشف كل الأوراق، والتي تفتح الأبواب على مصراعيها، والأهم: أنها تدفع روسيا لخيارين: إما المواجهة مع قوى الليبرالية والأوليغارشية والمال الداخلية لسد الثغرات، وإما خسارة المعركة. فإذا ما أدت العقوبات الأولى إلى استعادة قطاع الزراعة، ورفع مستوى التصنيع، فإن العقوبات الحالية يجب أن تقضي على الثغرات في القطاع المالي والنقدي الروسي... أو أنها ستكون نقطة لصالح الولايات المتحدة، وتطيل عمر الاضطراب الدولي الذي يقوده الغرب.

في العاصمة خدمات هامشية للعشوائيات

تدني مستوى الخدمات العامة في مدينة دمشق يبدو أكثر وضوحاً في مناطق المخالفات والسكن العشوائي، وهي مشكلة قديمة ومعقدة بقدم هذه المناطق نفسها، وقد ازداد تفاقمها خلال السنوات الأخيرة.

■ نوار الدمشقي

من مشكلة الصحة العامة المتمثلة أولاً وأهماً بالقمامة وترحيلها، مـروراً بمشكلة شبكة الكهرباء وشبكة الاتصالات، وصولاً لمشاكل شبكة المياه وشبكات الصرف الصحي، وليس آخراً مشكلة تزفيت الطرق المهترئة، والتعدي عليها، وغيرها الكثير من القضايا الخدمية الأخرى، كلها مشاكل متراكبة اعتاد الناس على التعايش معها رغماً عنهم في هذه المناطق، كما في غيرها من أحياء المدينة الأخرى.

تجاهل رسمي

محافظة مدينة دمشق ما زالت تتعامل مع مشكلات هذه المناطق على المستوى الخدمي من باب سد الذرائع ليس إلا، والسبب بأنها مناطق مخالفات، وكأنها نشأت البارحة بغفلة عنها وخارجاً عن الزمن!

ففي حديث لعضو المكتب التنفيذي لقطاع الموازنة والبرامج والتخطيط في محافظة دمشق، عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2017/11/18، قال: «إن أساس العشوائيات هو: مخالفات عمرانية وليس من المفروض أن تقوم المحافظة بتخديمها لكونها بنيت من دون علم المحافظة ومن دون العودة إليها، ومع ذلك قدمت المحافظة الخدمات الأساسية، حيث لا يوجد منزل في مناطق السكن العشوائي لا توجد فيه، الكهرباء والمياه والهاتف، والتي تشكل الخدمات الأساسية للعيش وهي متوافرة في كل الأحياء».

وحول خطة المحافظة الخدمية أوضح: «إن لدى المحافظة خطة خدمية ترصد لها مبالغ كبيرة، إضافة إلى خطة الطوارئ، وتبلغ موازنة محافظة دمشق 11 مليار ليرة و600 مليون في السنة، تم رصد 10% منها للطوارئ و70% من خطة الطوارئ للعشوائيات، أي: أن هناك حوالي 800 مليون ليرة للعشوائيات رغم المبالغ المرصودة لهذه المناطق ضمن الخطة الخدمية التي لا يتم فيها ذكر العشوائيات إنما يتم تحديد الأحياء بشكل عام».

خدمات ملايين البشر الهامش

طبعاً الحديث الرسمي أعلاه عن عدم علم المحافظة أو العودة إليها بما يخص المخالفات والعشوائيات، يشمل الكثير من الأحياء الكبيرة والمناطق في مدينة دمشق وعلى أطرافها، من جادات ركن الدين- لجادات المهاجرين- لحي عش الورور- لمنطقة نهر عيشة وبيادر نادر- إلى دف الشوك- ووادي المشاريع- وجبل الرز- وحي المزة 86- والدويلعة وكشكول- و... وغيرها الكثير من الأحياء داخل المدينة وبمحيطها، والتي تؤوي الملايين من سكان العاصمة.

ومن المستغرب أن القضايا الخدمية لكل هذه المناطق، ما زال يتم التعامل معها على مستوى التمويل مما يتم رصده من اعتمادات في خطة طوارئ المحافظة، بل وعلى هامشها غالباً.

القضايا الخدمية لهذه المناطق ما زال يتم التعامل معها على مستوى التمويل مما يتم رصده من اعتمادات في خطة طوارئ المحافظة وعلى هامشها غالباً

ماذا عن الإيرادات

في نهاية شهر آذار 2018، وافق المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق على مشروع خطة الموازنة المستقلة للعام الحالي، والبالغ إجمالي النفقات فيها ملياراً و100 مليون ليرة، وتشمل مشروعات صيانة المدارس والطرق والصحة، ومشروعات الصرف الصحي، ومشروعات معالجة النفايات الصلبة، ومشروعات النظافة وحماية البيئة، ومشروعات إدارة الكوارث والدفاع المدني والإطفاء والمشروعات الطارئة والنفقات الإدارية.

على جانب آخر، لطالما سمعنا عن أن الإيرادات التي تُحصلها المحافظة وتجبيها، وما أكثرها، وخاصة على المستوى الاستثماري بالمشاريع المطروحة من قبلها، والتي تصب أرباحاً في جيوب كبار المستثمرين، والتي تروج ويسوق لها من خلال ما تحققه من إيرادات للمحافظة، سيكون جزء هام منها من أجل تحسين الخدمات العامة فيها.

وقد كان آخر ما حرر بهذا الشأن، هو: ما تحدث به عضو المكتب التنفيذي لقطاع الأملاك والموازنة في محافظة دمشق نهاية الأسبوع الماضي، حول عوائد مالية جيدة تقدر بمئات الملايين ستساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن في العاصمة، وذلك على ضوء عملية إعادة تقييم بدلات الإيجار والاستثمار والأشغال لأملاك الوحدات الإدارية وفق الأسعار الرائجة، وبما يضمن حقوق الوحدة الإدارية.

بمعنى آخر: إن المحافظة تعمل على زيادة إيراداتها، كما تعمل على صيانة حقوقها وحقوق الوحدات الإدارية افتراضاً، وتصرح بأن ذلك سيعود بالنفع على المستوى الخدمي العام للمواطنين، لكن واقع الحال يقول: إن الخدمات، وخاصة في مناطق السكن العشوائي، ما زالت تعاني ما تعانيه من ترهل وضعف، مع ما يعنيه ذلك من هدر لحقوق الملايين من البشر الذين يعيشون بهذه المناطق.

فهل حقوق هؤلاء الملايين بالخدمات الجيدة ستستمر خارج التغطية الرسمية للمحافظة، باعتبارهم مقيمين في العشوائيات المشادة والمتسعة منذ عقود، دون علم المحافظة؟!

البوكمال.. دُحر الإرهاب متى يدحر الترهيب؟

لم يفاجأ أهالي البوكمال العائدون إلى بيوتهم لتفقدها، من عدم وجود أي شيء فيها، فلا أبواب ولا أثاث ولا فرش ولا كهربائيات، ولا حتى صنبور ماء أو بريز كهرباء.

■ مراسل قاسيون

رغم معاناة التشرد والنزوح وتعفيش الممتلكات، تأتي عليهم المفاجأة الأكبر من قبل بعض تجار الحرب والأزمة من المتنفذين والفاسدين، المستقوين بمواقعهم أو بسلاحهم، ليفرضوا عليهم الإتاوات ابتزازاً كشرط للعودة والاستقرار في مناطقهم وبيوتهم، أو لحرية الحركة فيها.

بعض الأهالي الذين تحدثوا عن هذا النمط الجديد والمستحدث من الابتزاز قالوا: إن الإتاوة المطلوبة تصل لمبلغ مليون ليرة سورية أحياناً، على كل رب أسرة من العائدين، وإلا فالثبور وعظائم الأمور بانتظاره مع أفراد أسرته من الملاحقة والمتابعة، مع ما يمكن أن يتبع ذلك من اتهامات خطيرة لا يعجز عنها ملفقوها في ظل حال الانفلات وضياع الرقابة والمحاسبة.

هذه الممارسات الابتزازية المستحدثة أصبحت عائقاً جديداً أمام استكمال عودة الأهالي لمناطقهم وبلداتهم وبيوتهم في البوكمال، والأخطر من ذلك أنها تنعكس سلباً على الحياة الاجتماعية الاقتصادية وأفقها، في ظل هذا النمط من بثّ الذعر والخوف على المستقبل، وعوامل الأمان التي من المفترض تعزيزها بدلاً من إضعافها، حيث يقول هؤلاء: ربما انتهينا من الإرهاب وجرائمه، لكننا لم ننتهِ من الترهيب وجرائره!

مما لا شك فيه، أن هذه الممارسات الجديدة التي يقوم بها البعض من الفاسدين لا تصبّ عملياً في المصلحة الوطنية، خاصة وأنها تشوّه كل الإنجازات الإيجابية المحققة من دحر الإرهاب وهزيمته في المنطقة، وعليه فإن الضرورة تقتضي ردع هذه الممارسات السلبية التي يقوم بها البعض بشكلٍ جدي وحازمٍ، ومحاسبتهم.

الذاتية والهوية المفقودة

ما يميز البشر عن سائر الكائنات الحية أنهم لا يمكنهم الانفصال عن تسلسل التاريخ، بمعنى آخر، لا يمكنهم الخروج من التاريخ بلحظاته السابقة والحالية، بل هم محكومون بتقدمه، يتقدمون معه وبه. ومع تقدم هذا التاريخ أصبحنا نمتلك أشياء مفروغ منها «إذا استطعنا قول ذلك»: إننا نعيش في مجتمع، نتعلم ونعمل ونحب وما إلى هنالك. ومع هذا التطور أو به، امتلكنا تجارب موحدة في مفهومها العام، ومنفصلة في مفهومها الشخصي، مثل: العيش في مجتمع والتعلم والعمل والحب وإلخ...

■ مروى صعب

من العام إلى الذات

مفهوم العام والذات يدخل في العديد من الأمور الحياتية، وتتناقض المفاهيم حتى في تعريفها الداخلي. فالتاريخ مثلاً: يؤخذ على أنه لحظة حالية أو سابقة قام بها شخص معين، أو «بطل» معين خارج الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي خيضت هذه التجربة فيه. كما التحدث عن هتلر على أنه من قام بقلب موازين القوى في ألمانيا إلى نظام فاشي، هتلر بفرده لا اللحظة التاريخية التي سمحت لهذا الحدث، ولا بلحظة عامة سمحت لكل من سمح لهتلر بالصعود أن يأخذ هذا الموقف.

اليوم، يسمح التناقض في النظام الرأسمالي بتفكيكه للمفاهيم العامة والفردية، بالمزيد من الضياع، في تعريف أو فهم التجارب العامة والفردية. بنية هذا النظام التي تقوم على سيطرة قلة من الناس على مصادر الأكثرية منها، والتي لا يمكنها الوجود خارج تسطيح المفهوم العام والفردي في المجتمع. فالتجارب العامة تصبغ بتعريف فردي، لتفقد مفهومها العام في تجارب من الطبيعي أن تخاض من قبل الأكثرية، وتغيب قيمة أي عمل في تعريفه العام الجماعي.

الوطنية وأوهام القوة الفردية

من المهم عندما نتحدث عن مفهوم التجارب العامة والفردية، أن نرى الفرق بين التجربة بطبيعتها، وعن ذاتية التعامل معها. فمثلاً: الوطنية أو القومية هي مفهوم وتجربة عامة لكل من يشعر أنه ينتمي إلى مكان وبيئة وهوية، ويعكسها بشعور الوطنية أو القومية، ولكن النظام الرأسمالي لا يعّرف الوطنية على أنها شعور عام نمتلكه انعكاساً للشعور بالانتماء، بل يعّرفها على أنها تختلف من شخص لآخر، لا بحسب تجربة أي شخص ولكن أيضاً بمفهوم هذا الشخص كجوهر. فيفوتسكي في المقلب الآخر، الذي تؤخذ نظريته عادة بتسطيح رهيب، يربط التجارب بتطور الوعي، ليفصلها بين فرد وآخر من جهة العوامل التي أثرت بتكون هذا الوعي، والعوامل «اجتماعية ثقافية سياسية» هي نفسها عند جميع الأفراد، والفرق في أنها قد تساعدنا على تطوير إدراكنا بطريقة أسرع أو بطريقة أبطأ. فَمن فيغوتسكي نستطيع القول: أنه، بمَا أننا جميعاً تربينا ضمن النظام الرأسمالي «الذي يقوم على الوهم بالقدرة الفردية للأفراد خارج قدرتهم الجماعية، ووجودهم في جماعة تنقل وعيها من جيل إلى جيل، ومن تجربة إلى تجربة» فإن العوامل التي ساعدتنا على تركيب وفهم المفاهيم أتت من هذا النظام. فمفهوم الذاتية في التجارب استطاع أن ينفذ إلى مفاهيمنا حتى أذا كنا لا ندري ذلك. والأدوات التي تستعملها الرأسمالية سمحت لهذه الذاتية بالتضخم إلى أقصى الحدود، كما انعكست على تجارب يضع لها النظام الرأسمالي بنفسه شروطاً. وقد تكون العلوم إحدى هذه التجارب التي لا يمكنها الوجود في النظام الرأسمالي، إلّا ضمن شروط معينة، وهي في الوقت نفسه ذاتية إلى أبعد الحدود. فعندما ندرس العلوم نعلم أنه لا يمكننا دراستها من دون العودة إلى كيفية تطورها قبل دراستنا لها، فهنا لا يستطيع النظام الرأسمالي المراوغة. ولكن العلوم في هذه العودة تفهم على أنها ذاتية، فنيوتن اكتشف الجاذبية بنفسه وطور مفهومها بنفسه، بيل غايتس أصبح جزءاً أساسياً من عالم التكنولوجيا بقدرته الفردية، وفرويد طور نظرية علم النفس حين كان معزولاً عن المجتمع، والعلماء الآخرون ساعدوه في تطوير النظرية.

إذا كنا لا نستطيع الخروج من النظام الرأسمالي قد نلجأ إلى تضخيم ذاتنا في محاولة لاستعادة الوجود والخروج من الاغتراب

من الذاتية إلى النفس البشرية

الذاتية، هي عندما يعتبر أي شخص أن الذي يقوم به أو يخوضه لم يقم به أي شخص آخر، بل هو حالة فردية متميزة في شخصه وحالته، وأن هذه التجربة لا يمكن لها أن تكون كما تجارب أخرى عند أشخاص آخرين. فمثلاً: لا يمكن لأي شخص الشعور بالألم كما يشعر الشخص الآخر، لا يمكن له أن يفهمه، ولا حتى أن يدرك بأدنى حد ما يمر به. مع تضخم الذاتية كان يجب للعقل البشري حماية نفسه من التأثيرات والقلق الذي يستدعيه هذا التضخم. الحماية التي تنعكس بطريقة لا واعية في أغلب الأحيان «إلّا عند من يعي أنه يقوم بما يقوم به، لكي يحمي نفسه من مصدر القلق» قد تتحول من عامل أو عارض نفسي إلى مرض نفسي. كما الهستيريا، أو اضطراب الشخصية أو الفصام وغيرها من الأمراض النفسية، التي تبدأ كرد فعل طبيعي، إلى حد ما، على قلق أو اضطراب لتتطور إلى أي من هذه الأمراض. وإذا نظرنا إلى كيفية تعبيرنا عن ذاتنا وعلاقاتنا الاجتماعية مع القريبين والبعيدين عنا، نجد أن هذه الأمراض التي بتعريفها تأتي نتيجة تجربة شخصية، هي موحدة في مفهومها العام، ولكن منفصلة في حالاتها الخاصة، خرجت من كونها تجربة شخصية تتطور إلى مرض لكي تصبح تجربة جماعية، تتطور عند الأغلبية ممن ينظر إليهم المجتمع على أنهم «أصحاء». فالهستيريا أو الفصام واضح إلى أقصى الحدود في ردات الفعل التي تأتي من اغتراب الانسان عن محيطه، ومحاولته تقليص القلق الناتج عن تدني قيمته الاجتماعية والفردية، أو عن عدم قدرته على التأقلم أو التماثل مع شروط النظام الاجتماعي. تنقلب هذه الحالات إلى إسقاط وتصنيف في مفهوم الآليات الدفاعية التي نستعملها لحماية نفسنا، إسقاط مصدر قلقنا على أشخاص آخرين، وخلق معارك وهمية لا أساس لها، وتصنيف البشر إلى أبيض أو أسود، معنا أو ضدنا.

تضخم الذاتية، هو أيضاً وسيلة لحماية نفسنا من مصدر القلق، فإذا كنا لا نعلم أو لا نستطيع الخروج من النظام الرأسمالي والعلاقات، والدور الذي وضعه لنا، قد نلجأ إلى تضخيم ذاتنا في محاولة لاستعادة الوجود والخروج من الاغتراب. ولكن يجب أن نعلم أن هذا التضخم انعكاس لفقداننا قيمتنا وهويتنا كأفراد، وأنه يتماثل مع مصدر قلقنا، ويسمح له بالسيطرة على حياتنا. أما الخروج من ذاتية التجارب إلى وحدتها، فهو كالخروج من مصدر قلقنا، وهو النظام الرأسمالي إلى مصدر ارتياحنا الذي يجب أن يكون نظاماً بديلاً.

«سد النهضة» وأمن مصر القومي

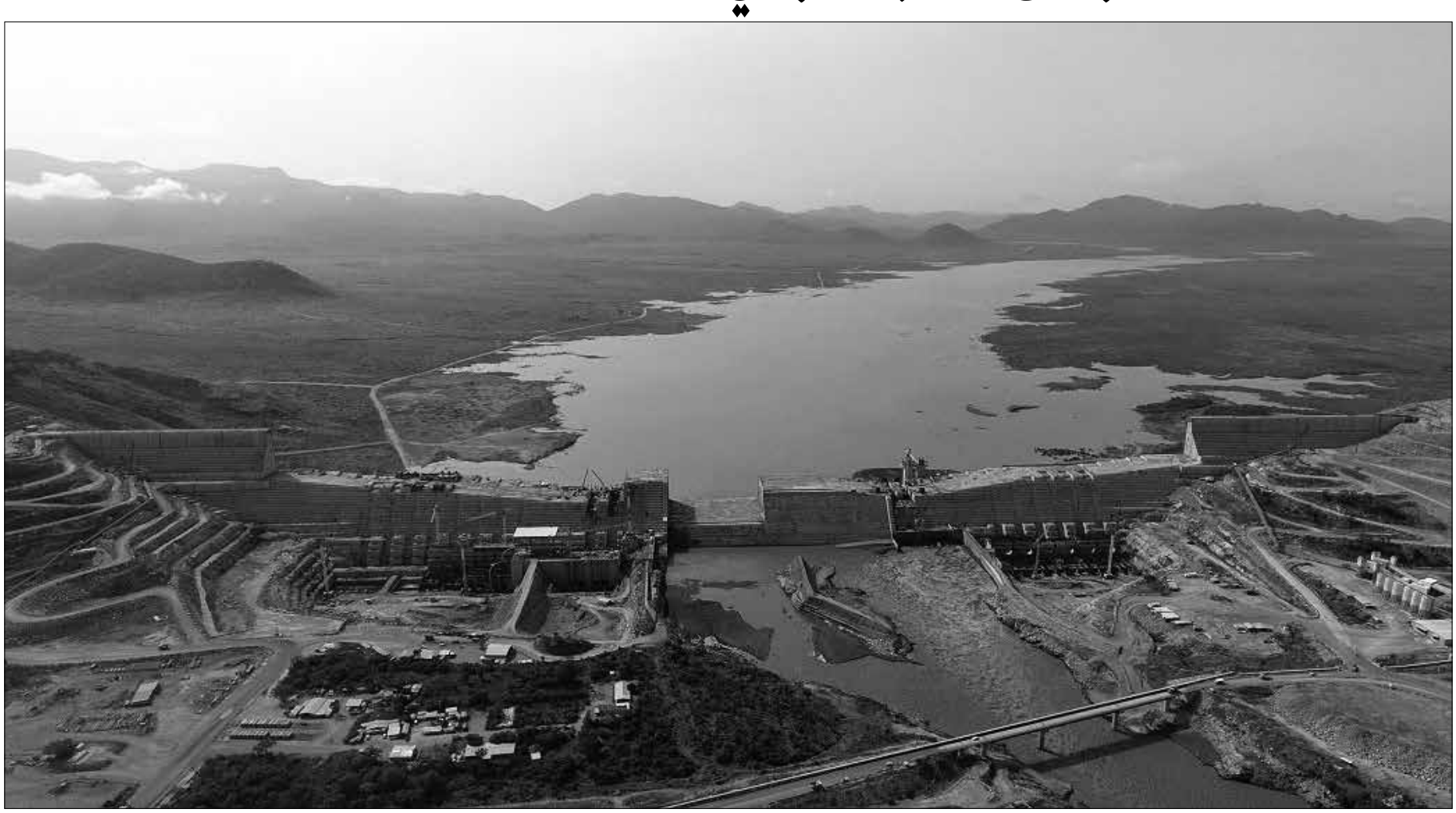

تستمر الأزمة حول «سد النهضة»، مع تعثر المفاوضات المستمرة منذ سبع سنوات بين الأطراف الثلاثة المعنية، مصر وأثيوبيا والسودان. السد الذي تعتبره إثيوبيا ضرورة تنموية، ترى فيه مصر تهديداً لأمنها المائي، أحد العناصر الجوهرية في أمنها القومي.

■ ديمة كتيلة

مؤخراً، وصلت أزمة «سد النهضة» إلى منعطف جديد، فبينما ترى إثيوبيا أن السدّ قد أصبح أمراً واقعاً، أكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في تصريح له يوم 19 نيسان الجاري: أن مصر لن يُفرض عليها وضع قائم يجري من خلاله فرض إرادة طرف على طرف آخر. فما هي الخيارات المطروحة مع استمرار تعثر المفاوضات؟ وما هي المخاطر التي قد يعود بها السد على مصر في حال تثبيته كأمرٍ واقعٍ؟

أثر السد على الجانب المصري

القلق المصري حول «سد النهضة» وآثاره، هو أمر مشروع ومحق، بالنظر إلى الحقائق التي تقول بأن حوالي 95% من مساحة البلاد هي صحراء، وأن اعتماد مصر على المياه من خارج الحدود هو بنسبة 97%، متضمنة حصة نهر النيل والمياه الجوفية التي تتشارك فيها مع ليبيا والسودان وتشاد. وبينما 85% من مياه النيل تأتي من إثيوبيا، فإن مصر تخشى من أن تتحكم إثيوبيا في تدفق مياه النهر.

ويرى الكثير من الخبراء، أن حصة مصر من مياه النيل، والمقدرة بـ 55,5 مليار متر مكعب، ستنخفض مباشرة بمجرّد البدء في ملء خزانات المياه لهذا السدّ، مما قد يؤدي إلى نقص في مياه الشرب بالنسبة لملايين السكان، وجفاف مساحات زراعية واسعة، وانخفاض في توليد الطاقة والكهرباء من «السدّ العالي».

ورغم القلق المصري، فقد اتسم التعامل الرسمي مع قضية السد بالدبلوماسية والتفاوض، مؤكدة على خيار التعاون كأساس لإنصاف الأطراف المعنية جميعها، ولكن الجولات التفاوضية المستمرة منذ سبع سنوات تقريباً، والتي كان آخرها في 5 نيسان الحالي، «لم تسفر عن مسار محدد ولم تأتِ بنتائج محددة يمكن الإعلان عنها»، حسب وزير الخارجية سامح شكري.

والخلاف بشكل أساس يدور حول اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات التي يجريها المكتبان الاستشاريان الفرنسيان، الذي توافق عليه مصر وترفضه إثيوبيا والسودان، ويتعلق بتحديد آثار السد على دولتي المصب، مصر والسودان، ووضع قواعد الملء الأول للخزان، الأمر الذي تعتبره مصر ضرورة لدرء الأضرار التي يمكن أن تنجم عن السد، بما يحفظ أمن مصر المائي.

بينما تحمّل أديس أبابا مسؤولية فشل المفاوضات للقاهرة، بطرحها مجدداً اتفاقية 1959 المتعلقة بضبط مياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان، والمتضمنة احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنويًا، وكذلك حق السودان المقدر بثماني مليارات متر مكعب سنويًا.

ويتزايد قلق المصريين مع استمرار إثيوبيا في أعمال بناء السد قبل إتمام الدراسات الفنية، وبغض النظر عن مسار التفاوض، حيث تم إنجاز 64% من مراحل بناء السد حتى الآن. وتطمح إثيوبيا إلى أن تصبح أكبر مصدّر للكهرباء في إفريقيا بعد انتهاء المشروع، باعتباره سيصبح أكبر سد كهرومائي في إفريقيا، ويُقدر أن يولد 6000 ميجاوات. وتسعى أديس أبابا إلى تعويض الأضرار من خلال إعطاء أولوية لمصر والسودان، بوصفهما دولتي المصب، في الكهرباء المولدة من السد، وهو ما تم الاتفاق عليه عام 2015 في الخرطوم.

يتزايد قلق المصريين مع استمرار إثيوبيا في أعمال بناء السد قبل إتمام الدراسات الفنية حيث تم إنجاز 64% منه حتى الآن

القضية أكبر من مجرد سد؟

بغض النظر عن المزايا التي يمكن أن تحصدها مصر من الكهرباء التي قد يولدها سد النهضة، فإن الكثير من التحليلات ترى في «سد النهضة» تحولاً جيوسياسياً يجري على محاذاة أطول نهر في العالم، وأن القضية هي أكبر من مجرد سد، بل تهديدٌ مباشرٌ يطال مصر.

ويرى بعض المحللين المصريين أنه ثمة العديد من الأطراف التي يهمها أن تكون المياه نقطة ضعف مصرية، وأن يتم الضغط على مصر من خلال ورقة المياه، وأن هذه الأطراف تتضمن دولاً مثل: الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، وبعض دول الجوار. وأن توقيت الإعلان الإثيوبي عن بناء السد في عام 2011 ارتبط بالأحداث والتحولات الداخلية التي كانت تمر بها مصر في تلك الفترة.

من جهة أخرى، ورغم أن إثيوبيا أعربت عن أن تمويل بناء السد، والمقدر تكلفته المبدئية بحوالي 4,8 مليار دولار، يعتمد بشكل رئيس على الإثيوبيين أنفسهم، من خلال طرح السندات، وأن الشركة الوحيدة المساهمة في التمويل هي شركة «سالينى أمبريجيرو» الإيطالية، القائمة بأعمال إنشاءات السد. إلّا أنه هنالك تقارير عدة تشير إلى مشاركة قطرية وتركية وأخرى دولية في التمويل، لكنها تبقى معلومات غير مؤكدة، في ظل عدم وجود معلومات رسمية عن الممولين الحقيقيين للسد.

تشير التقديرات اليوم، إلى أن تكلفة السد ارتفعت إلى حوالي 8 مليارات دولار، وهي تكلفة عالية مقارنة بموازنة إثيوبيا المقدرة بحوالي 13 مليار دولار. وبالإضافة إلى التكلفة العالية، فإن إصرار أديس أبابا على المضي في أعمال البناء قبل انتهاء الدراسات الفنية، والوصول إلى توافقات مع شركائها في النهر، يحمل مؤشرات لوجود ضغوط تمارس على مصر بأبعاد دولية، وخلق بؤرة توتر في المنطقة كجزء من سيناريو الفوضى الذي قد يستهدف القارة الإفريقية.

تتشابك التهديدات التي تطال مصر وتزداد تعقيداً، فبعد التقدم الحاصل على مستوى المعركة في سيناء وانخفاض مستوى الإرهاب هناك، يجري التصعيد على جبهة السد، وتهديد أمن مصر المائي، في الوقت الذي تشهد فيه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تراجعاً ملحوظاً، لتشكل جميعها تهديدات جديّة تطال مصر اليوم.

تتعدد السيناريوهات المطروحة لحل قضية «سد النهضة» في التحليلات الإعلامية، لكن الحديث الرسمي يدور حتى الآن عن إمكانية اللجوء للحل القانوني، بعد استنفاذ الحلين الفني والسياسي، وذلك من خلال تقديم شكاوى للأمم المتحدة، أو منظمة الوحدة الإفريقية ومحكمة العدل الدولية. إن تعاون جميع الأطراف المعنية بقضية السد اتجاه إيجاد حل سلمي وعادل، هو ضرورة اليوم لمواجهة مشروع الفوضى الذي يتهدد القارة الإفريقية.

طائرات ورقية تُرعب طائرات حربية

يحيي الفلسطينيون في السابع عشر من نيسان كل عام يوم الأسير الفلسطيني، لتسليط الضوء على مأساة آلاف الأسرى الذين يقبعون في المعتقلات الإسرائيلية، وتتزامن ذكرى هذا العام مع استمرار فعاليات «مسيرة العودة الكبرى» التي انطلقت في يوم الأرض.

■ هند دليقان

أشار «نادي الأسير الفلسطيني»، في بيان له يوم الثلاثاء 17 نيسان الجاري، إلى أن نحو مليون حالة اعتقال وُثقت منذ بداية الاحتلال عام 1948، وأكد أن أكثر من 6500 أسير فلسطيني يقبعون اليوم في سجون الكيان الصهيوني، بينهم 350 طفلاً و62 امرأة. في حين تشير بعض الإحصائيات إلى وجود أكثر من 300 أسير ممن يمضون حكماً بالسجن المؤبد، وإلى وجود نحو ثمانية وأربعين أسيراً قد مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة في سجون العدو.

يعيش هؤلاء المعتقلون في ظل ظروف مأساوية بالغة السوء، فقد ازدادت ممارسات العدو الصهيوني حدةً وتنكيلاً بعد اتفاقيات السلام التي عقدت في أوسلو، في انتهاك واضحٍ وصريحٍ من قبل العدو لأحكام القانونٍ الدولي.

فقد منعت زيارات الأهالي، وتدهورت الأوضاع الصحية للأسرى نتيجة نقص حاد في الكوادر الطبية لاسيما الأطباء المختصون، كما حُرم الأسرى من حق تلقي المساعدة القانونية نتيجة منع زيارات المحامين. كذلك عاودت سلطات الاحتلال لممارسة أشنع عمليات التنكيل والتعذيب والعزل القسري. إضافة إلى اعتقال عما يزيد عن 200 أسير ممن تقل أعمارهم عن 18 سنة.

يوم الأسير هذا العام

تصادفت الذكرى 44 ليوم الأسير مع استمرار فعاليات مسيرة العودة، فمن شرق بلدة جباليا شمال قطاع غزة وبمزيد من التحدي، يستمر الحراك الشعبي في فلسطين ويزداد غضباً وحدة، إذ يثبت الفلسطينيون في الأسبوع الرابع على التوالي ضمن فعاليات «مسيرة العودة الكبرى» إصرارهم على خيار المقاومة الشعبية وقدرتهم على ابتكار أساليب جديدة في مواجهة الكيان الصهيوني، لتحمل الجمعة الرابعة اسم «جمعة الشهداء والأسرى»، وذلك كوسيلة لإظهار الاهتمام بهذه الشريحة وإعطائها حقها، نظراً إلى تاريخها النضالي في خدمة القضية، وسط دعوات شعبية للمشاركة في مسيرات جماهيرية تنطلق باتجاه الحواجز العسكرية، ونقاط التماس مع جيش العدو للاشتباك معه، تعبيراً عن استمرار حالة الرفض الفلسطيني للاحتلال، واحتجاجاً على الواقع المفجع الذي يعيشه الأسرى.

> **نحو مليون حالة اعتقال وُثقت منذ بداية الاحتلال عام 1948 وأكثر من 6500 أسير فلسطيني يقبعون اليوم في سجون الكيان الصهيوني**

حراكٌ مستمر

وصل المتظاهرون في هذه الجمعة إلى الحدود مع القطاع، وحاولت قوات الاحتلال تفريقهم، وأفادت المصادر باستشهاد 4 من الفلسطينيين من بينهم الطفل محمد إبراهيم أيوب 15 عاماً من جباليا، كما أصيب نحو 500 آخرين بجروح وحالات اختناق، بينهم 45 أصيبوا بالرصاص الحي من قبل قوات الاحتلال. هذا وقد أشارت مصادر عدة، إلى أن عدد شهداء مسيرة العودة قد وصل إلى 39 شهيداً، فيما وصل عدد المصابين إلى الآلاف.

إلّا أن هذا الكم من الدم والألم لم يردع الفلسطينيين العزّل عن مواصلة حراكهم، كما لم تردعهم تحذيرات جيش الكيان الصهيوني الذي رمى صباح يوم الجمعة منشورات تدعو الفلسطينيين في غزة إلى عدم المشاركة في التظاهرات. فقد دعا بيان «الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة» إلى أن تكون تظاهرة هذه الجمعة رسالة قوية إلى الاحتلال، الذي يراهن على تراجع التحركات. كما وأعلنت الهيئة الوطنية في وقت سابق عن تقديم أماكن مخيمات العودة، والتي أقيمت بالقرب من الخط العازل الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي المحتلة عام 48، مسافة 50 متراً إلى الأمام كخطوة أولى. وأكدت أن هذه الخطوة الأولى، تعد «تعبيراً عن التقدم المنظم الذي يأتي تأكيداً على الحق في العودة، والتصدي لصفقة القرن، ومؤامرة الوطن البديل».

أساليب إبداعية

في مقابل الرصاص الحيّ الذي ينهمر على جموع المتظاهرين، حاول الفلسطينيون ابتكار طرائق جديدة في التصدي لقوات الاحتلال، فبعد الـ«كوشوك» قامت مجموعة من الشبان في غزة بإعداد طائرات ورقية من أعلام فلسطين تحمل أسماء قراهم المهجّرة منذ نكبة 48 وإطلاقها في السماء، ومنها ما حمل زجاجات حارقة حيث سقطت في الجانب «الإسرائيلي»، وأدت إلى إحراق عشرات الدونمات الزراعية المحيطة بقطاع غزة. الجدير بالذكر، هو ما استطاعت فعله طائرات من الورق، فقد شكلت هذه الطائرات هاجساً أرّق الاحتلال وسكان البلدات «الإسرائيلية» المقامة حول قطاع غزة، حيث أتم جيش الكيان الصهيوني استعداده لإسقاط هذه الطائرات، ونشر العديد من القناصين على حدود القطاع.

المقاومة الشعبية ورعب الكيان

بات هلع الكيان الصهيوني من استمرار الحرك الشعبي بعد يوم الأرض واضحاً وجلياً، فقد نشر الصحفي «الإسرائيلي»، بن درور يميني، عموداً في صحيفة «يديعوت أحرونوت» باللغتين العبريّة والعربية رسالة موجهة إلى الفلسطينيين في قطاع غزة: «نحن نمدّ يد السلام. الرجاء اقبلوا بها. بدلاً من وهم آخر ومسيرة عودة أخرى، التي هي استفزاز وعنف، دعونا نبدأ مسيرة مشتركة للسلام، للمصالحة والاعتراف المتبادل...»، وأكدت وسائل إعلام صهيونية أن قادة الاحتلال أعطوا تعليمات للجيش والقناصة المتمركزين على الخط الفاصل، بإطلاق النار تجاه كل من يحاول اجتياز الحدود، وطلب من أهالي قطاع غزة قضاء عطلة العيد بشكل اعتيادي.

هلعُ كيان الاحتلال ليس مستغرباً كثيراً، لا بل هو رعبٌ مشروع في هذا العالم الجديد الذي تتراجع فيه قوى الحرب الأصيلة يوماً بعد يوم، فمن البدهيات أنّ تراجع قوة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في المستويات كافة، سيتبعه تراجع لجميع أذيالها في المنطقة من بينها، ولعلّ أهمها: كيان الاحتلال الصهيوني. لتأتي «مسيرة العودة الكبرى» وتشكّل عامل ضغط إضافي على كيان العدوّ، ولتثبت الحقيقة القائلة، بأن إرادة الشعوب في ظل عالم يغلي بالحراكات والمظاهرات في شتى أصقاع الأرض، وفي ظل ميزان دولي جديد، قادرة على إسقاط وهم العدو الذي لا يقهر، والتسليم بحقيقة أنّ الشعوب هي التي لا تقهر.

«الجامعة العربية»... ومبررات الوجود

منذ أيام عدة، وفي المملكة العربية السعودية، عقدت جامعة الدول العربية قمتها الروتينية، في عالمٍ عربي مثقل بالمشكلات المستعصية الإقليمية منها والمحلية، وشارع عربي لا يخفي نظرة الاستخفاف بالجامعة، ومخرجات قمتها، ودورها بالعموم، ومبررات وجودها...

■ سيبان حوج

إن نظرة الاستخفاف التي تكنّها شعوب الدول المنضوية في «الجامعة العربية» ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة مراكمة ومعاينة تجارب واجتماعات المؤسسة المذكورة، التي لم تؤدِّ فعلاً إلى إنجاز ما هو مطلوب منها عربياً.

على الصعيد الإعلامي

إن معايير تقييم نجاح أو فشل قمة عربية دورية، كان سابقاً، وبدرجة عالية من السخافة، يتجسّد بالدرجة الأولى في عدد الملوك والرؤساء والزعماء العرب الحاضرين للقمة، وثانياً: بالنظر إلى نتائج الاجتماعات. أمّا اليوم، فإن عودة الجماهير إلى الشارع، والمطالبة بحقوقها المشروعة، وضعت جميع الجهات والمؤسسات والأحزاب المحلية والدولية أمام ضرورة تبرير وجودها، ومواجهة الاستحقاقات الجديدة. وفي هذا السياق يمكن القول: إن القمة الأخيرة التي عُقدت في 15 نيسان الجاري تضمنت درجة عالية من التراجع والفشل، وذلك استناداً إلى نقاط عدة من بينها:

أولاً: كان خبر القمة العربية على وسائل الإعلام العربية أو الناطقة بها خبراً ثانياً منذ اليوم الأول.

ثانياً: تضمن جدول الأعمال معالجة الشأن الفلسطيني، وتدخلات الدول المجاورة في شؤون الدول العربية، كنقاط أساسية، وانعكس هذا الأمر ليخرج ببيان مشترك خال من أي معنى، سوى بإبداء تضامن «ورقي» مع الشعب الفلسطيني، وتنديد بتدخلات الدول المجاورة في الشؤون العربية، مشيرين بذلك إلى إيران.

ثالثاً: إن عدم القدرة على التعامل مع الطارئ الذي حدث أثناء انعقاد القمة، وهو العدوان الأمريكي البريطاني الفرنسي على سورية، ورفض التنديد به، أو حتى الجرأة على ذكره في البيان الختامي، رغم مطالبة العراق بذلك، ينم على درجة عالية من الشقاق والتفاوتات في المواقف بين الدول الأعضاء، مما يدفعنا إلى مراجعة جدوى وجود الجامعة العربية أساساً.

في أسباب التخبّط

إن درجة تخبط وتراجع دور «الجامعة العربية» هو كما ذكرنا آنفاً، ليس وليد اللحظة، بل هو ممتد منذ تأسيسها، الأمر الذي يدفعنا جدياً في بحث الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع، وفي طبيعة الدور الوظيفي لهذه الجامعة منذ تأسيسها، وهو أمر يحتاج إلى بحث مطوّل، ولكن في هذا السياق يمكن التأكيد على جملة أولية من الحقائق:

أولاً: إن المؤسسات والتكتلات الدولية تنشأ عادةً، وكما هو معروف، على أساس الاستناد إلى مجموعة من المصالح المشتركة، وهو أمر ينطبق جزئياً على «الجامعة العربية»، ولكن تأسيس الأحزاب أو التنظيمات وحتى المؤسسات الدولية على أسس دينية أو قومية أولاً، ثم الاستناد على المصالح المشتركة ثانياً، قد يؤدي إلى إنتاج بنى عقيمة غير قادرة على المضي إلى الأمام. مما يؤكد على ضرورة وجود رؤية قائمة على أسس التعاون والمصالح المشتركة بين أعضاء «الجامعة العربية»، كأساس نحو بناء دور حقيقي وفاعل للجامعة.

ثانياً: إن «الجامعة العربية» بالأساس، ومنذ ظهور فكرة إنشائها في الحرب العالمية الثانية من قبل الطرف البريطاني وحتى تأسيسها، مارست دوراً كبيراً في ضبط المصالح البريطانية على مستوى العالم العربي والمنطقة_ مصر والخليج وأجزاء من شرق المتوسط_ وهو الأمر الذي ينسحب اليوم على الدور الذي تمارسه بعض الدول المنضوية ضمن «الجامعة العربية»، والتي هي جزء من المنظومة الغربية وأدواتها في المنطقة، بتبعيتها العالية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حيث تعمل هذه الدول على تحقيق مصالح الغرب، وتأجيج مشروعه بالفوضى في العالم العربي، مما يجعل من وزن هذه القوى ينعكس تراجعاً في وزن الجامعة العربية ودورها ككل.

ثالثاً: إن العالم أجمع مقبل على تغيرات من العيار الثقيل، مصدرها التغيرات الجدية في الأوزان الدولية للقوى الكبرى، وهو أمر يدفع بجميع تلك البنى التي أنتجتها فترة الصعود الغربي إلى تراجع وتخبط في فترة التراجع الغربي، وينطبق ذلك على الحكومات والأحزاب والتنظيمات والمؤسسات المحلية منها والدولية.

الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على «الجامعة العربية» والدول المنضوية ضمنها، لتترافق التغيرات العالمية مع التغيرات الداخلية لتلك الدول، مما يعني، أن مبررات وجود الجامعة واستعادة دورها الوظيفي المطلوب اليوم محكوم بالدفاع عن مصالح المنطقة وشعوبها، والقطع مع المنظومة الغربية، وإن الضغط الشعبي المتصاعد هو الضمانة لتحقيق ذلك.

الصورة عالمياً

• أعلن الرئيس الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، إن بلاده ستجمد التجارب النووية وإطلاق الصواريخ وستغلق موقع التجارب النووية في شمال البلاد، ابتداءً من 21 من نيسان عام 2018.

• رشحت الجمعية الوطنية في كوبا، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، ميغيل دياز كانيل لرئاسة البلاد، ليحل محل الرئيس الحالي راؤول كاسترو، علماً بأنه معروف بتمسكه بالماركسية اللينينة.

• بحث الرئيس الصيني شي جين بينغ هاتفياً مع رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي الوضع في سورية، مؤكداً موقف بلاده الرافض لاستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية.

• تتزايد الاحتجاجات والضغوط ضد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ويتسع نطاق التظاهرات الطلابية، وتبدأ جولة رابعة من الإضرابات في قطاع السكك الحديدية في غضون شهر، ليواجه أكبر تحد منذ توليه الرئاسة.

• حال اعتراض إيطاليا والنمسا خلال اجتماع لوزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي دون الاتفاق على فرض عقوبات جديدة على إيران، وسط مخاوف من تخلي واشنطن عن الاتفاق النووي.

• أكد رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم، أن الرئيس الحالي لتركيا، رجب طيب أردوغان، سيكون مرشحاً من «حزب العدالة والتنمية» الحاكم للانتخابات الرئاسية المبكرة في 24 حزيران.

بروليتاريا الخدمات والعقود الجديدة...

مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والأتمتة الصناعية وغيرها من الابتكارات في العقود الماضية، انتشرت رؤية لـ«مجتمع خدمات ما بعد العصر الصناعي» تقول باختفاء البروليتاريا، بالشكل الذي وجدت عليه فيما مضى. إلّا أن دراسة استقصائيّة سريعة لواقع أسواق العمل العالمية المعاصرة تكذب هذه الأسطورة. فيما يلي نقدم دراسة توضح الأشكال الجديدة من العقود والخدمات التي يمارس فيها رأس المال استغلالاً مكثّفاً لقوة العمل، وذلك بغض النظر عن التحليلات والمفاهيم الاقتصادية التي ذكرها الكاتب.

■ **ريكاردو انتونس**
تعريب: عروة درويش

إن ظهور طبقة جديدة من العمّال المأجورين المتعلمين في مجالات التقنية العالية، تترافق مع زيادة غير مرئية للعمّال الموظفين في المجالات والقطاعات التي تتراوح ما بين مراكز الخدمة، والتسويق عبر الهاتف، وبين الفنادق وشركات التنظيف، وبين البيع بالمفرق والأطعمة السريعة وخدمات الرعاية. إنّ القسم الأعظم من هذه الوظائف خطر بشكل أو بآخر: فهنالك العمل الموسمي، أو الجزئي، أو المؤقت، أو غير المعلن عنه، أو الموظفون لحسابهم الخاص، وهي الأعمال التي لا ضمانات لها ولا منافع إضافية.

العمالة المرنة...وجه آخر للاستغلال

أحد الأمثلة الرمزية، هو: عقد العمل الصفري ـ حيث لا حدود لساعات تشغيل العامل ـ وهو نوع تشغيل فاسد مزدهر بشدّة في بريطانيا وفي غيرها من الأمكنة. فوفقاً لهذا العقد، يجب أن يبقى العامل جاهزاً متى طلب منه رئيسه في العمل الحضور، وذلك بدلاً من وضع عدد ساعات معينة أو ورديات محددة للعمل. وهم لا يقبضون أجراً إلّا مقابل الوقت الذي يؤدون فيه العمل الفعلي، ولا تحسب لهم مدد الانتقال أو الانتظار التي قد تدوم ساعات أو أيام أو أسابيع أو حتّى أشهر. تطبق شركات تقانة المعلومات بالتحديد هذا النوع من العمالة المرنة، وهي التي تؤدي من ناحية غرض إبقاء العمال متاحين دوماً ليتمّ استغلالهم، ومن ناحية أخرى تطبيع نظام عدم الثبات، هذا وترك العمال مع وسائل حماية قليلة أو معدومة.

تشكل شركة «أوبر «Uber مثالاً آخراً: فهي تعامل سائقي الشركة على أنّهم متعاقدون مستقلّون بدلاً من كونهم موظفين رسميين، وهم الذين يستخدمون سياراتهم الخاصة ويدفعون كامل النفقات، بما في ذلك إصلاح العربة والصيانة والتأمين والوقود. إنّ «تطبيق أوبر» هو في واقع الأمر شركة خاصّة عالمية، تستخدم العمالة المأجورة المقنّعة تحت اسم «مستقلين» و «رجال أعمال» من أجل الاستيلاء على حصّة أكبر من فائض القيمة الذي تولّده خدمات سائقي السيارات.

ويمكن أيضاً مشاهدة نوع آخر من استغلال العمالة المقنّع هذا في إيطاليا، حيث تمّ مؤخراً ابتكار نوع جديد من العمل المتقطع والعرضي: إنّه «العمل القائم على الإيصالات voucher-based work»، حيث يتمّ الدفع للعمّال عبر إيصالات تطابق قيمتها عدد الساعات الفعلي الذي عملوا به. لكنّ الخطورة ليست هي المشكلة الوحيدة في هذا النوع من العمل الذي يتضمن حيلة مخادعة داخله: فحامل الإيصال يجب أن يتلقى مقابله الحدّ الأدنى القانوني للأجر بالساعة، لكنّ أرباب العمل يعرضون على العمّال أن يعملوا لوقت إضافي، مقابل أجر أقلّ من الحد الأدنى القانوني. يسمح هذا النظام لأرباب العمل بنسب مخاطر واستغلال أعلى حتّى من تلك التي تسمح بها الأعمال المتقطعة أو العرضية. ولهذا قامت النقابات العمالية الإيطالية بشجب هذه الممارسة، واضطرت الحكومة تحت الضغط أن تمنع العمل بها.

أدّى انتشار أنواع العمالة هذه، مثل غير المعلن، عنه أو الجزئي أو المؤقت أو المستقل أو العرضي أو المتقطع، إلى نشوء فئة جديدة من العمالة، أصبح يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية اسم «البريكاريا«Precariat ، وتتوسع حركات الذين يعتبرون أنفسهم منتمين إلى «البريكاريا» بشكل سريع في أوروبا، وخاصة في إيطاليا وإسبانيا وإنكلترا وفرنسا والبرتغال. ففي أثناء كفاح هذه الحركة لتجد لنفسها مساحة في هيكليّة النقابات العمالية التقليدية، تطورت بشكل مستقل إلى جانب هذه النقابات. ويمكن إيجاد أمثلة رائدة عن هذا في إيطاليا، مثل: حركة «سان بريكاريو» في ميلان، وهي الحركة التي تكافح للدفاع عن العمال غير الثابتين ـ ومن ضمنهم المهاجرين ـ ومثل: حركة «عمّال مدينة الصدام» المتواجدة بقوّة في نابولي، والتي أنشأها عمّال غير ثابتين من الشباب الثائرين. وعليه فإنّ ما يطلق عليه اسم «تمدين» العمالة ـ وهو نمط الأعمال القاسي الذي يهدف لتوليد المزيد من الربح، وزيادة قيمة الرأسمال، عبر صيغ العمالة غير الثابتة التي ذكرناها بالأعلى ـ قد توسع على نطاق عالمي. علاوة على ذلك، فإنّ حقيقة أنّ الكمّ المتزايد من الأعمال التي يتمّ إنجازها عبر الإنترنت، قد جعل أمر فصل العمل عن وقت الفراغ أمراً شبه مستحيل، وبات يُنتظر بشكل متزايد من الموظفين أن يكونوا متاحين للعمل في أيّ وقت.

مع ازياد كمّ الأعمال التي يتمّ إنجازها عبر الإنترنت بات يُنتظر مِنَ الموظفين أن يكونوا متاحين للعمل في أيّ وقت

يبدو بأنّ المستقبل الذي يراد لجماهير العمّال حول العالم أن تنتظره، هو: التوظيف المرن، حيث لا ساعات عمل محددة مسبقاً، ولا مساحات عمل محددة بشكل واضح، ولا أجور ثابتة، ولا نشاطات موضوعة بشكل مسبق، ولا حقوق ولا حماية أو تمثيل عبر النقابات. إنّ نظام «الأهداف» مرن بحدّ ذاته: فأهداف الغد تتغيّر بشكل دائم، ويجب دوماً أن تكون أعلى من أهداف اليوم السابق.

والعواقب الاجتماعية والسياسية الأهم، هي: نمو ما سمته أورسولا هوز: «السيبرتاريا Cybertariat» وما سميته أنا وروي براغا: «بروليتاريا المعلومات Infoproletariat». ومهما كان الاسم المعتمد، فإنّ ظهور نظام عمالة جديد يطرح أسئلة صعبة: هل يجب اعتبار العاملين في قطّاع الخدمات طبقة وسطى ناشئة؟ أم يجب اعتبارهم جزءاً جديداً من بروليتاريا الخدمات؟ أم يجب التعامل معهم كجزء من طبقة جديدة كلياً: البريكاريا؟

طبقة وسطى أم بريكاريا أم بروليتاريا؟

لقد ازداد باضطراد، انفصال العاملين في قطّاع الخدمات، سواء في مراكز الخدمات عبر الهاتف أو الفنادق أو السوبرماركت أو سلاسل الخدمات السريعة أو متاجر المفرق الكبرى ...إلـخ، عن صيغ العمل الفكري النمطي بالنسبة للطبقة الوسطى، وبات يعكس أكثر فأكثر ما يُطلق عليه اصطلاحاً: «بروليتاريا الخدمات». فإن كان يتمّ تحديد القطاعات التقليدية للطبقة الوسطى من قبل، عبر طرق مشاركتهم في الإنتاج «الأطباء والمحامون وغيرهم من المهن المستقلة»، فإنّ الطبقة الوسطى اليوم تمرّ بعمليّة تدلّ بشكل مضطرد على تحوّلها لبروليتاريا، وهو النطاق الذي يتجاوز حتّى الآن صياغة، هاري بريفرمان، الشهيرة لها في كتابه لعام 1974: «العمالة واحتكار رأس المال».

وتبعاً للتقلبات الهيكليّة النمطيّة للطبقات الوسطى، يتمّ تحديدهم أيضاً من خلال أيديولوجيتهم وثقافتهم وقيمهم الرمزية وخيارات استهلاكهم. وعليه فكلما زاد عدد الفئات العليا للطبقات الوسطى التي تميّز نفسها عن الفئات الدنيا للطبقات الوسطى، من خلال القيم التي يعبرون عنها، كلما ضمّوا أنفسهم بشكل ضمنيّ إلى الطبقات المالكة. وبالمنطق ذاته، فإنّ فئات الطبقات الوسطى الدنيا تميل لضمّ نفسها إلى الطبقات العاملة، تبعاً لمستويات التماثل في حياتهم الماديّة.

ولهذه الأسباب، يرى البعض: أنّ الطبقات الوسطى لا تُدرك بوصفها طبقة. ففي بعض الأحيان هم أقرب إلى الطبقات المالكة، كما هو الحال في المدراء ذوي المستوى المتوسط والعالي والأعضاء الإداريين والمهندسين والأطباء والمحامين. لكن في بعض الأحيان، وتحديداً لدى الحديث عن الفئات الدنيا من الطبقات الوسطى، فإنّها تحيا وتعمل في ظروف مشابهة بشكل كبير لحياة وعمل الطبقة العاملة. وبالتالي، فإنّ وحدات الطبقة الوسطى الأكثر بروليتاريّة، وخاصة أولئك الموظفين في قطاع الخدمات، ينخرطون بشكل متزايد، سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر، في عملية منح الرأسمال قيمته. يجد العاملون بأجر في التسويق والبيع بالتجزئة وخدمات الأطعمة ...إلـخ، أنفسهم يقتربون بسرعة من تكوين بروليتاريا جديدة تتوسع عالمياً.

لا يمكن لهذه الملاحظات أن تدعم لا الحجج التحليلية التي تصنّف هؤلاء العمال بوصفهم طبقة وسطى، ولا تلك التي تصنفهم «كطبقة جديدة» هي البريكاريا. تعمل بروليتاريا الخدمات الجديدة لساعات أطول، وبإيقاع

الرأسمالية تتموّه لتستغل أكثر

أشد، وبتحولات أعلى وبأجور مخفضة، وبظروف أمن وفقر وصحّة سيئة بشكل متزايد وضمن حماية قانونية أقل. إنّ المنتمين لبروليتاريا الخدمات الجديدة اليوم، هم أبطال العديد من النضالات الاجتماعيّة والتجمعات والإضرابات حول العالم.

استغلال أعلى وانفجارات أعمق

لقد قادت الزيادة في استغلال العمالة، والذي بات استغلالاً هائلاً اليوم، إلى زيادة هائلة في عدم الاستقرار على طول القوى العاملة حول العالم، بحيث لم يعد الأمر مقتصراً على الجنوب العالمي، بل امتدّ إلى البلدان المتقدمة في الشمال.

وبالإضافة إلى الانقلاب على بُنى العمالة الموجودة، مزقت هذه العملية النسيج الاجتماعي للبلدان ومجتمعاتها المحلية. يمكن النظر إلى مثال عن هذا في البرتغال التي انفجر فيها «الجيل المكافح» غير الراضي، في احتجاجات عامّة في آذار 2011. احتلّ آلاف المتظاهرين، ومن بينهم شباب ومهاجرون وعمال غير ثابتين وعاطلون عن العمل من النساء والرجال، الشوارع كجزء من حركة «الفقر غير المرن» وقد ورد في بيان الحركة الرسمي:

«نحن غير ثابتين لا في العمل ولا في الحياة. نعمل دون عقود أو بعقود قصيرة المدى... نحن عمّال مراكز الخدمة والمتدربين والعاطلين عن العمل والمهاجرين وعمّال المياومة والعمّال_ الطلاب... نحن غير ممثلين ضمن الإحصاءات... لا يمكننا أن نحصل على إجازة ولا أن ننجب أطفالاً ولا أن نمرض. ناهيك عن ذكر حقنا بالإضراب. الضمان_ المرن: المرونة هي ما لنا، أمّا الضمان فهو لأرباب العمل... نحن في الظل لكننا لسنا صامتين... وباستخدام القوّة ذاتها التي يهاجمنا بها أرباب العمل، سنستجيب ونبتكر كفاحنا. في نهاية الأمر، نحن أكثر منهم بكثير. نحن ربّما غير ثابتين، لكننا مرنون».

انطلقت في إسبانيا في 2011 حركة «الغضب» عندما بدأ الشباب بالتظاهر ضدّ مستويات البطالة العالية، والنقص التام في مجالات التقدم بالحياة. فلم يعد يهم إن كانوا قد حصلوا على شهادة جامعية: يدرك الجيل الأصغر بأنّهم محكومون إمّا بالبطالة، أو بأفضل الحالات بعمل غير ثابت.

وانفجرت أعمال الشغب في إنكلترا في العام ذاته على خلفية مقتل الشاب «الأسود» مارك دوغان على يد الشرطة. أطلق الشباب الفقراء والسود والمهاجرون والعاطلون عن العمل في لندن انتفاضة امتدت بعد بضعة أيام إلى بقيّة البلاد. كانت تلك أولى الانتفاضات الاجتماعية الهامّة في إنكلترا «وفي أجزاء من بقية المملكة المتحدة» منذ مظاهرات بول تاكس التي عجلت بنهاية حكومة مارغريت تاتشر.

وكذلك في 2011، انتفض متظاهرو «احتلوا وول ستريت» في الولايات المتحدة من أجل شجب هيمنة مصالح رأس المال المالي وعواقبه الوخيمة: اللامساواة الهائلة والبطالة وجائحة العمالة غير الثابتة، وهي التي تصيب بأقسى أشكالها العمّال من النساء والمهاجرين والسود واللاتين.

شهدت انتفاضة «1 أيار» 2001 في ميلان ولادة حركة «سان بريكاريو»، وهي الحركة التي تمثل خليطاً غير متجانس من جموع العمّال والشباب والمهاجرين، الذين كانوا محرومين من صوتهم دونها. ولم يطل الأمر بنشوء حركات شبيهة بها، مثل: عمّال مدينة الصدام التي تحدثنا عنها. وبعيداً عن هذه الحركات، وجدت منظمات نقابية جديدة لتمثيل فئات البروليتارية غير الثابتة والأضعف، ومن بينها «الكونفدرالية الأساسية الموحدة» والأحدث منها «هويّة العمّال الجديدة NIdiL»، التي تشكل جزءاً من كونفدراليّة العمال الإيطالية الكبرى التي تعدّ إحدى منظمات البلاد النقابية الرئيسة.

أطلقت هذه التطورات وغيرها جدالاً حول صعود فئة جديدة من الطبقة العاملة، والذي قاده الاقتصادي البريطاني غاي ستاندينغ. يرى ستاندينغ أنّه يجب اعتبار «البريكاريا» طبقة مستقلّة، متمايزة عن البروليتاريا التي تشكلت أثناء الثورة الصناعية وأصبحت صلبة في حقبة تايلور_ فورد. فالبريكاريا وفقاً لستاندينغ هي طبقة جديدة مشوشة ومشتتة إيديولوجياً ويمكن جذبها بسهولة من خلال السياسات «الشعبوية»، بما في ذلك الحركات الفاشيّة الجديدة. يجسد هذا الوصف بعض الصفات البارزة لبروليتاريا الخدمات الجدد، لكنّه يَسِمْ هذه الفئة الجديدة من البروليتاريا بأنّها «طبقة خطرة» متمايزة في جوهرها عن الطبقة العاملة.

أمّا صياغتي أنا فتمضي في الاتجاه المعاكس. فعلى النقيض لنظرية «الطبقة الجديدة»، أعتقد بأنّه يجب على صيغ التشكّل الجديدة «للطبقة التي تعتاش من عمالتها» أن تشمل الفئات المتنوعة، حتّى لو بدت هذه الفئات في البدء غير متسقة. ففي واقع الأمر، لطالما كانت الطبقة العاملة متنوعة بسبب اختلافاتها الداخلية القائمة على الجنس والجيل والعرق والقومية والهجرة والمهارة ...إلخ.

> **تعمل بروليتاريا الخدمات الجديدة لساعات أطول وبإيقاع أشد وبتحولات أعلى وبأجور مخفضة وبظروف أمن وفقر وصحّة سيئة بشكل متزايد**

وحدة الطبقة العاملة

وعليه فإنّ بروليتاريا الخدمات هي فئة متمايزة ضمن الطبقة العاملة، رغم عدم تجانسها واختلافاتها وتجزئها. تفهم أضعف الفئات غير الثابتة في مجتمعات البلدان الرأسمالية المتقدمة_ ويشمل ذلك الشباب والمهاجرين والملونين وغيرهم – تماماً موقعها ضمن هذه الفئة الجديدة من البروليتاريا، وبأنّ فئتهم ولدت في ظلّ الاستياء من حقوقهم المسلوبة. وكنتيجة لذلك، عليهم أن يكافحوا بكلّ الوسائل الممكنة لاسترجاع حقوقهم. في الوقت ذاته، تعلم القطاعات الأكثر تقليدية من الطبقة العاملة، وهي التي ورّثت بقايا النقابات العمّالية ودولة الرفاه، بأنّ عليها أن تكافح للحفاظ على حقوقها ولحماية ظروف عملها من نمط التشويه الذي بات شائعاً بين العمّال غير الثابتين. إنّ مصير قطبي «الطبقة التي تعتاش من عمالتها» متصل بعضه ببعض بشكل لا يمكن فصمه.

يتجلى منطق رأس المال بأشكال عديدة، لكنّه يحتفظ بجوهره ثابتاً. ولهذا يجب على قطبي العمالة العالمية الحيويين أن يشكلا صلة دعم متبادل وعضوي مع بعضهما البعض، وخلافاً لذلك سيتعرضان لهزيمة كبرى.

وكما أوضح ماركس في «رأس المال»، يبدأ الأمر مع خلق العمالة المأجورة في الرأسمالية. فعندما تبيع الطبقة العاملة قوّة عملها وتحصل بالمقابل فقط على جزء من قيمتها المنتجة، يميل الفائض الناتج المسلوب من قبل رأس المال إلى التوسع عبر آليات متنوعة متأصلة في الرأسمالية، ومن بينها: تكثيف العمالة، وإطالة يوم العمل، والقيود على حقوق العمال،...إلخ. وعليه فإنّ عدم الثبات الذي يميّز «البريكاريا» ينتج عن الصراع بين الطبقات، وهو الأمر الذي يمكن توسيعه أو تقليصه بالاعتماد على قدرة الرأسماليين على الاستغلال، نسبة لقدرة الطبقة العاملة على الكفاح والثورة.

تعتمد الرأسمالية المعاصرة على التوسيع والتداول الهائل للقوى العاملة على نطاق عالمي، وعلى مضاعفة آليات الاستغلال وعلى التكثيف وعدم ثبات العمالة. وهذا كلّه يخدم مسألة تشظية الطبقة العاملة نفسها، وهي الطبقة المنقسمة أصلاً إلى شُعب وأقسام وقطاعات دولية، وخاصة بين الجنوب والشمال العالميين. إنّها الانقسامات ذاتها التي لاحظها أنجلز لدى البروليتاريا البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن مضخمة بشكل كبير، عندما ندرك نسب الاستغلال المتمايزة بين المركز والمحيط.

لاسبيل إلّا النضال ضد منطق رأس المال

تعتمد النتيجة النهائية على قدرة الطبقة العاملة في المقاومة والتنظيم والرد. إن استطاع قطبا الطبقة العاملة حول العالم أن يتدبرا أمر إنشاء روابط تضامنية ووعي طبقي مشترك بينهما، وإن بقيا متحدين في كفاحاتهما اليومية، فسيكونان قادرين على تشكيل معارضة أقوى وأفضل تنظيماً ضدّ منطق الرأسمال. خاصة إذا ما لاحظنا بأنّ عمالة الجنوب العالمي، بسبب ماضيه كمستعمرات وبسبب خروجه من النظام العبودي...إلخ، كان دائماً عرضة لعدم الثبات والخطورة. فعدم الثبات بالنسبة للعمالة في الجنوب هي الأمر الطبيعي وليس الاستثناء. وهو الأمر الذي لا يجب نسيانه.

«أريج الياسمين في الأدب الروسي»

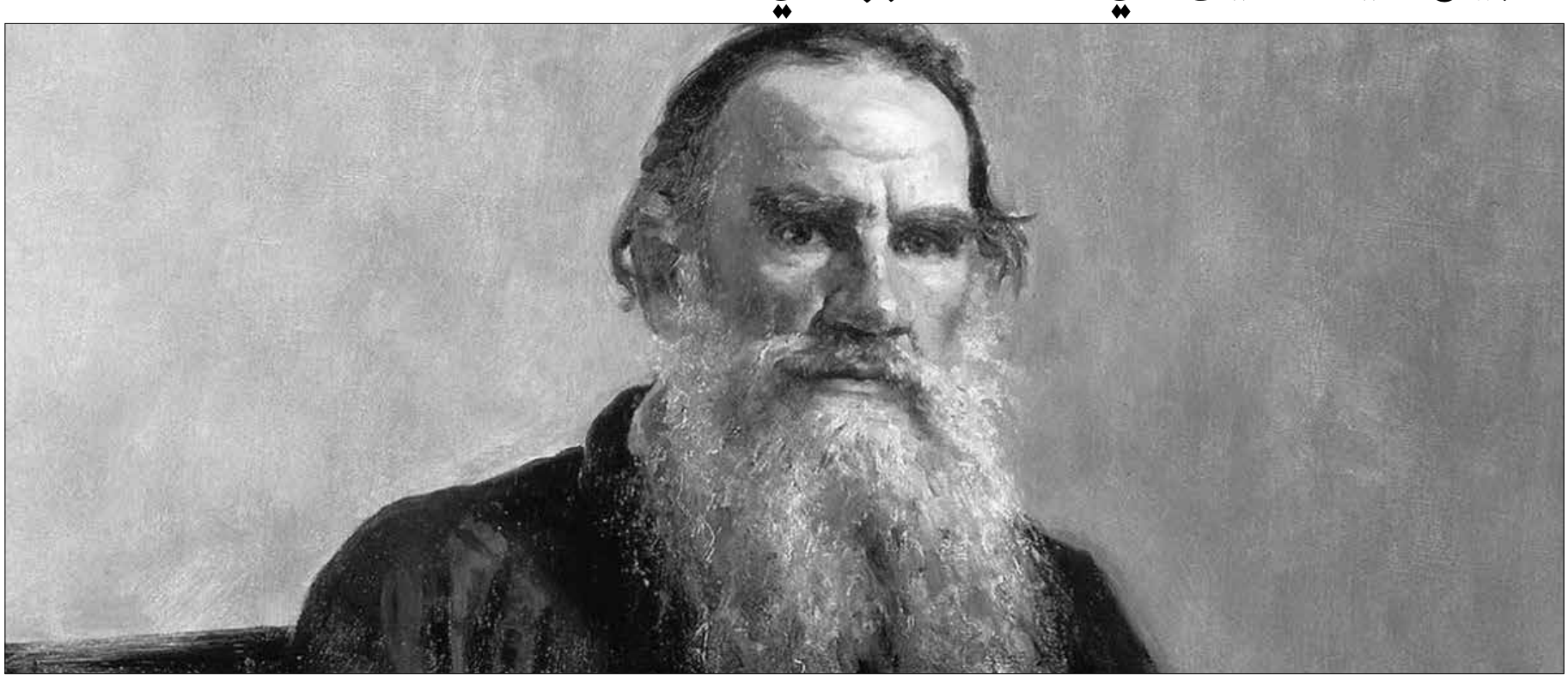

يعتبر تولستوي من أعمدة الأدب الروسي في القرن التاسع عشر، والبعض يعتبره من أعظم الروائيين على الإطلاق...

■ نمر الحموي

كتب فلاديمير إيليتش لينين: إن أدب تولستوي يعبر خطوة إلى الأمام في مضمار التصور الغني للإنسانية جمعاء.. كما رأى أمين الريحاني أن تولستوي أشهر كتاب هذا العصر، ولد أميراً فجعل نفسه فلاحاً، وهو يمثل الإخاء والمحبة.

وقد احتل تولستوي مكانة مرموقة على صعيد الأدب العربي، مقارنة مع الكتاب الأوربيين والكتاب العرب. حيث تأثر الأدب العربي بـ تولستوي ليس كفنان فحسب بل كمفكر.

مصالح الشعب أولاً

تميز تولستوي بإخلاصه لمصالح الشعب، وإيمانه بقوى الشعب ومستقبله ونضاله الذي لا يعرف الهوادة ضد الظلم والرجعية.

ولقد تأثر تولستوي بكثير من الأدباء منهم «الكسندر بوشكين_ غوغول_ دوستوفيسكي_ جورج اليت_ شبنهاور_ هوغو»، ومن أشهر رواياته «الحرب والسلام_ آنا كارنينا» وهما تتربعان على قمة الأدب الواقعي، حيث اعتنق تولستوي أفكار المقاومة السلمية النابذة للعنف، وتبلور ذلك في كتاب «مملكة الرب داخلك» وهو العمل الذي أثّر على مشاهير القرن العشرين، مثل: «المهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ» في نضالهما الذي اتسم بسياسة المقاومة السلمية.

«ولادته ونشأته»

ولد تولستوي عام 1828 م في مقاطعة تولا، والتي تبعد عن موسكو 130 ميلاً، وكان من أسرة نبيلة والده نيكولاس تولستوي وأمه الأميرة ماريا فولكوفسكي.. والتي توفيت عندما كان عمره سنتين، وتوفي والده في صيف 1837..

عام 1844 م قُبل تولستوي طالباً في جامعة كازان، كلية اللغات الشرقية قسم اللغتين التركية والعربية، ولقد اختار تولستوي هذا الاختصاص لأنه مهتم بآداب شعوب الشرق، ولقد شارك تولستوي في بعض المعارك ضد جيش المريدين، وفي تلك المرحلة الأولى من حياته ألف ثلاثة كتب، وهي: «الطفولة 1852 م_ الشباب 1857_ الصبا 1854»..

واستمر في عمله كجندي، بعد أن تطوع في الجيش مع أخيه نيكولاس، الذي كان يخدم في الجيش الروسي بالقوقاز، حتى عام 1855، حيث اشترك في حرب القرم.

بعد تقاعده من الخدمة العسكرية سافر إلى أوروبا الغربية، وأعجب بطرق التدريس هناك، ولما عاد إلى مسقط رأسه أنشأ مدرسة تربوية تدعى «باسيانا بوليانا» شرح فيها أفكاره التربوية، وفي عام 1857 زار سويسرا وألمانيا، وبريطانيا عام 1860، وبعد عودته تزوج في عام 1862 من الكونتيسة صوفيا أندريفيا.

الواقعية ومقاومة العنف

يعد كتاب الحرب والسلام 1869 من أشهر أعمال تولستوي، ويتناول الكتاب الحوادث السياسية والعسكرية التي حدثت بأوروبا في الفترة ما بين 1805/ 1820م، وتناول فيها غزو نابليون لروسيا 1812.

ومن أشهر كتبه «آنا كارنينا» الذي عالج فيه قضايا اجتماعية وأخلاقية وفلسفية، في شكل مأساة غرامية كانت بطلتها هي آنا كارنينا.

وقد تعمق تولستوي في القراءات الدينية، وقاوم هيمنة الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا، وعارض القوة والعنف في شتى صورها، واتصفت كل أعماله بالجدية والتعمق والجمال، ولم تقبل الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا آراء تولستوي التي انتشرت بسرعة كبيرة.

مع العرب وآدابهم

وقع تولستوي تحت تأثير آداب وشعوب كثيرة، ويجرنا الحديث حول تولستوي إلى الفلسفة والتاريخ وإلى الدين والإلحاد، فهذه العلوم الاجتماعية مترابطة ولها علاقة وثيقة بالأدب.

لقد أضمر الكاتب الروسي احتراماً خاصاً للأدب العربي والثقافة العربية والأدب الشعبي، حيث عرف حكاية علاء الدين والمصباح السحري، وقرأ حكاية «علي بابا والأربعين حرامي»، وبين تولستوي إن هذه القصص الجميلة أفضل بكثير من مقالة «ماهي الليبرالية».

تعرف الروس أول مرة على اهتمام المواطنين العرب بشخصية وإبداع تولستوي من مذكرات بيلبا تيفسكي بعنوان «مصر» التي نشرها عام 1909، ويعتبر كراتشكوفسكي أول مستعرب روسي اهتم بالدور الذي لعبه ويلعبه إبداع تولستوي في المشرق العربي، كما نشر الناقد بيير بوكوف دراسة بعنوان تولستوي والشرق عام 1924.

تميز تولستوي بإخلاصه لمصالح الشعب وإيمانه بقوى الشعب ومستقبله ونضاله

الفيلسوف الحكيم

فهم الكتاب والأدباء العرب تولستوي في كثير من الأحيان على أنه فيلسوف وحكيم، أكثر مما فهموه على أنه كاتب وفنان وأديب مسرحي وروائي، وقد رأى البعض أنه مناضلٌ ضد هيمنة الكنيسة أو مناضلٌ في سبيل حقوق الفلاحين، وهذا يدل على أن تولستوي لم يكن فناناً وحسب بل كان إنساناً يعيش اهتمامات عصره، ولم تكن الكنيسة غير مبالية بنقد تولستوي لها، فعاقبته بالحرمان الذي شكل أحد أسباب شعبيته وجماهيريته.

حازت أفكار تولستوي على شهرة عالمية، وانتشرت في البلاد العربية، وخاصة في المشرق العربي، موجة قوية في مطلع القرن العشرين للإصلاح عبّر عنها «أمين الريحاني_ فرح انطوان_ ميخائيل نعيمة_ جبران خليل جبران_ لطفي المنفلوطي_ ندرة حداد..»

تأثير تولستوي

تابع الكتاب العرب تطورات حياة تولستوي وتراثه، ونعرف مقالات مصطفى لطفي المنفلوطي وأمين الريحاني وقصائد أحمد شوقي وحافظ إبراهيم وجميل صدقي الزهاوي حول تولستوي.

فقد تحدث المنفلوطي في رسالته عن صراع تولستوي ضد القيصر_ قلت القيصر_ أيها الملك إنك صنيعة الشعب وأجيره لا إلهه ومعبوده وإنك فوق عرشك لا فرق بينك وبين الفلاح في المزرعة وذلك العامل في المصنع_ هذا جزء من الرسالة ...

وقد نشر أمين الريحاني، 1876_ 1940، في عام 1910 في المجلد الأول من الريحانيات مقالة بعنوان «تولستوي»، أن تولستوي أدرك التناقض القائم بين الحياة المترفة التي يعيشها في بيته، وبين المبادئ التي ينادي بها، كأنه يقارن بين إيديولوجية الرأسمالية اللاإنسانية وبين إيديولوجية تولستوي الإنسانية، ويقول: إن الحكومة الروسية تخاف تولستوي والحكومة الأمريكية تخاف مورغن.

هز العروش

كتب الناقد الروسي الكبير سوفودين في يومياته بتاريخ 29 أيار عام 1901 يوجد عندنا في روسيا قيصران، نيكولاي الثاني وليف تولستوي، من منهما الأقوى؟ حيث إن نيكولاي الثاني لا يستطيع أن يفعل شيئاً مع تولستوي ولا يستطيع هز عرشه، في حين أن تولستوي وبلا شك يهز عرش نيكولاي وعائلته.

وكان رأي فلاديمير في قوة الفنان الروسي كونه يعبر عن مصالح ملايين الفلاحين الروس، ويكتب في مقالته عام 1910 أن تولستوي لم يبدع مؤلفات فنية وحسب، بل إن كتاباته تطيح بنير الملاكين والرأسماليين، بل عرف كيف يعكس بقوة الحالة الفكرية للجماهير الواسعة المظلومة من قبل النظام القائم، ويصف وضعها ويعبر عن مشاعرها العفوية بمشاعر الاحتجاج والغضب.

تغييب الذاكرة الوطنية للسوريين

بين فترة وأخرى يتناول البعض رموز الجلاء في موادهم وأبحاثهم، وتنتشر بوستات فيسبوكية مختلفة حول الموضوع. حملت الكثير من هذه المواد طابع الهجوم والتشويه السياسي، وتحريف الوقائع التاريخية، وإخراجها عن سياقها.

■ لؤي محمد

نعود إلى بداية المشكلة، عندما كان التعاطي الرسمي مع رموز الجلاء قاصراً في الأصل، فكتب المناهج الدراسية لخصت نضال الشعب السوري في سبيل الجلاء ببضع قصص، وأهملت الكثير من الثورات في المناهج الدراسية ووسائل الإعلام وكتب التاريخ الرسمية، كذلك أهمل منزل يوسف العظمة وزير الحربية وبطل معركة ميسلون الكائن في حي الشاغور، رغم العديد من المطالبات الشعبية والسياسية بتحويله إلى متحف، وجرى هدم منزل قائد الثورة السورية الكبرى في حي المزة القديمة، لتقام جامعة خاصة مكانه، ورفضت الحكومات السورية المتعاقبة إقامة تماثيل لقادة معركة الدفاع عن البرلمان طيب شربك وسعيد قهوجي. ووصلت الأمور إلى حد قامت فيه إحدى الشركات الليبرالية الكبرى في البلاد، باستخدام صورة يوسف العظمة كملصقٍ إعلاني تسليعي قبل عدة سنوات.

بسبب الممارسات المشابهة والمتواصلة، لم يسمع الكثير من أبناء الشعب السوري عن ثورات الحفة وسلقين واسكندرون وأنطاكية وعفرين ودير الزور وموحسن وخشام والبوكمال والرقة وبياندور وعامودا والمالكية والحسكة وعين العرب والمزة القديمة، ودور مدينة السقيلبية في ثورة جبل الزاوية وغيرها، كذلك جرى إغفال دور الشيوعيين والكثير من الوطنيين في معارك الجلاء، حتى قيل إن تغيب الذاكرة الوطنية السورية جرى عن قصد.

روى أحد الصحفيين عن طريقة تغطية وسائل الإعلام الرسمية لأحد احتفالات الجلاء، التي قامت قبالة بلدة مجدل شمس المحتلة في الجولان، أخذ المحررون القائمون مادة من مصادر أجنبية مترجمة، نقلاً عن مصادر أجنبية أخرى، وتضمنت المادة مصطلحات لا تستخدمها إلا الصحافة الصهيونية!

في السنوات القليلة الماضية، ارتفعت حرارة الهجوم على رموز الجلاء بشكل علني عند بعض الجهات، وصرنا نقرأ موادّ في الصحافة شبه الرسمية، تحرف الوقائع وتغيب بعضها، وتبنت جهات أخرى الهجوم على يوسف العظمة وغيره، في إحياء لدور من جر عربة غورو، ورحب بالاستعمار وسميت إحدى مناطق دمشق الرئيسة باسمه!

أخبار ثقافية

فيلم عن حياة حينا مينه

يشارك فيلم «الريس» الذي يتناول مسيرة حياة الروائي حنا مينة ضمن المسابقة الاحترافية لمهرجان سينما الشباب والأفلام القصيرة الذي سينطلق في الـ 27 من نيسان الجاري، الفيلم من تأليف وإخراج نضال قوشحة وإنتاج المؤسسة العامة للسينما. فيلم الريس الذي يصنف ضمن نمط الديكودراما وثائقي وروائي، بدأ تنفيذه في شهر أيلول 2017 واكتمل في نيسان 2018. تبلغ مدته 43 دقيقة وتم تصويره في أماكن حقيقية لها علاقة بحياة الروائي، مثل: قلعة دمشق التي سجنه فيها الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى التصوير في مكتبه وبيته، وبعض المشاهد التي صورت على شاطئ البحر.

تحية للفنان نذير نبعة

وجه طلاب مركز أدهم اسماعيل للفنون التشكيلية، تحية تقدير، تكريماً للفنان التشكيلي الراحل نذير نبعة، كأحد رواد الحركة التشكيلية السورية عبر معرض فني منوع في المركز، تضمن لوحات منسوخة عن أعمال الفنان المكرم. وتضمن المعرض 78 عملاً فنياً بما يحمل الرقم من دلالة تتوافق مع عمر الفنان الراحل، حيث اختار كل طالب لوحة للفنان المكرم وجسدها بتقنية خاصة في الدورة التي ينتمي لها، لتتراوح التقنيات بين قلم الرصاص والألوان الخشبية والمائية والزيتية، وجاءت اللوحات بأحجام متوسطة.

كانوا وكنا

تحولت المظاهرات المعادية للاستعمار الفرنسي في كانون الثاني 1945 إلى إضراب عام شمل سورية، وفي أواخر نيسان اندلعت انتفاضة الجلاء التي كان أبرز مفاصلها: انضمام مقاتلي الجيش السوري إلى جموع الشعب، لطرد الاحتلال الفرنسي من سورية. بلغت المعارك ذروتها يوم 29 أيار وتحررت المحافظة تلو المحافظة حتى تحقق الجلاء. في الصورة مقاتلون من الجيش السوري في دمشق يستعدون لقتال الاستعمار الفرنسي أواخر نيسان 1945. عن جريدة نضال الشعب العدد 590 الخميس 22 شباط 1996.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/04/22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

العتبة التاريخية والمشروع الثقافي البديل: أسئلة ملحّة 2 /2

كانت المادة السابقة حول المشروع الثقافي البديل، تمهيداً تاريخياً للنقاش حول أزمة الفكر الليبرالي، كتصور عن العالم والإنسان، وعن النقيض الممكن بلورته عملياً، وقد ورد في مقدمتها:

■ محمد المعوش

«ما الذي يعنيه على المستوى الثقافي، أن النموذج الرأسمالي في تناقضاته الحادة عمقاً واتساعاً، مطروح تجاوزه على جدول أعمال البشرية؟ أي: ما هو النقيض الممكن في مواجهة نموذج الليبرالية ثقافياً، والتي تشكل بنية فكرية تحكم النظرة إلى المجتمع والذات، محددة الأهداف والدوافع والمعاني، المحمولة من قبل النشاط الإنساني ككل؟ بشكل أكثر مباشرة، كيف يكون المشروع الثقافي لحركة التغيير الجذري العميق محمولاً على تصور علمي فردي_ اجتماعي، يُغني التصورات العامة عن الثقافة الوطنية والإنتاجية التقدمية، بقضايا عملانيّة ملموسة، قابلة للترجمة، من خلال الخطاب والبرنامج العلمي للتغيير؟ ليست الأسئلة بجديدة تاريخياً، ولكن الجديد هو: التاريخي الاجتماعي نفسه، الذي يجعل من الأسئلة تحمل مضامين متبلورة على ضوء التناقض المتبلور نفسه للرأسمالية، منذ أن طرحت هذه الأسئلة في شكلها العملي في سياق التجارب الاشتراكية في القرن الماضي.

إن نقد النموذج الليبرالي وأيديولوجيا الاستهلاك عامة، والفردانية الذاتية والوهم بالتحقق والسعادة، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية ومفرزاتها الاجتماعية ككل، وتفكيك زيف مقولات الليبرالية الأساسية، قائم بأوسع أشكاله في الفن العلوم والعمل والصحة الجسدية_ النفسية «العقلية» والعلاقات الاجتماعية... ولكن تبقى القضية هي: تحويل مضامين النقد إلى خطوات تأسيس مشروع ثقافي، يسد فراغ انهيار الوهم الليبرالي، ويشكل حاجة اجتماعية، كأدوات في أيدي وعقول الذين يعانون من انهيار تصوراتهم وآلامهم المعنوية، أدوات تكون مادة صراعية في أيديهم لنقل المعاناة إلى ميدان العمل، وانخراطهم المنتج في عملية التغيير المادي التي وحدها هي حلّ المعنوية».

هذا المضمون التاريخي لتطور المعاناة وتداخل الحاجات المادية والمعنوية، وعلى ضوء انفجار النموذج الليبرالي مادياً، أصبح من التكثيف والشدة أن ينعكس بشكل صريح ومباشر في صلب المشروع الثقافي البديل على مستوى الخطاب والممارسة العملية.

فذوات القوى المضطهدة يجب أن تتملك أدوات فهم نفسها «كتمهيد لـ «عودة الإنسان إلى ذاته» حسب ماركس»، كون الفكر أصعب عليه أن يربط بين المعنوي والمادي كما كان سهلاً في مرحلة الاستغلال المباشر، وخصوصاً أن إرث الليبرالية يجب مواجهته، فالخطر الذي يشكله النموذج الرأسمالي على الوجود البشري ككل، في دمار الطبيعة والمجتمعات على المستوى المادي، يلاقيه دمار آخر يلحق الذات في أزمة وجودها المفرَّغ، مصطدمة بعزلتها، وإلغاء قيمتها في حالة الفردانية الاستهلاكية الاستعراضية، وخصوصاً بعد انفجار الأزمة الرأسمالية المادية فانهارت صورة المستقبل «الموهومة» في رؤوس الناس، وانهارت ذواتهم بالمقابل «حسب استعارة تعابير الباحث النفسي_ الدماغي السوفييتي أكسندر لوريا الذي كان أول من أعطى الدماغ ووظائفه بعدها الاجتماعي التاريخي بشكل ملموس ومخبري».

استعادة الدور الاجتماعي المنتج وما يمكن للفرد أن يشكله بالنسبة لمجتمعه ولنفسه هو مدخل لاستعادة القيمة

الدمار المعنوي محققاً

إن حدة التناقض المنفجرة داخلياً لدى كل فرد، وخصوصاً في البيئات التي تخفّ فيها الأزمات الوجودية المباشرة كالحرب العسكرية، هي نتاج تناقض بين حاجة ذاته للاعتراف بها اجتماعياً، وبقيمتها من جهة، وبين صورته المشوهة عن العالم، وعن نفسه من جهة، وكيفية تحقيق وتحصيل الاعتراف والقيمة بالشكل الفرداني الليبرالي، فالليبرالية لها جانب عملاني في الممارسة، وليست بالضرورة تهمة سياسية لحاملها، حتى لا يكون القصد هنا اتهاماً ما، فالوجود الفردي يتناقض بين تصورات حقيقية تصارع التصورات الفردانية الموهومة، التي لها الغلبة في مجتمع الحرب الإعلامية الإعلانية الثقافية اليومية، ومنذ ثلاثة عقود «حامية ثقافياً».

هذا الانفجار ولد ألماً معنوياً ونفسياً وعزلةً واكتئاباً وخوفاً وهروباً وتطرفاً وتفككاً وعدميةً وتخلياً... فكانت سوق العقاقير الدوائية وإمبراطوريات بعض «المعالجين النفسانيين» الدجّالين، وتيارات ومدارس الفكر المثالي كاليوغا والتأمل والطاقة الإيجابية.. التي ما أكثر انتشارها اليوم، وخصوصاً بين فئة الشباب.

معالم أولية للمشروع الثقافي البديل وأسئلة ملحّة

إذا كان الواقع المأزوم هو أصل كل المعاناة المادية والمعنوية، فإن تجاوزه ضروري، ولكن على القوى المتضررة أن تحمل نفسها هذه الحقيقة في ربط أزمتها الوجودية بعملية التغيير، فاستعادة الدور الاجتماعي المنتج وما يمكن للفرد أن يشكله بالنسبة لمجتمعه، ولنفسه هو مدخل لاستعادة القيمة، التي هي انعكاس لأهمية هذا الدور. ليس دوراً عبثياً معزولاً بل دوراً شاملاً كل الاجتماعي في أزمته ككل، التي هي تركيز لكل «الأزمات الخاصة» اليومية، فاليوم إن أي دور منتج يتمحور أولاً: في الحفاظ على المجتمع من جهة وأهمية ذلك للمجموع الإنساني ككل، وثانياً: في المساهمة بالنهوض الملموس بالمجتمع علمياً وفنياً واقتصادياً وتعليمياً... فكما كانت القوى المتضررة، قد رفضت الاستعمار والاحتلال عن وعي، لكونه تدميرياً للشعوب، وكما رفضت عن وعي سلطة الطبقات الناهبة والمستغلة... فإن رفض تغييب الدور وعلاقته بالقيمة بالفردية يجب أن يستند إلى خطاب واعٍ يكون خارطة الطريق للتحرر المعنوي، كما أن رفض الاستغلال الاقتصادي هو خارطة طريق للتحرر المادي، والأخير هو معبر الأول، ومتداخل جدلياً معه. فمجتمع الإنتاج الاجتماعي تهمه إنتاجية كل فرد ومساهمته، وهذا يشكل القاعدة المادية للتحرر المعنوي بأشكاله المختلفة.

إخراج ما هو ضمني إلى العلن

ما سبق هو تفكير بصوت مرتفع، لما يمكن أن يشكل منطلقاً لصياغة مشروع ثقافي ملموس، يظهر النقاط لكي تكون في متناول القوى المتضررة، وإظهار الربط المباشر بين عملية التغيير المادية الاقتصادية، والمشاركة فيها، التي هي بالضرورة مدخلاً وطريقاً للتحرر المادي_ المعنوي. فإن تستعيد المبادرة قوى طليعة التغيير الجذري، يعني: أن تكثف في خطابها كل المعاناة بشكل صريح لا ضمني فقط، وخصوصاً أن هذا الضمني اليوم هو في حالة معركة عليه من العدو المتراجع طبقياً، الذي يستغل موروثه الثقافي لتأجيل التراجع، ولكي يعزل القوى الاجتماعية عن عملية التغيير. نحو أوسع تمثيل وأعمق طرح يطال التناقضات كلها، ويقدم التصور لحلّها عملياً. فمرحلة عودة الإنسان إلى ذاته تاريخياً، هي من الغنى ولا تكفي معها العفوية في عملية العودة تلك.